

کتابخانه
موسسه تحقیقات

[illegible]

المحمود عليه حقيقة ان امر قوله بوجه في العباد
 ولي نفس الامرية كل من ولي امر احد فغير
 وانه يذوق...
 فيا لمعنى ان كل حمد ثابت كل حمد لله تعالى
 لله بك كل حمد لمحمد عليه واما غيرة كل حمد لله
 او حمد من بحمده واما على النعماني في استنى ان كل حمد لمن
 في امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه امر وخلق استنداد
 الحمد واسباب في الامانة وجزاء الحمد عما يلي من حمد
 ان الحمد يستند...
 للمقول ان كل حمد لله تعالى ومن لا يخلص
 من ترك جانب اللفظ له غاية ما هو الاصل
 انظر الى معنى فجعل الحمد متعبد في كل المعنى
 ارادة كل ما يطلو عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ
 بهية الشئوت كلها معني الحمد تعالى دون غيره غير في
 الحمد واجب تعالى وملك من يجعل الحمد بمعنى
 الفا على ثباته تعالى دون غيره بمعنى انه عليه

دون غيره

فما وجدنا عليه من آثار

وحيث ان الدلائل على ان غير من الناس في القرون الاولى من الهجرة النبوية

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

كتاب الحديث في التاريخ

عليه شكات الكاين على ما في الشجر الكاين في الماين وبه الماين في الماين

وَمَا يَسْتَرْحِبُ الْغَرَابُ أَنْ يَكُونَ فِي تَغْيِيرِ كَلَامِهِ لَعَلَّاهُ مَعَهُ الْكَافِرُ وَيَسْتَرْحِبُ

اللفظ ان يكون في تقدير كاسه للعلامة حال استيفاء الزمانين واليهما فقير ومثل رعايته

بما فيه للمعنى انه اهم وان راعت تلك الحايث في الكلام لا بد ان يكون من الفاعل او

بما أن مضاف الكليات التي هي مفعول ثانٍ بحسب قوله تعالى ولا يظنون راجعاً إلى

الذي يصفه الكافر والذوق في الرأى على المضاف والمضاف اليه

فمن لم يدر ما يقول فليقل

[illegible]

تجل الخافه العالم ان يقول للعلامة الشتره فان ما شاءه الى غير ذلك

المسند الإلهي اعتبر جانب اللغة الذي لا يوجد بالعلماء ذكره في التجلدات رعاية إلى اللغة

هذه الشكوك المذكورة المعنى مؤنثا او بالعموم الماخذ في وصفتين من اجابته بالعلماء نظر الان

لأنه في اللغة انما يناسب فيها من العلم والدين جميع العلوم كما هو من العقول

وله ان الخاتم من العظام النقية ولذا ختم من بين العظام قطب المقدس الذي هو الشرا

[illegible]

كتاب من القل والاعمال في الفلسفة الواجب انما يحيا من اوصاف الاشياء اعناء

فأمر من القليبة عليه السلام

من يوسف الخليل بنفيل الاستهارة واعذاره ان اجرا من كل الاغنياء

الجميع للشرف. والمغرب لا يتم بريد المحققين ما هو على عهدنا السعيد.

الشيخ ابن الحاجب القاسمي

الشيخ في حجة من استبانته في الدين ومن خمسين واحداً وخمسين في الغفران والبراءة

1940

12

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكلمات التي هي من غير ذلك لا يتم الاختصار الذي هو المطلوب في هذا
 وغيره من الكلام ولا بد من هذا الكتاب من أجل أنه لا بد من كتابه المصنف في
 يذكره إلا الشروع في القصص من هذا الكتاب لكونها من نوع العلم والتعريف
 يكون الطالب ما يفسر في الجسد ويكون بحيث يميز بين التعريف وبين ما لا يعرف
 ما لا يعرف من علمه إلا ما هو في العلم من مسائله يعرف منه ولا يصح من غيره بل
 - على ما به وإنه يذكرها العرج من تخصص العلم لزيادة رغبة الطالب في تعلمه
 منه ما يعرف من شدة الفحص ويظهر من ذلك العلم والكتاب لا بد منها في الشروع
 والعلم والعرض من الآخرين لا لاكتسابه للعلم لا يكون تحصيله إلا فسرًا فلا بد
 العلم الصمد إلا ما يجب الرغبة منه أنه من العلم على ما ساق في كتابه وهو
 لا يستدرك من عدم مفهوم العلم ولا العرض منه فحق في غير ما هو من التعريف أو المعرفة
 وعلى التقدير من معنى الإنسان على عوى في معرفته ما على وجهه يستدرك من - في حال
 شدة في معرفة الفكرة ثم وبالفكر في فهم الفكرة يكون إذا ما ساء وجوز أن
 لتفهم بوضع نحن الفهم وتوقفنا بحقق معرفة المعلوم على معرفة المفهوم وتوقف نحن الفهم
 وعلى تحقق الفهم وتوقف نحن معرفة الفهم على معرفة الفهم نفسه -
 قبل هو الكلام مشتهر أن من الكلمة الاستقاف رد كله إلى آخره استسما في اللغة والحق
 في الشروع اناسية الضمنية أن يدل على معنى الشق منه في المشتهر في علم من هذا الكلام لا يمكن
 في الاستقاف أن يكون معنى الشق منه لأنه المعنى الشق وقد استعصمنا في معرفة -
 الرسالة العبد من الكلام وهو الجرح بفتح الهم مصدر جرحه وأما الجرح بالضم فهو
 لتأثيره ما في تنفوره بالجرح أن الكنى مطلق لما يشهد شمسًا بجرح يكون حاربا
 "تأثيره ما في الجرح" واستشهد لكن قوله وقد جرحه في قوله بل إن له لالتفات
 بأحداث الامور وما هو المبدأ في قوله فخلقهم من ربه فخلقهم أصل العلم وهو التفت
 المذكور بأحد المعنيين السمع والبصر كالإله والجراحه بعض الشيء قال "شأن
 سره في علمه أمير المؤمنين على أن في علمه عليه الصلوة والسلام لم يتلخ في العلم

(5)

مر

مما

ولو لم يكن من يميز بين بعض الشعر واللباس لم يكن من يميز بين بعض اللسان
 واللباس وبين بعض العبادات والعبادات والكل من كلام الله تعالى في قوله لا يفرق
 العلم بالله من الله تعالى لأن معرفة معنى العلم في العلم إنما هو معرفة معنى اللفظ
 الكلمة أو بغيرها أن العلم لا يفرق بين العلم واللباس واللفظ بين الجنس والموارد
 جنس الجنس كقولهم قمر والقمر قمرية ويدين القمر بالعلم يطلق لأن ذلك يخلط العلم
 بشيء من الاستعمال حيث عرف العلم بهذا التصريح والتميز في العلم وضعه والكلمة
 الطيب ما قول بعض الحكماء هذا القول لا يميز من مكان الاستعمال مع العلم ليس من أوه
 المعاني يقال في مقام مراد العلم على الطيب بعض العلم الطيب مع العلم الجنس بالطيب
 ويذكر أن العلم البعض لأن السلب من العلم بعض العلم فإنه لهذا راجع القول إلى ١٠
 يمكن شاهد للجنس من جهة العلم لا يتأويل سببا مثل هذا القول بل يقال قد ورد علم
 المعرفة سورة والخبر بأن العلم التعريف بطل معنى الجمع فلما بطل معنى الجمع لم يبق
 فقه وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مستدركه ولو كانت ما فن أن كان لا يفرق
 التوارد إلى معرفة جملة من الكلمة واللام في الجنس للام التعريف معناه الإشارة
 إلى ما يعرفه المخاطب فاما أن يشار بها إلى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه في اللفظ
 فاما أن يقصد إلى الجنس باعتبار نفسه كما في الإنسان جيد أن لما في العلم الحقيقة من
 حيث هي مع واما أن يقال لا باعتبار فرد ما في العلم العبد الذهني كما في العلم
 وانه ان يقصد إليه باعتبار كل فرد له معنى لام الاستغراق كما في قوله ان الانسان
 لا خير الا ان يشار به إلى الصالحات لانه واما الا ان يشار بها إلى قسم من مفهوم
 اللفظ معهود عليك وبين مخاطبك بسبق فهذا عند سماع اللفظ في العلم
 الجارح من شأنه ان سألنا لا فرعون رسول لا فصحى فرعون الرسول ثم
 محمدا كثر وبهذا الاعتبار يتوهم الساقى لفظ الكلمة بين اللام والباء التي للوحدة فاما
 ما في قوله لا لامتانة بينهما العلم باللام والثناء وبين الجنس والثناء ولا يخفى
 ان لهما لامتانة بعد دخول اللام لامتانة من صن الفطن وان دفع ذلك

7

من غير فرق بين لان النفاة بين صمد الخ والتم لا لانه ونفسه بان
الجوهر لو وصف بالوجود لا ينفرد ان دفع المشافهة بين اليه لما في بين الجنس والوجود
جواب الداء لا يحقق او لا يحقق ان التأليس لوجه الجنس اشار اليه الكلام
لا يجرى على امره في هذا المقام مشروط بالوجود في كونها انفراد الحق لا يجرى جعل كلمة
معاد في هذا المقام. ان مفهوم وبين الان في اللغة التي يستعملها اللغويين
فيكون جعلها على الوجه الذي اوجى باعادة التسمية فيكون في اللغة التي لا اشار بايراد
الامكان الى صفة ما ولا فلا كون اللام الداخل في المعانيات لغير الجنس غير مخرج عن
حد ما يعرفه واصفاً ثانياً فلا لزم العبد يكون اشارة الى قسم من مقدر
الامكان لا ياريد على النسبة النفاة ليس قسماً من مقدر من الكلمة بل من مقدر
الكلمة بتام بل يساويها بل يطلق في اللغة حق في اللغة التي لا يجرى جعلها
لا يرتكب لا بعد تكميلها تام. اللفظ في اللغة التي يقال اكلت التمر
والنبت والاشجار منها انما صرح بقوله بعد متها و لا لان يتوهم ان المعنى
فيها من التمر فلا يصير شاهداً على انه معنى التمر مطلقاً فان قلت معنى التمر
انه لينة والتمر من التمر قلت لا يدين ذلك فيما اذا روي التمر لانه لا يجرى جعلها
من التمر قبل ان يدين في التمر فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى التمر ولا
يجوز ان يدرج اسمه مما تلفظ به اشد فلم يعترفوا له باللفظ الاصطلاحي
قلت لا يدرج اسمه باللفظ الاصطلاحي قال في التاموس لفظ به اشد في التاموس
اللفظ الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء اللفظ لان اللفظ يدون الصريح صمد
اللفظ دون الكلمة عند من لا يجمع في التمر هذا وبعد فظهر للتاموس العمل
في التمر نفل اسم صفة التاموس اللفظ والامر وان كان اقرب لاصفة التاموس
لكن اقرب لانه يجرى اللفظ ولان اللفظ في عرب اللغة كالكلام ما يتلفظ
به قليلاً كان او كثيراً فالاول ان يجعل اللفظ اصلاً لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
في معنى التمر من المعنى العربي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكماً ولم يعهد فيما

الارباب الاصطلاح في النقل - الحق الاخص الى ما هو اعلم وانما العادة هي
 العار فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو مجعني ان يفي ثم نقل في عن النجاة
 ابتداء او بد جعله بمعنى المفعول انما عتبه في معنى المفعول فيكون قبل نقل
 انعام الى الخاص لان مناجية انعام الى الخاص يشهد من النسب المعتبر في النقل
 ابتداء فان قلت جعل اللفظ بمعنى المفعول قد قرار فيك ان كتب في نقل اللفظ
 ابتداء انما يتلفظ به الانسان قلت انما يبين جعل اللفظ بمعنى المفعول وبين
 جسا يعني ما يتلفظ فان الاول نقل المصدر المطلق لا مفعوله مطلقا والثاني
 نقل المصدر المطلق لانهم من انعام مفعوله ومناسه الاول انما كان يحق في
 هذا في اخره ويران يجعل اللفظ بمعنى الذي اللفظ من النعم ان يكون
 بتا نقل العام الى الخاص ثم يحل لاسله به فيكون نقل الاسم المتعلق بالخاص
 ان لتعريف خاص سمي لان او موضوعا المشهور في كلام النجاة مهملة ان
 او مستعمل او انما عرل لان المصطلح بالموضع وهو مقابله الموضوع لا المستعمل
 وكان قد مره المستعمل ما يمكن استعماله وبالمصطلح ما يمكن استعماله و
 ونقل ما ذكره اول لان الشاهد من المستعمل المستعمل بالفعل اللفظ
 الحقيقة فيجوز ان اذ وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالنقل
 في ضرب اسم لفظ حقيقي فالصواب في تلفظ به الحقيقة ولم يرد له دلالة
 فله في ضرب الفاعل المفعول من ميزان يكون فاعل مفعول واكثر بعضها
 انما عن انما يلفظ فاقم مقام اللفظ في اعتبار معنى الكلام الملفظ انما يجعله
 جزء الكلام الى مولاهم وليس من مفعوله الحرف والصوت فلا يبين عما يدع
 فاحفظه وانما يحق على غير حقيق قال بعض الفضلاء لا ادري من انما بقا
 لتعرف هو قلت قوله بلفظ والدوال الارباع وكذا الشاهد مثل ضرب الدعا
 الدال على كوكب السلطان والنسب جميع بضمة اي ما وقع لعنه الطريق
 لانما يقتصر الى وحدة لان قصد الوحدة غير صحيح واللام يقتصر

③

[illegible]

الفصل في معرفة الوجود في الوجود والعدم في الوجود
مشار في هذا الفصل في معرفة الوجود والعدم في الوجود
بما يكون الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فيما لا يتوقف على الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
احسن في هذا الفصل في معرفة الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
رايت كيف يدعى الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
الفصل في معرفة الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
كما قال سائر الحكماء ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
ان نصب احسن في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
انما الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
لكنه مقدور غير انما الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
سان الا ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
مخرج ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
منه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
جمع صفة الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
صحة نصرة الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
على المستخرج في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
وهناك في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
نفي الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
لما لا يتوقف على الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
وقد امرت به وما ذكره في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
لقد انما ما أتى ولا يرد في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فلا يصلح التوقف في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
على الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

فان قيل في قسم الادب والادب من الادب
والادب من الادب اشارت الى وجوده في الادب من الادب
اعلم ان الفعل من الادب من الادب من الادب
على ان يقدح بان لا يعبأ به في الادب من الادب
والادب من الادب من الادب من الادب من الادب
او ان لا يعبأ به في الادب من الادب من الادب
على ان لا يعبأ به في الادب من الادب من الادب
الغرض ان يعرف الادب من الادب من الادب
في الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
من كونها مرادة في الادب من الادب من الادب
بقرينة ان الادب من الادب من الادب من الادب
مع ان الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
الشيء من الادب من الادب من الادب من الادب
الان لا يعبأ به في الادب من الادب من الادب
لان جميعها مستقلة عن جميعها من الادب من الادب
في احدى تلك الحكم على الجميع قد يكون على سبيل نقد على كل جزء من أجزاء الروايات
كل واحد وكذا ما في جميع الروايات الاموال للسلطنة من الروايات والادب من الادب
عن الحديث من الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
من بعض المحققين في الفرائد انما هو ان لا يعبأ به في الادب من الادب من الادب
من الروايات من الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
من قولهم في الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
بقرينة ان الادب من الادب من الادب من الادب من الادب
ذلك انما هو في الادب من الادب من الادب من الادب من الادب

تقدیر:

نضرب وانما وصفنا ضرب بالقرع يعني ان يلبس بعد فيه كايه الطوق وهو يوق
يضرب كونه مع العزود جميع الاخر مع كونه في جوده وهو ان كان كايه الطوق
مكونا من ريشا او صغلا . والحزب : وهو الذي في ريشة الطوق لا يكون جوده
مصدره من الاذن من اجل ان الشيب من الطوق لا يكون من الطوق بل من الشيب
الذي انشروا الطوق . والحزب : وهو الذي في ريشة الطوق لا يكون جوده
تتعلق بالوضع لما فيه من عروق الطوق لا يكون جوده اعراب وهو يوق في وقت
عدم اتصال الرية التاكيد في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
واحد لا يضرب ان لا يعرب اما التعلق في وقت التاكيد في وقت عدم الاتصال
بأنه ان يقال ان الالبان انما لا يعرب لانه لا يتصل به او يكون في وقت
وغيره ان قوله ولا يعرب عن الفصل في وقت التعلق في وقت عدم الاتصال
لا المضارع فيكون اتصال الطرف فيه بعد ما مضى في وقت عدم الاتصال
لا مضارع في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
تعلق بحق العاقل وقد نهى اي لا يعرب معياره في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
بحيث تشمل المصدر للفصل واحد في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
بحق مبدء او كون انما هو العامل لا يعرب ما بعد تقدم التعلق المتعلق بالاعراب لا يعرب
ما اوجب كونه اخذ الكلام على ما يستمر في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
فخذه ان حذف نون اوها العامل وقوله وقدم بحق في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
اتصافه العامل فالصحيح منه ان من المضارع للتعرب مبدء . الفصل في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
الذين في وقت عدم الاتصال . وهو من المضارع اخذ انهما هو عند اهل التعريف وهو
من تعريف وانما لا يعرفه الا في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
بالزهر في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
ضرب في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال
الذين في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال في وقت عدم الاتصال

لا يصلح فيه العلم قولاً والمقتضى هو ذلك فاعلم
الفتوة لا تسمى بصحة ما ذكر من كون فصل النفس واللبس من جنس واحد ولا
بين ان النفس الباطنة هي الصبيح العرب لا يكون لهم الوقت فاعلم المطاوعة هنا
المقام تصرف في المقتضى ولو كان مع قولنا ان الجسد هو الذي عليه ذلك بالنسبة فحينئذ
اذ لو كان المشاكلة بذلك شاملاً لهما جميع الوقت لا يستقر الحكم على وقت
والسكون في حال الخرج لم يقتضه مقوله لفظاً لا قيداً اهو بدلالة السكون لا يكون الا في
مخلاف الحركة وهذا ينظر الى ان الذي هو فيكون بالفتوة يقتضيه او كذلك انما
وقف على المضارع والخرج لم يكتف بالفتوة يقتضيه اذا عرفت ان الخروج من السكون هو
لم يرب القوم مثل غيره مثال المقتضى للخرج عن غير ما ذكر من وقوع لان
حق كونه قاصو او المتبادر من كلام المصنف انه جعل مثلاً الى ان عرفت قاصو بالفتوة
به تبيين المضارع المتعلق بالاعتراف ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله بالفتوة
معطوف على الجرح وهو جرح ما يتبادر من فصل المصنف فكذا المصنف عطف على المصنف الجرح
على الجرح الجرح منه الشارح عليه مقوله والمضارع المتعلق بالفتوة مثل المصنف انما شال
بمعنى وتعدى الى الجرح مضارعاً وتضاريفاً الى الجرح واضحا والمضارع للفتوة
الآخر المعطوف عليهم ما يتبادر الى المصنف وهو ما كان المصنف حذره لكون المتبادر من
كلام الشارح ان المعطوف على الجرح هو المصنف استقطب الحرف المناسب لها لان حرف
الفتوة مناسب للحركة فكذا في قوله من السقوط هذا الجرح لم يقتضه الجرح في
المضارع يقتضيه في السقوط حيث ظاهراً هو الجرح للاسناد اعم من الاسناد اليه
في السناد اليه من المتبادر واسناده الى شيء كان قسم المسند من المتبادر الذي يتبادر
الى الفتوة التي هي هذه المضارع لان الاسم في هذا مضارع وهو انما توكل مع بصري
فيوجد منه ما عرفت من العامل ليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون
التركيب ولا في جرح الجرح من غير وقوع كما هو المتبادر من هذا المتبادر
من سانه لاقام المضارع ان لم يجعل الرفع به الجرح كيف وقد تقرر بيان المنصوب

جعلت هذه الحجة الخاطئة على كاهن الله وهو حبيب الله تعالى فقال
 هو لا يمانى الله ولا يخلصه من النار بل يمانى الله تعالى وحده من النار
 تبرز في نظر الله ايم في حوض الخصال **لا اله الا الله** ايم الله وحده
 حقيقة وانظر الى ما قبله وهو لا يمانى الله لان قال يمانى الله تعالى وحده
 فلو كان في قوله لا اله الا الله **لا اله الا الله** ايم الله وحده من النار
 انما هو من غير الله والى الله وحده ايم الله تعالى وحده من النار
 وفيه ما الحكمة لا تمانى فخت لا تمانى الله تعالى وحده من النار
 كانت او طرفة **لا اله الا الله** ايم الله تعالى وحده من النار
 حكمة ولقد اكد الله به في قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 نظر الى ان الله تعالى وحده من النار ايم الله تعالى وحده من النار
 للقول ان السبب لا يمنع السبب من السبب **لا اله الا الله** ايم الله تعالى وحده من النار
 وان يكون في تقديره كان يمانى الله تعالى وحده من النار **لا اله الا الله** ايم الله تعالى وحده من النار
 جعل ايم الله تعالى وحده من النار ايم الله تعالى وحده من النار
 لا يجوز لا يحق الحجة صورة السبب من ايم الله تعالى وحده من النار
 حتى ذلك ان تقاربه من قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 ايم عطف تقديره جار الحقي تقديره وقته وما انظر من قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 تدفعها عطف من قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 سبعة تقديره ايم الله تعالى وحده من النار **لا اله الا الله** ايم الله تعالى وحده من النار
 على ما قلته من قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 ايم الله تعالى وحده من النار **لا اله الا الله** ايم الله تعالى وحده من النار
 المصارح بعد السبب وان في قوله لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 والامرور ما فيه اليه ومنه ذلك لا اله الا الله ايم الله تعالى وحده من النار
 والفاثا من غير الله

وعلمنا ان هذه الحجة مطلقا في تقديرها من غير ان يكون لها شرط
بل الكون لا ينافي الحجة المطلقة لانها لا تدل على كونها متوقفة على
وهو المتبادر من علمنا بانها حجة لان هذه الحجة لا تدل على كونها متوقفة على
بيان الشرط المتشرك في الحجة فاما ما قيل في تحريم الحجة لانها لا تدل
على كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة
لانه متبادر من علمنا بانها حجة ومعلوم ان الشرط في هذه الحجة هو كونها متوقفة
نعمرة والمشرور قد ورد في الشرط المتشرك في الحجة فاما ما قيل في تحريم الحجة لانها لا تدل
على كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة
فعلمنا ان الشرط لا ينافي الحجة لانها لا تدل على كونها متوقفة على كونها متوقفة
اسم من معنى النفي ومعلوم ان الشرط في هذه الحجة هو كونها متوقفة على كونها متوقفة
ولا حجة في تحريم الحجة لانها لا تدل على كونها متوقفة على كونها متوقفة
لا تقرب ونقل وكل الحجة اى حجة فانها لا تدل على كونها متوقفة على كونها متوقفة
والحجوزم بها فعلان ان قد يكون كذلك كما تعرفه وايضا قد يكون
مما يحتمل والاضاع مطلقا في كونها مع ما هو قولهم انما يتقدم من الوجود
مع كفاؤنا في افشاء في كفاؤنا في ان كونها من كل الحجة لانها لا تدل على كونها متوقفة
ويعتصم والاضاع مطلقا في كونها مع ما هو قولهم انما يتقدم من الوجود
تركيب لما من كلمة او ما فكان ذلك لكونها حجة مطلقة في كونها او موقوفة
فدعيت لان ان لم تضرب ليس بامثلة في كونها متوقفة على كونها متوقفة
او دعوت ان لم تضرب ولا النفي لا يصح في كونها متوقفة على كونها متوقفة
الامر هو في كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة على كونها متوقفة
السببية بمعنى كون الشيء سببا لآخر معلوم سببا واللاق ان يفسر الكلام بانها
سببية الاولى في سببية الثاني ان كان الامر او معلوم سببا معلوم سببا في علم
المخاطب في كونها ليس بالانارة فاما ان المراد بالانارة سببية الاولى وكان

[illegible]

16

[illegible]

بقوله هو الكلام ليس ما
أدرك من خارج الكلام
وليس له شيء من الخارج
مفعول له أو كونه أو ادعاء أو قبول لها
في الخارج، ووجه ظاهر الشارع وملازمه في هذا الباب ما خرج أهل هذا الشأن
لأنهم لم يروا غير هذا في كلامهم، ومن قد يذهب إلى أن اللفظ ليس بمتعلق
عليه وهو بعيد، فلهذا لم يردنا ذلك في أحد من أدرك الحق أو ما سوسه من باب
الاعتناء بالاحتياط على ما قلناه من أن اللفظ ليس بمتعلق به
بقوله الله تعالى في القرآن الكريم
مبطل للفرق بين اللفظ والشيء
الظاهر من هذا الوجه هو جواز حذف المفعول من قولهم عرفوا الله تعالى
ذلك ما لم يقرروا لأن هناك مهات أو إفادة لغوية كقولهم فلا تعرفوا كذا أو علم
فقط أو يقع اللفظ عند كذا أو مع اللفظ في كذا أو قولهم في كذا أو قولهم في كذا
بيان بالأمثلة أن قولهم ما لم يقرروا الله تعالى لا يستلزم الخبرين
الصالحين أن يكونا صديقا ونجيا أو مفعولين لها أو أن اللفظ هو المفعول فإفادته
وصف الخبرين وكذا الإفادته وقصد الكلام بالأمثلة وكذا خبره عن قصد بالتشديد أو
لأنه كلام قاطع ليس فيه شيء من اللفظ أو أن يعيد الكلام ما خص من اللفظ من غير أن يحد
كلامه للعين
ظاهر وقد حوّل اللفظ إلى اللفظ من صورته أو التقديم فإفادته يجوز
إبطال الحق
بأنه واسطة كليهما أو واسطة نحو علم من أنت في بحث
لأن علمت واقع قبل الاستغناء أو واسطة لأن اللفظ هو ما ينفرد بالاستغناء ووجه الخبر
الرافع عليه من أن معه أمرا بما لا ينفرد به في استغناء عن المتعارف وحرف
الخبر يصرح بقرينة اللفظ أو بما لا ينفرد به في استغناء عن المتعارف
بإلغاء الفاعل والفاعل من وجهين أحدهما أن اللفظ جاني والمعلق واجب فيه بحيث

[illegible]

[illegible]

لغيره من حيث لا يشق ولا يسهل ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
مع الاناء اقل من الاكثر من السهم بالذات والذات بالذات والذات بالذات
وليس له في السهم من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
مع الاناء الا من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
وانه ليس له في السهم من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
او يمتنع من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
وغيره من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
منه لانها واما ما صار على من الرمان من حيث لا يمتنع ولا يمتنع
الامر بغيره من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
من سائر الامور الباطنة وقديس له من حيث لا يمتنع ولا يمتنع
على ما ينصب الطرف ويحرمه من حيث لا يمتنع ولا يمتنع
كما هو لا يتبدل ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
في البرية من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
على اسمها من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
العرض لها من حيث لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
على حر والاسم وهذا التماثل داخل في تقدير المحرر من حيث لا يمتنع ولا يمتنع
وهي اي افعال الناقصة والخصب نسبا والكلام ان هو افعال الاجزاء الا
ان صغر في الاعمال لا يقتصر ظاهر قوله وهو من كان الى راجح وهو انه ذلك
لنفع ما قبل كان وبه الدعم ان الواجب خلاف عدم اهتمام الى الفتن وتغير الخلف والاراد
بلا مثالا يكون الى الفتن متغير من راجح وحلف ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
ظاهر من جانب الامن جانب الكهول كمن يمتنع باب المعاملة لتقدمهم من حيث لا يمتنع ولا يمتنع
ضد معصاة الى الفتن في الخلاف فانه كالحلف والجماع وعدم ضعف جانب والاحتلال
لان ليس له فيه خلاف ما يقرر ويمكن وحيث ان غيرنا من الاعمال النقصه

ان المراد بالمتلازم في فعله باللفظ في هذه المقادير انما هو متلازم في اللفظ لا في المعنى
 امتلازم في اللفظ ليس من قبيل امتلازم في المعاني والصفات بل هو من قبيل امتلازم في اللفظ
 ان كان فان لا يلزم في اللفظ بانها انما هي من اللفظ لا من المعنى فمتلازم في اللفظ
 لا في المعنى المتلازم ما هو فعل الاشياء وانما هو متلازم في اللفظ لا في المعنى
 الالهة دون الالهة يقولون انفعال المقادير متلازم في اللفظ لا في المعنى
 جبر للعابد في فعل المقادير او هو ما وضع على طمع واشفاق يخرج من تعريف
 انفعال المقادير في معنى الاشياء فينبغي ان يقولوا ما او لم يشاءوا لا يقولون على الاشياء
 موصوعه لان قولهم ما او لم يشاءوا لا يقولون في معنى الاشياء بل في معنى الاشياء
 لشيء ما معنى لا يكون بآثار منها لقصد انشاء الطمع والاشواق والاشفاق
 والاشياء التي لا اغلب من معنى الخوف لان امثالها في اللفظ لا في المعنى
 كقوله فلان في اللفظ لا في المعنى فيكون في معنى الاشياء لا في المعنى
 ما هو في اللفظ لا في المعنى فيكون في معنى الاشياء لا في المعنى
 مع ان ان لم يتصل على المعنوية صورة الاشياء الاولى ان يجعل منصوبا على المعنوية باعتماد
 الاصل ويرى ان هذا هو معنى صياها والذي ارى ان هذا وجد قريب من
 نحو صيبت صياها وهذا هو المعنى الاخر وهو ان يكون زيدا هو ما يانه اسم عسى
 وانه يخرج منه يعيد الذي قد يمنع تقديم اللفظ التباس الاسم وانما هو في اللفظ لا في المعنى
 لان كونه في اللفظ لا في المعنى مع امتناع الامتناع في اللفظ لا في المعنى
 زيدا قائم مع توقف هذه التسمية على شئ عسى ان يخرج ان زيدا هو الذي يريه ان
 لو كان كذلك لينبغي ان يكون عسى يخرج زيدا عن ان قائل وانما هو ان يكون
 ذلك من باب التذرع من عطف هذه الترجمة على ان يشهد للاسم ان الصانع
 يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال في ان يخرج الزيدان فلا يستعمل في هذا المعنى
 من احتساب اعمال الناس وقد عرفت ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول
 فلا بد ان يقول المعنى عسى زيدا ان يخرج وقد عرفت ان معنى ان يخرج زيدا

[illegible]

بينه ما يذكر في كتابه من قرب ذلك ان قولهم مع عدم كونه لاف من اشارته
 ان فعل القبح والاستطلاح يعني ما وضع في الشارح القبح من ابدان هذه الاشياء
 لا انه لم يوجد الا في تلك الاشياء وتبين بالاطار ان القبح هو القبح في تلك الاشياء
 من هذا المعنى العام ليس الا في هذه الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 وصرح الخ في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان القبح هو القبح في تلك الاشياء
 وهو قوله تعالى لا يهدي القوم الظالمين ان القبح هو القبح في تلك الاشياء
 القبح ما ليس بمجرى الدماء يكن له عيار في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 هذا الفعل وما له من شأ من القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 او ما وضع الوجه الاول لان تعرف الشيء لتلك الحكم عليه لا الحكم على التعريف ما اشرف
 اطعام والقاس من شئبه كونه لاف من جهة القبح في تلك الاشياء
 القاس من جهة القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 شغل عن فعل البصائر من جهة القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 واما ما ذكره من الباء فلا يقع لان منع فعل القبح من التقدم والتأخر من جهة القبح
 وان كان مع ما منع آخر وليس القبح ان يتقدم من الجوانب ليس يمكن والباء
 الباء لا تعمل من هذا الزاد ولا تعمل ان يقال ان المراد انه لا تقدم احسن من ما ولا يفرق
 ما بعد ما منع فعل القبح من جهة القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 كلمة ما سطر من باب شاهر فاقب عن من جعل المعنى شرع جيم القوم والباء
 لا شرع في المعنى شرع احسن من الباء في الامور وانما من جعل المعنى شاهر في باب الاخير
 فلا يصح ان يكون ما احسن من قبله لا فيكون المعنى احسن من شأ من الاشياء فيكون
 الشيء نفسه ولا يبعد ان يقال ما سطر في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 مناسب مقام القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 لان لم يكن احسن من القبح بل كونه القبح من جهة القبح في تلك الاشياء من جهة القبح في تلك الاشياء
 كذا مع هذا التوجيه وبما هو مذكور وانما جرحه به لان الباء لا تزداد العدد

[illegible]

والصاحبة قد تفتن في التعريف بالمعنى المستندة من غير أن يكون لها الصلة
فلا يصح استعمالها في الصاحبة من حيث لولا أن يكون لها الصلة من غير
تقريب من السمع ولا بها حب السمع المضمون في قوله لا يشك في ذلك
بأنه المضمون محضه بالبار وما وقع من صفة التعريفين أن بعدهم إلا أن يحسن
الكل أو لا كذلك فيكون غير مقصود من الالزام وفي غير ذلك الواقع والاستخدام
التي بها ما عدا ذلك في أن ما يذكر من غير تعيين بالصاحبة قياسا على استعمال الالزام
أولا انصافا لما وقف على سماع والا فغيره بعد ذلك انصافا مقتضى على السماع
والإلام للاحتصاص في الظاهر واللام في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق
على ما لا ما يدعى من غير تعيين بالصاحبة قياسا على استعمال الالزام في استعمالها
من غير تعيين على ذلك فيكون كونه بعض المتأخرين أن معنى الاحتصاص من غير
المناسبة للآخر إذ لا يصح في هذا أخ سمي واد كان أيضا كذا في هذا
لا يفتق الاحتصاص في التأني في ضرورة استعمالها عند ذلك في الصلة الاحتصاص
عن الالزام ومعنى الالزام في القسم لا يفتق معنى الالزام في القسم مع ذلك الالزام
نفسها إلى أنه كذا والقسم لا يكاد يحتمل في تنكر لعدم احتياجها إلى التعريف
فربما رتب وسائر حروف الجر حتى يخرج عن المعرفة لعدم حاجتها إلى وضع
غيرها فالجواب منه الرضى أنه لا يفتق التقليل في المعرفة لأنها لا تكون
تقصيرا وأما الواحد المعين فلا يعرف في هذا التقليل إلا أنه انما يعرف في أن مظهره
الكثر ولكن يقول أن مجرد ردت في معنى المنع عنها لأنه لا يفتق في أن كثر
للتكثير فغير شايبة الصلة الطالب للغير وهذا وجه ويحيى وأن هذا
مجرد من التقليل ربما أنه سفسف في جعل أي عكس وادها
أي في قوله فحكما كأنه أشار إلى أن الالزام أن قالها وادها في قوله أو لا شايبة
بأنه عكس فيكون موصوفه وكان المصطلح يقل وادها فحكما لئلا يعيد في

[illegible]

وزیراعظم نئی دہلی

نظريه

بهن من يعرفه فان قلت انه ليس به ان لم يعرفه لم يصدق في الكلام وقعت فيه
 فان ايها كذلك وان اردت ان لا احبها الكلام المقصود لذاته فانه ليس له لوجب
 لا يوجب اوله الى ان لا احبها الكلام المقصود لذاته فانه ليس له لوجب
 يشك في صدق زيد اقام ابو عطية ان يوافقه في صدق الكلام سواء كان مقصودا
 لذاته او لا واسم ان وزعها ليس كلاما بل جعله مقصودا في نفسه ليست
 كلامه وقعت فيه ويحققه ان من يعرف ما الكائن فقل في الاول
 القول له ما وقت عليه من وعدهم جعل في الكلام اسماء فيها كغيرها اسم
 لهذا الموقوف والحكمة بعد ما عرفت ان الكلام هو ما عرفت ان كان له امهال
 ليما ويزيد بالاعتناء فقولنا قل في الاول لا يصح وان كان انتج ما وند
 بعض الشعاع ثم شعاع ان الشعاع ليس له كمال في نفسه وقد عرفت انه محصور
 فان المسورة لا يفي في قوله قال الشارح ان الحق لا يصدق في نفسه
 معاني التي في السر والعلانية عليه ان لا يكون له ان في قوله ان
 يحصل ما يتعلق به في الحروف في الحروف حيث لا يتصل به في الحروف
 في السكون عليه فكذلك ان يند على ان كسرت مستندة الى هذه ان او
 على ان مفعول الحروف ان واللام كسرت هذه المادة فلا يند في مفعول الحروف
 اية ابتداء الكلام تحت ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان في وسط الكلام
 المتكلم او اوله وليكن جملة الشارح الرضى وحده عليه ان لا يتقاربه عليه
 ويكون بعد القول وبعض الموصولات بها محسوسة ان في ابتداء الكلام
 وقدره عليه في شرح كلام الله في شيب قال ولما كسر بعد القول وهو قبل ابتداء
 كلام المتكلم المقام هو وسط الكلام في تقديره ان يكون في القول والموصولات
 لانها وسط الكلام المتكلم والى ذلك علمنا ان عدمه في تبيينه وما وضع كسر
 منها كونه اول جملة وتحت في اوله او جوازه فيتم والمراد بالقول ما تحق
 به لا القول بمعنى الاعتناء فانه محسوس في العلم والظن حال كونها مع جملتها فاعلم

سواء كان في اللفظ معنى أو كان ليس فاعلم ان اللفظ لا يحدد ولا يضاف اليه
بل هو محمول على ما في اللفظ او محتمل ان يكون رافعا له لو كانا احد هذين الاشياء
واللفظ فانها بمعنى اثبتت ومعنى هندورثك مقام عندك اثبتت قيامك فالمستدل
في الحقيقة هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا الامر في مقول لتمام اديم فاعلم
مدرج في الفاعل على اصطلاح من المصنف وندرج في المفعول على اصطلاحه والامر
الذي هو قول المفعول ومفعول باب محبت او ادخل في خبر لام الالهياء
محو محبت ان زيد الفاعل فانه يجب كسرها مع انها محذوفه واللفظ من ان نستثنى
من اللفظ اللفظ اليه ما اضيف اليه حيث ذكرنا في مع ذكر المضاف اليه الى ذكر
المرجع بحرف الجر نحو محبت من المثلث قائم لانه دخل في المضاد اليه عند
اللفظ كما عرفت من تعديده المضاف اليه فلم ينفذ في الخبر وخرج عن كونه كاشفا
كلامه ان في وقالوا لا اناك تصوفك لولا ولو بالقرع من رده الى الفاعل فان لم يرد
والكسائي رما ان ما بعد لا فاعل وزعموا الموقوف انما بعد حرف الشرط متبادر
في بعد الشرح الذي حيث جعل قوله قالوا لا اناك جواب سؤاله تدروا هو انه
يجب عدم اللفظ اسما فيجب كسرها ليكون اللفظ اسما مع فاعله ضعف
السؤال لانه حرف سابقا وخفي للشداد بعد لولا محذوف قطعا وان الفاعل لا يجب
الفعلي لا دما بعد قوله ولولا اناك لانه فاعل لانه لا سؤال له محذوف محمول انك
سواء لو انك قلت كما استوفيت في حرف الشرط فان بارز موضع الشرح
ان اللفظ لا يحدد كلف المحذوف لا ينفذ في جواز الاصل فلا يرد انه كيف يجوز
الفتح المحذوف في من كان في الثاني كرهه وزاير مع محبة الكسر المستثنى من
الحذف لانها انما بعد او او خبر متبادر او في الخبر على الاو واللفظ في ذم
انما ع وكان اللفظ مبدية في اللفظ لا يستقل احد المحذوف قبل الحاجة لكن لا يكون
مستدرك لانهم اوجعوا تقدم الخبر على اللفظ في القوة في الكسوة وكيف يجوز
حذفه وحذفه وجب لاكتناس في الثاني في قوله واكرامى ثابت له في مع
تقديم الخبر من غير ان يكون لان اللفظ مقام وجوب تقدم خبره وان قلت خبر

[illegible]

وجوه ستة اهتداهم المتفقون **الاول** انه لا بد من ان يكون الفعل في الجملة
 في حال صحتها لم يبق من اجزائه الا ما لا ينفك عن الالف واللام فيكون
 موجودا في الالف واللام **والثاني** ان الالف واللام في الجملة لا ينفك
 عنهما في اعتبارهما في الباب كما هو ظاهر في قوله **والثالث** انه لا بد من ان يكون
 في الجملة الالف واللام في حال صحتها لم يبق من اجزائه الا ما لا ينفك
 عن الالف واللام فيكون موجودا في الالف واللام **والرابع** انه لا بد من ان يكون
 في الجملة الالف واللام في حال صحتها لم يبق من اجزائه الا ما لا ينفك
 عن الالف واللام فيكون موجودا في الالف واللام **والخامس** انه لا بد من ان يكون
 في الجملة الالف واللام في حال صحتها لم يبق من اجزائه الا ما لا ينفك
 عن الالف واللام فيكون موجودا في الالف واللام **والسادس** انه لا بد من ان يكون
 في الجملة الالف واللام في حال صحتها لم يبق من اجزائه الا ما لا ينفك
 عن الالف واللام فيكون موجودا في الالف واللام

خاطره الميل الى التمسك بالاجازة الهندية فلما عرفت ان في الرعي يعمى الهندية فاعرفه ثم ما ذكر
 به من عدم وجود الحق في الملازمة فكيف منتهى عنه لانه اذا كان حقاً على القوة لا يصف
 او لا يفرق في نفسه بل يصف الجزء على الكل فكيف في القوة قوته او ضعفه حيث صار حقاً
 لا يفرق بالاجزاء فان جازع الكل لا يعمى ان يفرق على الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا
 يغير القوة ولا الضعف . لاحد الاخرين ان الحق في هذا المقام باقل من لا بد منه
 فلم يدل بالامور ولا غير بطرف هذا الكتاب قال الكلام ما تضمنه من اذا كان
 التام في ان او هو في هذا الكلام يعني في الشك اما او التفصيل كما في التام
 او لا يهاجم هو المعنى عند الحكم الا ان قال اراد ما ان المعنى المشرك بين التام ومعنى
 التفصيل والاهام لا يفرق اذ وهذا المعنى انما لا يقطع منهم ان لا يكونوا كلاماً الا من
 لانه لو سلم في الكلام المعنى المشرك بين التام وهذا غير جازم اذ ما اجاب عنه
 فلا يمنع من اشتباه لانه وان كان او في احد الاخرين منها او العمى ان لم يفرق في التام
 احد الاخرين مما يملكه ليس لاحد الاخرين مما في هذا الكلام لازمة لهرة الاستعمال
 اعني في شموله بين واما ان في القوة معني في تفرقه فلا يفرق معني في التام في التام
 كتبت اعني بهذا المعنى كون اللازم جازم في القوة انما هو في اللازم الميزاني بعد
 شئت احدها اي احد المستويين عند الحكم بنده بقوله عند الحكم على ان البراءة لا تستلزم
 الاستنواء في علم الكلام وربما يتوهم ان الاقرب ان يراى الاستنواء لا عاربه استنواء
 ولا يستعمل لانه يتفحص بمثل ما قام به في عامه . لطلب التبيين لا بشرط هذا في ام
 التفصيل لانه يفيض في قوله سر على علمه وان في التام ام لم تذكرهم فانه نفس لطلب
 التمييز انما لطلب ان يفرق الى اوانه اصل وضحه كذلك وتحت تعاد للقوة فتعذر
 انتفاء اكثرهم ان سواء في مبتداء هو مضمون انذارتهم ام لم تذكرهم اي سواء انذارهم
 وعدم انذارهم وبعض جعل في ابتداء لان المضمون في انذارهم معرفة لكنه مشروط
 ضرورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتداء عن اسم هو ضرورة ان لا يكون مبتداء ان ام
 البيند معني الواو واجب بان الهمزة وام لم تقام على حقيقة بل استيعتبت في السواء

ولا يخفى ان كل من مضى الى
 شئت ان في قوله واما
 جواباً بالتمييز لم يوافق
 في حقيقة تركيب التسمية

وفي الجراح اربع حروف التداوي ينادى بها القريب والمريض بالتمتع بالكلية
 الخاة اعلم ان يا كماله اتم بحسب ان في اسم بحسب قد اوردناه تنها في كل واحد من
 ومن كونه ولا يجد من حروف التداوي اسمها ولا تنادى باسمه نعم ولا سيما
 زيا وانبها الا ما زوي كذا في القاموس نعم من حروف لغات الشعوب فتح انون
 والعين والثانية كسر العين وفتح كنانة والثالثة كسر النون والعين والواو
 فوج النون وفتحة العين المعسجدة كذا في اللغات فلو قال احد
 يا زيا اليس عليك تاء الفاضل الهندى ومنه ما ورد في حديث المشركين من قولها
 نعم بعدد واحد ولو كان على ايديك من مضيقه كان يثقل منك فقال نعم فقال
 فدين الله الحق فانه يحاب للقول لا يصدق في الحق واي اثبات بعد الاثبات
 بينهم بحرف او كما سبب في حروف الياحباب من الاستغناء والباسم ووجه من
 حتى على مثال حتى وبينها القسم استعمال الحروف في قول من ما هو حادثة وان
 لكان يقول ويلزم القسم ونقول اي الله واي الله هذه حروف القسم ونسب الله
 الا اذا كان قبل كلمة هاء التثنية كحواي هاء الله الا في حروف الغيرية في هاء سبب
 الجوار وفيه اي ثلثة او حدة ثانيا ونحوها للسكان في التثنية والباسم في التثنية
 على غير حدة لان الحدة والديم في كل واحد احد لهما بحرف واحدة كاضل في عالم
 ربي في الضم من خصايع لفظ الله لمن ظاهرا من ضا ليد من شرك من حروفها من
 في القاموس من حروف يري لمن والحرف والحرف والحرف وشدة الواو ردة العذر
 وكلها في القاموس ومن حروفها ردة ان اصل المعنى ردة انما لا يحتل بحسب فك
 البيان كونه ان والام لا تبدأ بحرف في اداة ولذا لم تكن في حروفها
 لم يبق المعنى التي وضعها الواو في حروفها لم يبق شيئا خلافا ان والام لا تبدأ
 والفاظ التاكيد اسماء كانت اولافا ثانيا في حروفها ما صنعت ليد في او فم من حروفها
 المعنى الذي بعده في حروفها الزوايد من حروفها لا يستعمل في حروفها
 زيادة ان مع ما لا يصدق في حروفها لا يستعمل في حروفها ولذا لم يكن في حروفها ان

كذا كذا بعد الالف بعد خواتم الالف
 نوافع لما كثر اسمهم اكثر من عند ان المكسور بالمد مع ما كثر قبله مقابلة
 زيادة ان المكسور بالزيادة من لور الاستحقاق فلهذا وكذا ان فهم اكثر من
 زيادة نافع الثواب بالعلم بالحق ان قد يكون حله لما هو عليه ان جاء العشر قد
 زايده بعد لهم ثم وصلهم ان الالف بهم الله اي لا يعنى بهم الالف قبل الواقع بعد
 لما قبل للزيادة ووجهه حق ووجه منه مع لزومه ان لم يذكره
 محو كان طيبة تعطى في ناسر السهم ويرى وان تاسم العطف التنازل و
 الرأس والدين وتبقى محطمة لشد وكهف وتطاول الجرايمنا ورواها
 الشهدا عظمه والوارثه الشجرة العظمه وكذا من القاموس وملت تلاقم وان
 كثر قبل القسم الذي هو منقلا من ان هوانه فحق لا والله لا افعل فيهما
 سبي ما شئت من الحور الهند على وزن العرود يكثر اذ كره الجوهرة السحاب فمهم
 الشايع ان الزكاه جمع بالك كالطلة جمع طالب نفع منها وقع وانما يعاب فدان حور
 جمع جابر قال الجوهرة الهلكه الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلك وجمع ايد
 وفي شرح الايات اخبر بانك حق اذ الصبح حشر الحور والجور وتعلق بينهم ومعنى
 المبيت ذلك الوجه العاشن سرى سره المهاك وما علم انه سار منها حق اذ اضاء
 الصبح واخبر الخاشع من الشبهه ذلك لكن لانه نعه ذلك منها وتلاها بالالف
 والانتقال اسم ان ما التافه عن الغلاب حتى ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما
 حيثما واذا ما كنتم يجعلوها من الحروف الزائدة لانه لها اثر في الهموم وهو كلف الحقيقة
 عن العمل ونصه من الفعل في الحان وكلف حشواة من الاضافه ويعني كونه
 دريس ما الزوني والجب انهم لا يرون تاشي الحرف تاشي اصغيا كالتا كبداء
 ونوع الاحتمال في الزائدة بعد الفاعله من النفي فمن لا يستشرفه ومن تاشي
 لتفيل كلفها ما نافع من زياده ما حشر كل صمد وعنى قول اذ ان يكون لهم غير حصره ولا
 غرا ان من قاب وانهم مسفرا لا يفي ان الحرف الزايد ما لو حذف لا يذوق اصل المعنى

في الجيب واستدلوا على دعواه بأن الشرط ملزمهم والجزء ارادتهم واللام في مقولتهم عام فلا
يختم من شفاء الشرط استغناءً عن شرطه أي في موضع يبين أن المقدم في مطلق
أراد أن يبين وجوده أنه بعد أن الواجب لو أنك انطلقت كيف فهم أن يقال انطلق
في موضع مطلق فوجد أن الدعوى موضع مطلق نظراً إلى أصله أو إلى الجزئية يمكن
توهمه بأن جعل الجزئية أيضاً لغرض لا لكونها ملزمة بقيد وبيان الموضع مطلق
مطلق قولنا أن قولنا أن المقدم مطلق أو داخل عليه لوجوده يجب وضوء انطلقت مقول
مطلق ويجوز لو أنك مطلقاً، فتدبر برامض مطلق ربه أو لم يأت في كلامهم عن أمثال
أو على أن جواب أو أما ما مضى فيهم أو قول ما مضى فعل عليه لام معتزلة ومختلف كلام
تبييناً أو رتبة الجملة انشرب صلته أو طال شرطها بذيولاً فإنه أكثر حذف اللام
والتي في جملة اسمية خلافاً للترجيح وإذا تقدم القسم أول الكلام أي
أول زمان الكلام بالكلام فيصح تركه ليدفع الاعتراض بالترتيب أنه لا يصح ترك
في لعدم كونه زائداً ولا مكاناً بهما ووجد الدعوى أن ذلك طوف زمان أصناف إلى
الكلام مسامحة والمعنى قال رتبة الكلام بالكلام ولا يخفى أن له ناد وجعل أول الكلام
مكاناً فالذهاب إلى الزمان كلف سيما إذا كان معد ما يجب أن يباح والهندس
صححة تفصيل التقدم بمعنى الدعوى أي إذا تقدم القسم داخل أول الكلام ونحن
نقول أول الكلام مكان سر على الحقيقة والكان السر على الكلام لعدم فهمه كونها
بأن المكان المهم غير ظاهر وضبط تقديمه بذلك عند واخترت من ترسيخ القسم
تقديم غير الشرط قال الرضى تقديم ما يطلب خبراً مستنداً ثم فعل عليه فاستخرج أو
دخل وإنما كان تقديمه في الشرط لأن الاخترا من توسط تقديم الشرط بقوله على الشرط
وتدبر بحث لأن الاخترا من جميع صواباً في توسط حصلاً لقوله أول الكلام إلى ما له
مقوله على الشرط لأن اللام في الشرط فلا بد من ذكره أي لزم القسم جعل ضمن
أنه ليس مع بعد دون الشرط مع قرينه لأن الكلام في القسم لكن قوله وكذا
الجواب دون أن يقول وكان الجواب له على أنه جعل ظيرونه الغير

القسم فلم يعم القسم قوله وكان الجواب للقسم لينتظم عن القسم على ما عايناه من خبره
 سادسهم ان يكون خبره او خبر خبره مودع وفيه اذا كان الشرط ايضا لا
 يجب حزم الخبر فكيف يلزم كونه خبرا وما وقع خبره مودع وجوابه ان شكك وقال اراد
 خبره كونه خبرا وجوب كونه خبرا مودع والشرط ان يكون مشروطا فلا يكون
 بالشرط بحيث لا يوجب الجواب مجموع القسم وجوابه لا يوجب الجواب على عكس ما اذا كان
 الجواب للشرط فان الجواب للقسم معقوج مجموع الشرط والخبر فيكون باعتبار التقديم
 والخبر ان كليهما بشرط اعلى ترتيب اللف لان مقدم الغير مقدم على جواز انفاء القسم فسادك
 وقوله انا والله ان تاينق انك تقدم الغير مقدم على انفاء القسم لكن قوله وعلى
 المعنى الثاني ان التقديم في الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون للشرط باعتبار التقديم
 وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اردنا اللف الذي باعتبار مثالي انا والله الخ وان تاينق
 والله الخ في على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب
 اللف باعتبار انفاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط
 والغاية فكل واحد مما يجب عنه الناطق او يجعله على الاطلاق مقدمه الغاية وقد
 بلغوا به لا الحمد عبادته وكانه صله بعض من اصح له كونه مجازا من عند هذا
 هـ بلاولى والادب نسيان الكرم جعل خبرا ان يقتضى القسم لانه في مقابله وجوب
 اعتبار القسم على مقدمه اول الكلام فان تاينق والله محتمل العطف على
 قوله انا والله الخ فيكون مجزى ان يكون مثالا لما افاده لتقديم الشرط ومحتمل العطف
 على قوله والله ان تاينق فيكون مجزى ان يكون مثالا لما افاده منع الخ اوله او لمرة قوله
 تقديم الشرط او غير تقديم الشرط واليقوم بها وانما اورد في هذا المثال الشرط
 بصيغته الماخو لا نص على ما اشار اليه التسهيل المالك اختلاف بين امتنان
 اى ايمان اللف والشرع او مقدرة كلفه تاه وصدق كلام مقدرة كلفه
 مطلقا المقدرة الصدور كلفه فيه والمقدرة وساد كلفه فلا وجه لتجيز
 السان بالقدرا اول الكلام فانه لو كان جزا والشرط كان الجزم بحذف النون
 اوله بقوله قال ان حتى بحث اما هو ان حتى تبنى الكرم بلجها بالجزم اكثر من ان حتى

جوابه

20

[illegible]

حركته من غير غلط في حركته والوجه اذ راجع الى كونه المتغير في الاستطاعة والوقت
 باستطاعة الحركة التاكيد العمل كالحج في التاكيد الحفظه وتوابعه
 التاكيد الفعل بالتمكن او التمكن في المستقبل منه ولا نقص التعريف
 بالنزول الى ارجاء اطلاق قد حوت ما في الاستقاض وقد قدمه في كونه موجب احراز
 فتح حركه الاخرى في التاكيد انما هي الدال على ان حركته غير متعين في الوجود
 قبل تحققه بالصراب واسم غير متغيره ومنه وقال في تصحيح بنون صديقه في
 الوجه والوقوف عند الوجه بنون وتقبل للفرق بين المعرفه والتكيد فتعني كلامه
 بنون هتيم سادس المتعين في هذا الدال في بين الوجود والوقوف او سكنت الـ
 الان لا يمكن طلب الشيء في زمان المكان الا كان ملحقا لما تمنع امثاله او ما يمنع طر
 عن امره ولا يعرف الى الطلب لا كونه الاقدام به فعليه ان سكنت ان كوت لا ان مسامحه
 ان سكنت سكتا تامتها لا بالان ان التاثير والنايت والالمحتمل و
 سلمه لبيت متخذه للتاثير ووجود ما يمنع من تقدير التاثير انما فلا يمكن
 مستطاع على ان يثبت ذلك الوجه من اسباب من انما وقسم بنون الزمان
 لذلك ان الترخيم سببا لما ومن لم يتسبه وانكره قال في حله لان ليه ترك الترخيم
 وعرضه في عند الترخيم في التاكيد ولا وجه ليحصل منه بالاشباع ثم ايد
 بنون بل الاطر من غير تحصيلها بالاشباع كما في قول الشاعر
 على ما في كتاب من ونحو ذلك بعض بين الجمع منه لفرقة الشعور والحكمة
 السراب واضطرابه وانما للعنان المنزع والاعمال من الفتح وقد يتم حذر
 الفتح في الخلاف الحالي والمخرج من حيث الوجه في التفتاه الى انما في
 علامات يعرف بها الفرق والواو في قوله وقايمه واورت بنون ربت من
 معجم الاطراف متبنيه الاملام سكنت ولما الترخيمات الاخر
 في امتداد الوضع في بعضها انما تامل اذ الظاهر ان بنون العود في
 التعرض وبنون المقابلة تعرض للمقابلة وجعل بنون في حذر

ح



استفهامية تاتي على معنى الاستفهام او مستعارة عن معنى استفهام
استفهام كالتعريف والتعليم والنهي والامر والكاره وصف الفاعل مع حرف تنكير
المتن ان المتكلم مع ذا او اياها باطلاق ريماء كونه النفس من فعلها وان يكون ما لا ينفك عن النفس
ان الخلق اختاروا امرها من غير ان يكونوا في خلقهم من غير ان يكونوا في خلقهم من غير ان يكونوا في خلقهم
يعني انهم في ذلك على الاكثر فلهذا قيل انهم في ذلك على الاكثر فلهذا قيل انهم في ذلك على الاكثر
وتميزوا من غير ان يكونوا في خلقهم من غير ان يكونوا في خلقهم من غير ان يكونوا في خلقهم
حيث ان التبع من التبع منه البيان بعد كلمة ما و قوله لا يخرج منه فلهذا قيل عليه عليه
متعلقه بالامر ومن جعله صفة الامر بتاويله بالمتكلم كلف بالا عينه وقامته
على ان يخرج منه الاصل ان بعد قلت او هو وصف وهو انه يعجز عن صفته
فانما هو ما ينبغي ان يختار من غير ان يكون في خلقهم من غير ان يكونوا في خلقهم
ما سوى الامور في له ويجعل القاية بالسابقه ضمنا وهو قد هو امره ضمنا
او ضربا او ضربا كان او ضربا لا يغير او عظيم او نوع ضرب فانما هو وصف
الشيء او العظيم او التمجيد او النوعه وبقاوت معناها حسب التمامات و
اختار ان يكون ما صفة اسميته لا يميزه كان ضم تنبئ ومنه لا يتقبل ومنه لا يميزه
انما هو من قوله الذي لا يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه
ان من قوله الذي لا يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه
له ثم انما هو ان يميزه بالسؤال عن صفته والامر له امره وصفه ومنه
مهمته ان يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه بالاولى من قوله الذي لا يميزه
ان يميزه بنفسه فقال لفظ او لا تحت القهرة ما او يقول الله شوب الى ما هو
على قدر جعله الحكمين كماله في الرضى والموصوفه كبريا الى الله من الرضى
نورها من قوله بالنداء واما لا يميزه كونه كونه موصوفة وهي حرة بلا عائق
وهي حرة من قوله بالنداء واما لا يميزه كونه كونه موصوفة وهي حرة بلا عائق

الشارح ما تقدم و...
 وكانت متعاقبة ويكنى...
 كن مضاعفة فلا حجاب...
 استفهاما وجعل الجاء...
 ومما إذا...
 هو أو في...
 مرادة...
 اسم إشارة...
 والمفعول...
 وليس...
 حرا...
 ما...
 ولك...
 هذا...
 من...
 ...
 اقتار...
 هو...
 مثل...
 ههنا...
 هو...
 تضعف...
 إلى...

[illegible]

ليست اسما بل لفظا مركبا من اثنين وخرج عن التركيب الى الاسمية لان يقال امرأ
 اسم فاعل ان لا يخرج عن نوع احد او عن نوع ما التام منه اصله على الاعيان
 من شأ حال من غير متغير ومن اعرب مستخرج من التقدير يجعل جنس الى الفاعل
 المعين فلا يحتاج الى ما قبل الفاعل فيه ما استفاد من قولهم معي ومنى اي مختلف
 فيه ولا لا اجتماع على هؤلاء واحد تام لان او اجتمع الى حذف مع واحد بهما
 عرصة باب الشارح وقوله من شأ صفة على اوله التسمية لان قلت
 الاظهر انه احتراز عن تعظيم اذا استعمل كذلك لانه ليس على من شأ قلت هو علم
 لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسميته مذكورة عن التانيث في ان اللفظ انه احتراز
 عن حذف اذا جعل في المذكر ولا تخفى ان بناء فعال علما من شأ للاعيان ينقص
 بمرهاب اذا جعل في المؤنث فانه لا يلحق اتفاقا لان انتقال المراد يكون على كونه
 علما في موضع من غير نقل عن غير العلم وحيث يتم كلام الشارح ايضا ان قد مضى
 ليس الملاحقة ارفقا من كفظم وغلاب بهما علم امرأة واكثرهم توافق
 الحارثين في بناءه واتهم لا يفرقون بين ذات البراء وعينه هايا يكون ما عواد
 الكل فمضى قول المصنوع في تميم معرب في تميم فمضى لاما اخره فانه لا يعرب
 في تميم كلهم بل عند اقلهم وجه الأكثرين ان الواو حرف في هذا وجه مدغم
 ذكره الفاضل الهندوي ووجه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الاما
 في ذات البراء مستحسنة والمصحح له كسرهما والتم اعلم ان الاصوات الحارثة على
 لفظ الاما ان بل على لفظ العرب اما انجز او دعاء او غير ذلك من سبكين البهم
 او مملوك الشرب او ان تلفته كما اذا قلت نخ لا تامة البعير لا شاء التي تيب فيها
 فهي داخله وقوله او وقع غير مركب وللهاد باهمة بت بهما ما كانت باقية
 على ما هي عليها من غير تلفتها على دليل الحكاية فاللفاضل الهندوي لانح اسم لا صوت
 وود يشع قوله وبي هذا الاقتدار ليست باسماء وله وجه ثاني ذكره الفاضل هو
 انه لا تفاوت بين القس فيقال قال زيد نخ وبقال ان زيد طاغاق فيصير

٢٩

نقسم ان في اوله وفي الوحد الاول فظهر لان الاسم من
 الحكم المحرر في طلب منه ما هو الغرض من صدور هذه الاقوال وفي قوله
 فهو صوت وليس باسم الا يقال ان اوله انما ليس حكما في امكان الاسم بل يقتضي اسم
 او كذا لان قولنا في الاسماء مطلقا اسما حكما في هذه الالفاظ عند سماع الاسم للغير
 في الذي لا يكون يظن من هذا انفسا من التي يتبين بعد الاختيار ان يكون في
 معبرة مطلقا بحيث يخرج منها هذا الاختيار ويكون انفسا من غير هذا الاختيار
 والحق ان لفظ الالفاظ لا يرد وكذا كل قسم من الاسماء المبتدئة في العمل لاداء به نفسه
 والمستعمل في الغرض منه قوله تعالى فان المبيدات في تلك الصورة قاصرا
 وقربة للاسموات لتعمل كاهلها اعتبارا للكتابة بها لانه يصور على الجميع حكمه
 صوت او صوت به للقيام بمعنى ذلك الاولي ان لا يعمل فكر اليه بل العمل حتى
 يشغل الطيور وغيره في العمل الخليل للمثل ليشغل مواضع اخرى للصوت به
 قضاء نفع او تسكين بوجع او يخفف عسر فيقولون انهم مكلفوا
 بغيره لغيره وقول هذا انفسه واما ما وجد به من الالفاظ في الفواصل المبتدئة
 فهو على ما نرى مدح ما نرى وخبر ما سمعنا قيل ذلك لانه لما كان هذا ان الغضا
 ما له الفاصل المبتدئ في هذه الاقوال انما كان في صوته اليها فانه
 صوت بطريق الهمة كما في مكانة الصوت فانه لا سماع اليه من صوت اقرب من
 التركيب مع الغير لانه لا يقرع الغير لاسماعه وما لم يتعلق باليكون للصوت فانه يتلوه
 به عند سماعه من غير طريق الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن
 ما هو اقرب اليه من غير ما هو ابعد منه بطريق الاولي ان لا يكون مع ما هو بينه
 ان بعده عن الاعراب لا ينبغي اوله في الحاقها بالذي هو اقرب منها عن ذوقه
 الاختيار بحيث لا يكون ملحقه بالاسماء المبتدئة انما النكبات او النكبات
 المعروفة من المبتدئات في شعر عبارته هذه بانه جعل اللام للبعد في كل اسم
 منها من غير ان يرفع الحرف لوقوفها في صفة الجمل وجعلها بغيره في باب

المصوت

المركبات جعل كل اسم من هذه الحروف اسم المركب كل اسم لا يصح جعله لغير
 ذواته المذكورات طامه كونه كلاما واحداً في الشايع وجعل الاسم لنفسه وطامه
 الحجة لا يابى جعله لغيره ما عرفت فلهذا ما عرفت من التعدد اعني جعل المركبات
 في الاقسام لا المعهودات كل اسم صريح عن التركيب ولم يعنى عنه ما عرفت
 حتى يندرج في اقسامه لان الفرق بينه وبين غيره بالاسم ليس لانه في قسم الاسم
 والتركيب حقيقة بناء على ان الاسم المسمى لا يري ان يملك معرباً وهذا لا ينقطع ما ذكره
 الرقي مع انه ساقط في نفسه من ان تولد اسم غير محتاج اليه كافي ساير الحدود
 لانه قسم الاسم على ان اقسام قولنا كلاً ما هو من كلتين من عدم صحته مع انها من
 الاسم يدعى الى التفرع بقوله كل اسم ما لم يبق انه لا يخرج ومنه، المركبات
 المحدودة من المنهايات لان رادها بالعدد من المبنى اسم من الحدود بنسبة او
 بحد فافهم من كلتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين الى ما وجد من
 هذه الاشياء انك من اقسام حقيقة هو عليك ان حكما هو سيند وعلم اسم
 وضع في حجة نقره انه تركب من بيت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن
 عن صم اسمه نقره فليس عن بيت المقدس على ما في الناموس ونقره فاعلم
 التبعيض ليس بهما نسبة اصلاً لا في الحال ولا قبل التركيب رتبة ليدان الرضخ حيث
 قال اهل ليس بهما نسبة قبل العلمته ووجد الراد انه عدول عن موم العبارات
 داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مسخر عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة
 لئلا يحتاج الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فخله على العدم بوجوب اعتناء
 ما يحتاج اليه في العرف باسم قول قبل التركيب احسن من ان يندرج في العلمته لانه
 خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر راد نحو خمسة عشر خمسة
 عشر ويدل على ان كل واحد من الثاني منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر
 كافي بيت بيت فلاولى ان نقول ان التقليل لا يندرج في التركيب مثل نسبة
 العطف وبهذا الترفع ما يمكن ان يقال تعبير النسبة عما هو يخرج نحو خمسة عشر

ليس محذور من متعسر على ما استفاد من كونه لا كان تعسره بغيره في الغرض
 كذلك انما ذكره بقوله ولا نحن لمسر لا تعين ان جهة واحدة من جهة اخرى
 النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء من تعسره بل ذكره الله في القرآن حيث قال
 اي لا تشبه انسانا ولا اصفاء ولا افعالا معقولا مع غير ما يشترط في عدمه
 وانتم ورجالكم ليس على وجه من وجهه من
 نسبة تعسره من غير ان يكون له نسبة عشرة من عشرة لسان معنى الخط
 فالنسبة من بوجه من ظاهر التعسره ولا خلاف في النسبة اطلاقا لا من ظاهر التعسره
 ولا باطلاقا فلا حاصل لهذه النسبة فضلا عن ان يكون له من كونه وجهه في
 والجواب ان هذه النسبة لا يدل على نسبة بين خمسة وعشرين في عشرة وما ينسب
 نسبة على مثاليين من ذلك نسبة بين خمسة وعشرين الى عشرة على ان خمسة عشر كذا
 مركب من خمسة وعشرين كذا الحرف في الفصل الاسم لا ان الحرف يقر ان خمسة عشر في
 ثمانية عشرة وعشر فلهذا لا اعتبارا على تعسره في وجوده من ثمانية عشرة الى ثمانية
 عشر على ان يعلل ذلك بغيره التعسره انما في اعادة الترتيب وبعدها في كل خمسة
 عشر من اقسام التعسره لا تسامح واعتقد وان كان مختلفا لاهو بشهور بنظره فان
 تعسره في الطهور لا يكون غير وكونه انما يتبع اقسام السنين والشهور
 وانما اردنا ان يعلم ان البناء لم يعلل البناء كون الحرف من عدد من
 تعسره على ان يصح الفاعل للشئ من العدد في حكمه على حقة من معنى الحرف وان
 لم يكن شئ من خبره عدد انجوبيت بهيت فلا ريب ان قال او وشالين احداهما
 الحرف في نفس التركيب ولا يشر في اصله وجوابه ان الراجح في الفاعل
 الحاصل الجواب ان ان اذ تعسره الثاني حرفا من تعسره الثاني الحرف او في الفصل
 الحرف في الفصل احد عشر الا انه من واحد الى الحرف في تعسره الحرف لم يجرى في
 اليه لكنه موجود في الغير عند ولا ريب ان معنى العطف موجود في واحد من العشر
 معطوف على واحد من تعسره الحرف على الحرف في ذات لاهو احد عشر في

الرضوي الذي هو أصل الجواب الخوخ كره الشارع بعد سقوطه واحتصاره ما يدل
 عليه من حيث قال المصنف الثاني لفظاً تلك الصورة يعنى الحادى الذى يفرق
 الحادى وهو معطوف من حيث الحادى على العود للشئ ذلك الفاء لانه معطوف
 على عود لا متعدد على متعدد ولاه وعلى متعدد لا مستحق التماثل بل لكان المعطوف عليه
 لا متعدد مدلول المعطوف عليه ط هذا ما عارده ولا عاربه التاميم
 تصاحح ساجده والمعنى اجزى الاعراب على التثنية والاعراب بالاعراب بخارجى
 المركب وهو مجموع المركب كالجزم التامى والشارح ان لم يكن مثل التركيب مبنياً بقصد
 الحادى لفظاً وهو المشهور ولاولى الاعتراف مثل الضمور ان اعراب الجزم التامى الذى
 بعد التركيب كاهل المعربارة المعرب في هذا المقام وغيب غير النصرف والاولى
 ان كان قابلاً للاعراب كان قوله ان لم يكن مبنياً قبل التركيب لأن كل اسم منه قبل التركيب
 عنه الذى ولا يصح اعراب الاعراب الا مع ضم ضمير بقاء الاول انما هو ضم
 اللغات فكان عبارة المتن بكسر اللغاية ولا فاعا الواضع منها ليس الا رجح بناء الاول
 واعراب التامى على غير ما عاربه بقاء الاول ومع صرف التامى على غيره وتوجيه ما ذكره
 جعل قوله كجعلك مقصد الاعراب التامى لما عاربه بقاء الاول جمع كنياته وهو اللغى
 والاعطال في القاموس كفى به عن كذا يلى ويلى كنياته بكل ما سجد به بغيره
 تكلم بشئ بغيره بغيره او بغيره ما عاربه بقاء الاول ما عاربه بقاء الاول
 منه معرب ككن كناية عن الضج او تارة تارة يستحسن ذكره وفلان وفلان وكذا
 ليس من هذا الباب كالمضمر القايى ومن وما ولا كل بعض لا فرق بينه وبين
 كل ما يلى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهم والناسخ ولذلك كما قيل
 بعض الكنايات بمعنى انه ما وجد للاعطال في الكنايات في الطرف ككونها
 موصولة وضع الطرف ان وضعت ثباته وبني هذا الاسم سمانا في القاموس
 كم اسم ناقص بمعنى السكون او مولد من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت بهى
 لا متفهم وينصب ما بعده تارة او الجزم ويختص ما بعده كعب وفيه شئ يقول

[illegible]

[illegible]

في نفس هذا التركيب فلو انهم ذهبوا وجرأوا عنده فلا ما قد الما جعل التبريز في التبريز
في بعض الاوجه قلت يوم ان يكون الا الوجه ح اربعة ذكر فبان جوا وحده
كذلك فلا يجزى جعلها بشدة ^{بما ان اللين في تأخير هذا قوله وقد عرفت}
في مر كماله وكو حشيت سابقه تأخر القمع عن الاصل في هذا التوجيه مع العمل
في التبريز فلو على التبريز بعض الوجه فوات حسن التبريز فلا ولا ان يقال الا
بالوجه المثلثة نصب في ذلك بالحيثية بمخالفة فائدة الذي سبق انما يكون انما
الى هذه اوجه آخر باعتبار التبريز فيكون هو كماله وكما حشيت تميز الجذب
هذا التبريز وتبيننا احتمال الحذف المصدر كافي كحشيت او المقدور كما في كماله
مايل فلا حاجة الى ذكر بعض هذا في حذف لان اللام يعني عنده هنا ممكن
ذكره ذكر اللام المضافة الى ذلك ان تعني حذف انما لهام كون بعض الظرف
ولكن ان سعه على هو مده اشارة الى ان الطرف في باب اللين ما قطع من الاضافة
من كماله وحق ما يتق انه من الاضافة كافي ما عرفت من المضاف اليه انما ح
كانه لا قطع في ذلك في الظرف ما اجري في الجاه لان غاية الامام كانت ما اصبت
هو اليه لان غاية الكلام وكل امر شي يجب ان يكون المنسوب اليه او غايته الكلام
في ما قصد اضافة من ان يعرف المضاف اليه فلما حذف حشيت عايات اي
لما حذف بلا حشيت حشيت عايات واما حشيت في غير المضاف اليه كماله حشيت حشيت
فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه حشيت او الغاية العوض
وشبهه الى الامام ياج الى المضاف اليه غير مانع ان يدان الشبه من ظهور
المجده في باب الامر الى حشيت حال الاضافة فان لا حشيت اجم فيه معاضا
لحشيت المضاف الى حشيت طهر في الاضافة لعدم ظهور انما هي المضاف اليه
الذي هو في الحقيقة مضمون الحشيت وماله من الظرف الذي
قطعها عن الاضافة ويحيى ما ضبطه الذي مع ذكر امام واسفل وجن
واول ومن على ومن على وزن وتلدون ما هو فهو الما ولا يرد

(41)

بما يقاس عليها فلهذا انما يريد فصلا ما ليس معناها
اسم من شتمنا ندم في كثرة الاستعمال وعدم تغير
جاء ما لان حسم بمحيط لا غير او لا في قياس ان
هذا الوجه لا يجب وابت شرعي لم يعين حسب
شروط تغير الحكم بقاء اذا استعمل في
بما لا يحل في ما يشاهد بانها ما اشارت الى
ويستفاد ان عدم التغير في ما يشاهد البقاء
سوى انما هو الشرط عند الاكراه وفيه انما
سوى اذا و انما انما انما انما انما انما
حرف في الطريقة العامل ما هي في موقع
توبه معضوف حمله على اخرى كمن
فان اذا عرفت في معنى الشرط ولا عرفت
بغيره او قل اذا اقول تعدوا اما عضوهم
الشيء في معنى الشرط استعمل في
انما انما انما انما انما انما انما
معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط
الاو انما انما انما انما انما انما
معنى الشرط احتر بعد هذا الفعل ولم
انما انما انما انما انما انما انما
سمع ومنع وانما انما انما انما انما
من معنى انما انما انما انما انما
وقال انما انما انما انما انما انما
السبب انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما

اراد ان عدم بقائها طويلا لا يفيح في المقام الا انها عدت من الزمان المضيء ولا
له من الظاهر لان مدونه غير معدة منها مع انهما عدان ضد الجبروت وكون
في المستقبل كقولهم فسوف يعلمون اذا الاطلاق اذا انما المقصود انك تسير في المستقبل
تتولد الماضي لكونه من الماضي وهذه المستقبل الماضي قاتل واسم يمكن منع كونه
والا لا المستقبل لان ان كونه في الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان المستقبل
واعتدتم من كونه مستقبلا بقوله فسوف يعلمون وقد عرفت المفاجأة في
حرج فاذا اردنا ان نعلم في الماضي والاضيق في اذ في جواب بينهما واذا في جواب
بنا ولا في بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الالهيته وقد
يجي اذا المفاجأة في من جواب بنها وما هو قولك كنه واقعا اوجا في من وفي
الباب وهو ما يفيد واذا ما كان في المفاجأة ويختص بالحال والعلية والاضيق
تلا الالهيته واقعا الى الله بينه وبين الزمان في احوال كونها الاستفهام في شوا
كان جعل مستمرا اما علمنا منها مع تقدير في استعمال لان الاستفهام
والظن ان المعنى بطرف ويدل عليه قوله في الزمان فيها وقد عرفت في
زمنه بمعنى وفي القتل بمعنى في حال الرضى في معنى كيف غرقا، ولو كان
في معنى في قول قولهم في شيعتهم في الوجه الثالث في معنى في وكيف الا
وبعد فعل والشهيرة في الزمان والنون وقد جاء كسرهما ابتداء من هذا
الجهالة ان في كسرهما في الوجهان من كسر ذلك قال الرضي وكسرها من هذا
سلم في الزمان لا كسر في لغة هذا واقتضت اصله قبله اي في
في ما وادغم الياء في الياء والجرى اهل اللغة حجة ذكر وفي باب الفتحة
وقيل اصلها في حصة التي انما ان حذفت منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء
وقيل اصلها في ان حذفت الهمزة في انما الرضى بان لم يجرى الا ان غاليا عن الهمزة
والمخرج او مضافا الى الهمزة المعروفة وزيف الاول بان ابن الجان واما في الزمان
بمعنى اهل اللغة معونته وعند وانما يصعب يا اول مدة زمان الفعل
المتعمد فيهما في معنى سبق ذلك القطر فلا بد ان ينجو ان تقول بمعنى اول

زمان الفعل المقدر وهو يحتاج في هذه الزمان الذي لم يقع فيه هو غير من المتأخر
 الى اى من تلك العتق والحين نفسهما في اول اللزوم فان العتق قد علم انه
 ليس مراد المحسوس اى اول زمانه ولم يرتبه الغير كغير ما يذهب اليه وليس فاشا
 فلا يوجب ان الطاول زمان عدم رويته كالتوهم المقدر اى الاسم المقدر للشيء
 والشيء لو اراد بالغير ما يقابل الشيء الموجود باي زمانه لا يوجب ما رويته بل انه اياه
 اذ انما مفرقة بهذا المعنى لا يشبه فينبغي ان يكونا مفرقة الواحد في وقتها
 في الزمان المتعدد اى تقع بعد زمان الواحد العتق من زمانه العتق المقصود فيكون
 اولى على ما رايته عندنا ليو مان الزمان صانعا فيما دفع اليهم من كلام
 الزمان انه لا يخص ما يليها بالغير بل قد يكون المعنى في سائر الزمان وهو ان الزمان
 حقيقا كما هو بديهي من هذا التناول من تقييده اليه من غير ان يقولوا انما يكون المعنى هو
 ولم يتركب من المعنى والوجود وجعل المثال المذكور مما لا يشك في اليقين في العتق
 فادام ليلا يلاحظ هذا الزمان امر واحد لا يحكم عليه على ان يكون العتق حق الزمان
 اهل سان ووجه ملاحظه الزمان امر واحد لا يوجب ما يذهب اليه من العتق
 من زمانه من بصر امر واحد وليس كذلك فيقولون ان الزمان في خطا جريان
 زمان المتأخره كما انى بالشيء لسبب ان الزمان المتأخره هو عتق من العتق
 من سلب صله الداء لما قاله الراسخون من انه لو لم يؤول الى هذا المكان العبارة عليها
 المقصود به العتق فلت الزمان بالعدد اسم العتق من عتق صله هو صدى اياه والكفر
 معصوم جارية شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصوده او احاطا بالعتق بالعدد
 على العتق ليشتمل الشيء والوجود والعقد المقيد بالوقت مجزأ زمانه من غير
 ليو مان وهذا يوم لانها استغنى عن ذلك لكتبا بعد العتق العتق من غير الحاجة
 وقد وقع بعده المصدر كما حال استغنى عنه بها من هذا لاسيما في تقديرها
 مضاف الى اول اللزوم فينبغي ان جعل من تمامه احواله ولا يصح ان يثبتها لسان
 المعنى لئلا لاننا نقول نحو ما رايته من سافرت ان اراد زمان جديده السفر
 فهو ناول اللزوم وان اراد زمان السفر من اوله الى اخره فهو معنى جميع اللزوم

من مجلس القضاة
الأطراف المتنازعة
المجلس
على كونه تاليسا أو أمانه
تدور البعد الحسنة

مدة عدم رؤيته جميع ما كان سركه او العمل الا ان لم يكن له علم ان الزمان
 المقدس قد انقضى الى غير ذلك من غير علمه او ان كان قد علم ان الزمان
 انقضى واما ان يجمع بينه وبين غيره فلهذا لا يوجب ان يكون الكتاب باسما على الزمان
 معناه او ما كانت على هذا الصورة في الاخير ان يوجب ان يقرأ ولو ما كانت على هذا
 الصورة والشك ما قل ان ما كان الكتاب ليس كذلك بل هو ما قيل ان الكثرة
 تكرار الكتاب بنفسه على التثنية والتخفيف فانه كثر ما يقع المصنف
 في زمان مضاف غير زمان او سابقه او وقت او يوم او ليلة او سنة
 القريه فلهذا انما الزمان ولم يسمه الزمان المضاف ويرد عليه ان يعلم
 ان يكون المتداول في كل من هذه الزمان كونه والجزء معرفة يمكن دفع الغش والاشك
 محال في معنى جميع سنة زمان ما لا يتدوير ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير السداد في
 كتابه من غير ان يسمه من يوم الحقة وسدح عباد من الجواب والله ثم اعلم
 بانصواب الراجح في القصور وهو كونه معنى من غير فلا وجه الحكم فيها
 بغيره وانما في بعض المراتب بل من مع عدم الواقع في المعنى اذ لا بد من معنى عند
 فهم معنى من غير ذلك انما هو الوجود عدم الحقة لينا ومن لدن ان لا يكون معنى
 النام كونه من غير ذلك انما هو الوجود عدم الحقة لينا ومن لدن ان لا يكون معنى
 لمعنا هو ان يكون القول التاكيد من غير ان يسمه الزمان فلهذا لا يوجب ان يكون الكتاب
 بكتبة ان الكتاب الاسبقه باسمها انما هي بيا الشايع من لدن ان يكون الكتاب
 لا انما يكون كونه في المصنف في الزمان بتقدير الدال بالعرض والسر بما ولم يكتف
 بان ندن ايضا في المصنف ان يسمه الدال بكونه كونه في المصنف انما يكتف
 السبقه على احد انما يكون بضم الدال ولا يخفى ان الانب ذكركم بتبع الدال
 مع لدن بضم الدال وجميع لدن بضم الدال مع لدن بفتحها معقدات شرح
 اللتب وكلها معنى عند لدن جميع لغاتها معنى من عند ولدي معنى
 عند في ما في الرمي ويعز ولا يقال للمال لدن زيد او لدن زيد فلهذا
 ذكركم هذا في لدن وانما ذكره في لدن عند ولذلك يجب انما

100

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

المرفوع المتصل حتى يتبين حكمه. والاعراب الغايبة بهذا القيد وقس عليه ما بعده
 مطلقا سواء كان متصفا او مجرما او محلا او فوقا الواحد لانهما غير او يخرج لان ذلك لا
 يطلق في ضرب المتصفا على اثنين بل على اللفظ المتخصص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على
 لفظ المتخصص والعجيب انه ليس في التشرح شيئا ويجوز في الاول وقتا بالشهور من مطلق
 بوجه او مع المجرم هيا يرتد المان مطلقا حال من التكرار لظرف زمان اي زمان
 مطلقا او منصوبا لقوله يستمر مصدر كان او محلا او ظرفا وفي الصفة مطلقا
 ليس لان الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل ولا يوجد ان تارة
 مطلقه ولا من الصبر الذي في كاشعنه قوله سواء كان او الصبر من الالف الياء
 كان الصفة والواجب ان تال سواء كانت مفردة او مشاه او مجرما قد مر
 او موشة فانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل انما هو ما من حقا سورا
 كان زمان كون الصفة اسم الفاعل وغيره وسواء كان المرفوع المتصل
 مفردا او مجرما فقد مر انما اذا لم يجرى زمانا من المقتضب العف
 لم كانت ضميرا لا يتعين الصورة بالنعوت وكانه سهو من الناس
 فيها اي الالف والواو في الصفة مرفوعة البنية والضمير المظهر في التثنية
 لا يجر شيئا على ان اللام في قوله في الصفة للتعيين في الوقت
 لانه علم في التثنية لم يكن لا يجر شيئا في موضع الجزو ههنا
 سواء رة انك اي هذا المتصل بالتقدم قيل بعد له قاصدا لم يشمل
 اتيتم انتم وفاعل المصدر اوتوا اتيتم انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع
 بالالتباس او لو استمر لم يعلم انه مخاطب او الغايبة في التكلم ومعه فصل
 المفعول الثاني في التثنية المفعول الاول بالاقوال اما ان المان ليس به
 في باب اعطيت والافعال في باب اعطيت في اوله وعنه فصل المفعول
 انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس في باب اعطيت
 المتاح واما اتيتم الثاني لو وجد فاعل المصدر المفعول به في باب اعطيت

٤٤

[illegible]

[illegible]

علامته الاخرى بعد الياء المتأخرة منه
وقالوا هو هذا الاخر
بأنها لا تكون الا في الامراض عند التمسك بانه كالسكون في حديث لم يبعد عنها الحديث
اللقاء في الحديث
فليس الاختيار الاول لاعتقار ان ليت واحدا مستقنا ان عنها
النقطة
انما كان من جهة التمسك بالاعتقار ان لا يقع بينهما فصل
انما هو من جهة التمسك بالاعتقار ان لا يكون له وجه او ان لا يكون له وجه
انما هو من جهة التمسك بالاعتقار ان لا يكون له وجه او ان لا يكون له وجه
فليس مستقنا حقيقة
الوجه من قبله
الحقيقة والحق من جهة
والقول بانه من جهة
مطابق المبدأ
البروزات هو ما اشبهه في الحقيقة
منه
بيان الفصل على وجه لا يكون
منه
وفيها ان قوله صيغة خبر مرفوع بغيره
من الجميع واخره
هذا الاول
وذلك التوسط لفصل اشار الى ان قوله لفصل متعلق بقوله متوسط
لأنه
فانما لا بد من
لان انفسنا تحتاج اليه فما اذا كان المبتداء على أصله وهي التوقف

وهذا المبحث في الفصل في ان ينقل من التبدل الجزئي التكرار حول عليه ما احتج به من
 التبدل التكرار فلم تنقسط بينه وبين غيره من الفصل او افعال من الداء
 فعلا مضارعا عن الزجاء في تلك القولة تعدد مكر او لك و يوجب و
 بانه عول كونه مبتدأ وتلك القولة ان هو ابكى واضحك و ذلك ان تأكيده
 انظر لم يصح ذلك كلامهم ولا في كلام على السند الا قصر اقتصر على المثال افعال
 اقتصر ان الدخول فيه مع الاستثناء عن الفصل كل استثناء فيكون فيه انضاج الجزئي
 بطريق اول و يضر العرب جعله مبتدأ او استثناء تحت حكم الجزئي
 يكون مبتدأ او كان معنى الجعل مسدداً لكم كونه متبوعاً بالواو او الهمزة
 اما ان كان معناه انما انما لم يبق الاستعمال الا في التبدل فلا يحتاج الى التاكيد
 لان جعله شئ متصفاً عنهم لا يتوقع عليهم معهود الشئ و مع
 متعدي ولم يقل الرفع متغيراً في قوله لتعينه ما سبق و قد قبل الجملة اي الجزئية
 الاستبعاد او الضمير في قوله بشرط ان يدخل عليها التاكيد الجزئي فانها لا تنحصر في
 ولا يبعد ان يقال معنى قوله ما من غير سبق مرجع متعدي صيغة
 التعميم ان يكون هناك متاخراً فهو اخيراً هذا الوجه عن مقتضا وجعله محروماً
 ان لا يستيق عليه الرفع وهذا يخرج من مقتضى التقديم وجعل قوله غير انضاج اليه
 وهو معنى هذا التركيب قد اخرج التركيب عن مقتضا ما عطف ان في غير ما بعده
 ان ساء بعض الناس وجهاً وجهاً وقوله وذكر بحسب انهم اعم من ان يكون قبل الجاء
 او لا يشعر بان المقصد بقوله قبل الجملة لا يحتاج الى المقصود فلا يحتاج
 عن مقدم الاستيق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحتج به عنه مع ان هذا ما
 يحتج به منه وهو ضمير نعم رجلاً و ضمير رجلاً ولا يبعد ان يرد ان اد بقره قبل الجملة
 كونه قبله فلا فصل و لكن ليجل عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة ضمير النفس
 او جملة مقتضاه قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة لا قبل
 الجملة بعد مقتضاه متعدياً ان رداً على قوله وضع الظن في قوله لا يبعد
 الضمير الجملة خلاف ما هو شأنه فكان من مظان التفسير ولا في قوله قبل اصرت
 مما انكبه وتدير واخر احسن التدبير وحينئذ ياتي ان رداً على قوله لا يبعد

كاهن

وبعد سنده انه الصحيح وانما ما يندفع بتأويله انفسه من غير ان الحدة فيها من غير
 ان يقال ان الساج يحقد الرضى وانما ان قاله في غير الشان والقصة جملتها
 من الموصوف والمصفى اعاد قوله في غير الشان **فانه لا يدل على التفسير** وفيه انما لا يقتضيه
 ان قوله القائم ان يكون له مثلها وعلى ان يكون له ان يكون له تفسير غير الثاني
 في نفسه وانما يلزم يستدرك قوله ان لا يكون له مثلها فاعاد اخرى من غير ان يوجب
 تفسير هذه الحدة وانما اخرى من غير ان يوجب تفسير هذه الحدة من غير ان يوجب
 مرجع او التفسير ان لا يكون له مثلها فاعاد اخرى من غير ان يوجب تفسير هذه الحدة
 الى الشان او القصة لتبين في المقام ان يكون ما بعد الحدة من غير ان يوجب تفسير هذه الحدة
 ان لا يكون له مثلها في المقام او كذا على الالهام في نفسه ونحوه في المقام
 فعل مما لو لم يحمل القدم على ان يكون انفسه القصة بقوله الشان هو الذي قام لما
 راي ان ترجمه السابق لقوله تقدم بعيدا بقوله متوقفا تمام ان اعادة عليه كذا
 قوله لا تقتضي بهذا القول او وجوده لا يقتضي ان لا يجب تفسير هذا التفسير بالمجمل
 فيخرج المفرد بان يقال للتفسير سميان في شيء عليك ان هذا التفسير بمعنى
 مستغنى عنه هو زيد في غير كلامه بالمتعلق بالخاص القاعدية واذا كان متصلا
 يكون مستترا وبارزا قالوا لا يهدم الفصل من هذا الفصل والتفصيل بالتفصيل
 فان كان عاملا مع عيانيت عن التفصيل وهدم ان تقار ان كان معنويا او
 حرفا او من دونه كان منفصلا ولا مانع ان كان من دونه عيانيت مستترا ولا وبارزا
 فانه يجوز اتصاله بحدته من غير دليل على الاستقلال ما بين ما ولا
 فالمبتدأ مع كونه حدة محذوف ومثاله اي مثال الحذف الضعيف ان من
 يدخل الكنيسة وانما جعل اسم الحيز الشان لان كلمة ان لا يدل على حكم المجازاة
 كنه المصداق الحاشية الكنيسة بعد النصارى الجاد رجوع جوفه ويؤيد ولد
 البقرة از جشيت فانه مع كونه منصوبا لان فليس حذوفه عن جشيت
 مراد به دليل لان التمام حذوفه جعل حذوفه لاهل اللسان وطريقا

وانما مع ان ان السبعة اقرب شيها بالفعل من المكسورة فيه فثلاثة لان
 المقسومة كذا في ثمانية وان المكسورة تكسر فاعمل وبهذا اي اسماء الاشياء في الحروف
 كما نفاية ان ذلك ليس من الحروف بل من الالف فاعلا للفتحة حتى يسمع معلوم فاعال
 بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع وليس ولولا هذه المقصود لكانت الحروف هي
 وقبل حرفي مخدوف او هي حست ان هذا ان لسا حان على هذا الوجه فانه ان يهنا
 معنوا من ثمانية اشياء مخدوف فكذلك على عند والمخدوف هو من هذا الوجه لان
 ان لام الابتداء لا يدخل في هذا المقادير الثلاثة التي هي من الالف الضعيف
 وتكون في مقابلة الالف والياء او الالف من ه او الياء من ذ في فاعلا
 الياء من الالف والياء او من الالف والياء والياء
 ولا يكون في لغة اي كايور على صورتها في الالف والياء في اللغة
 بتمامه مخرج الحذف
 لا شيء الا بعد التكرار واذا كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المحرور
 اعلاها ولذا كتب فيه الواو لئلا يتغير في حرف ج ولا يكتب الالف في
 اذا انقلبه كاف الخطاب ولا يظن انما يتغير في اريك لانه المكتوب في . . .
 فهو ليس بالمفتحة منها يعني من ف . . .
 المفتحة منه على ما تسمى شدة الامتزاج . . .
 بها الثلاثين هم عدم حركات الفصل منها وهذا مع انه بكلمة انا وانتم ويروا وغوايتها
 كثيرا منه قوله نعم ها انتم اولاء . . .
 الظاهر وقع ضمها فعل وفعل وتعمل مع انها اسماء وفيه ان ضمها مثل ليس
 من مقواة الصوت واللفظ خلافت ما قبل فيه فاعلى ما قبل الدليل على حرفيها
 انه غير مستقل بالمعنى فيه وخفي فاك ايئت فكون التاء ومع ذلك ان
 ولا يجد ان يتال لا يكون في التركيب اسم لا عمل له من الاعراب فكذلك الكاف
 في ذلك حرفا . . .
 وهي اي حرف الخطاب خمسة تائيد . . .

[illegible]

المستفاهية كانت اولاً يجوز البصر في الاقضية كقوله في الاقضية
 رداً اليك من اكلوا قوتك من هي الذي يرضى الله قضاهاً لنا اعين الذي
 فان ذاك انما هو بعد موصل والعايد للهيكل سوي ما هو في القول
 نظام انما لا يرد انما هو في القول والعايد للهيكل سوي ما هو في القول
 اذ انما فاعله هو قيد بالفعل لاخراج الفاعل فلا بد ان يكون له كونه
 في المجرى والمفعول انما هو لا يخفى ان هذا التفسير ضعيف والى ان لا ينفك
 من المجرى فلهذا خصه وحذف المفعول اذ ان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون المجرى
 جملة في الظاهر وان ياتي بعد اي او طول الصلة لقوله وهو الذي السماء
 انه وفي الاقضية فان كانت الصلة بالعلم طيلة وحذف المجرى بشرط ان يكون
 في جملته من لفظ الصلة او باضافته صفة ناصبة او بقدر ان يكون انما هو
 زيد اي ضاربه باب الاخبار بانما هو بعد الاخبار به لانه او ايما بعده
 المتعلق من الموصولات وانه يجري العادة بالترتيب به وان هو عبارة عن طريق الموصولات
 مفعول من مرتبه زيد وما علمته غير مفعول او ما تقوم مقامه من جملته لان
 واللام وج المباد بالذي الذي هو وما اذ قد يلزم ان يحذف باللام ان مثلاً ولك
 ان تدبره في قوله او ما تقوم مقامه وموله وما علمته ما هي التعليل المتضارع العلم
 فاعرفه بعد بيانها لانه لا يتبين بان تعين المتعلم كان بعد تعليمهم
 طريق الاخبار واذ غير لازم لان الامر بالخيار يجوز ان يكون قبل التعليم فسد كونه
 مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المجرى عنه وتأخير المجرى عنه لانه في قوله
 المسائل الخفية ولما هو ضاع في هذا الباب تأمل اي باستلوه الذي
 من ايجز عنه بالي فالباء صلة الاخبار صدرتها هذا يشعر بان يكون من
 مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولة لم يذكر في موضع في نحو
 كذا في قوله والصبير عمالما هو الموصولة في باب المتداء اي
 موضع ما هو مخرج عنه بانما هو ان التعبير بالمجرى به باعتبار ما يؤيد ولا

ان تريد معرفة من العنصر الى الثاني من جهة وبسببه ولحقه او الحق من جهة
 الغير اعتبر الخبر بالنسبة الى الغير والظاهر اعتباره متائلا للتصغير مكون
 بالنسبة الى الجملة ليصح به اسم الفاعل والمفعول متناهي عن كل ما كان
 في الاخبار عن زيد في المثال المذكور احد اسم الفاعل او المفعول من جهة الخبر
 انما زيد او مفعول المفعول من جهة ومنه ومنه بالتعليق يصح به الخارج
 من شرط الجملة الفعلية ولذا انما يصح ان لا يكون من جهة مفعول لا سائر
 راسخين وسوف يثبت الخبر عنه بحيث لان المسن يفيد ان يكون ان
 المسن يفيد ذلك وصيغة الماضي القديم مادام ما لا يوافق لاختيار بالالف و
 اللام بعزيت الزمان الى حاله بالجملة ما يوزان لا يبالى بنوع ما يفيد السين
 او سوف فانه بمنزلة الزمان ولا يحد حوزان يؤخذ من الفعل المنفرد اسم الفاعل
 العدد والمقال في الاخبار عن زيد في لم يقيم زيد انما لا يقيم زيد فان قلت يفتقران
 بفتح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القيام
 الذي هو جملة الاولى مقترن والذي في القيام جملة وقد معه للفعل فلا يصح قيام
 احد ما يتقام الآخر ووضع ما يدا الموصوفين من هذا عند التعديل امر
 ان وضع الغير موضع الخبر عنه وعليه الوصول فالامور اربعة ما معها خبر بال
 عليك استنتاج جميع ما ذكره في زيد الشان ان لا تنفع في الخبر اليهم
 والمصدر العامل الاقتصار الاوفر واسما على والمال الاولى علمت نيكي وفاق
 يزدك تميزا وما الاستنباط محقق لما الموصولة وبيان انه ليس ما يحتمل
 بالموصولات وكذا ما ذكره اخواته فليس بيانها باليسر حصوله بانه تقريرا
 كما ذكره ويذهب الى ان ما الموصولة مشكوكه بين المعنى الاسمي والخبري
 نعم ولما انجز تحقيق الوصول الى استيفاء هذه الكلمات استنتج عن
 وضع باب لها وتسجيله ما ان فعال غير اسم الفعل في باب ما لا يوافق
 فانما ما كانت خواتم زيد قيام الى مينة انها قد يكون مصدرة وقد يكون زائدة

والله

شوا من عند ولا لا غير لا يصرح ان يقال للفظ صنف تامدنا هو المصدر لا ينسب
 بالتحريف وعمر راضا فيقال ان الفاعل هو المصدر في المصدرية العملية التي هي كما
 على صرح به الرضوي واذا انشئت له درجته قوله الا بوج جعل في اللغة لك المدة
 بغير اللفظ وما وجد له تأييدا له في نفسه هذا لا كثير فان كان المصدر مفعولا
 مطلقا اي في زمان مقام الفعل يقر به ما سأل قال الرضوي المشهور خطأ في قوله
 في المفعول المطلق المزدوج الفعل مطلقا سواء كان المحذف حائزا او واجبا او
 يندرجان في ذلك فمخرجه يذهب الى ان سببه في الالة ان يفسر في ذلك
 ذهب سببه الى ان يفسر في الية الفعل لا يولد بان مع الفعل في محورية تسمى
 مع الية المفعول المطلق يفسر في ذلك هو المصدر في المصدرية
 وعلمه للبدلية قد عرفت ان هذه الية للمصدر في المصدرية فمخرجه التوضيح للمصدر في المصدرية
 والخاصة في مصدرها هو ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اما هو
 هذه الامام مشتركة بين قسامين المصدر في المصدرية فان عرفت انما هو
 القسم الاول مع الاستمرار في الية انما هو هذا حيثما هو بالقسم الاول في المصدرية
 عن ان استماع بقية المفعول في القسم الاول من فعل اي في ثبوت اما ان
 بالحدث ما سبق به تعريف المصدر ولو لم يكن الحكم بالاشتغال من الغفلة قبل الاجزاء
 حال اللفظ على المفعول في الية انما هو ما اما ان يفسر في المصدرية ان سببه
 ليس في المصدر مفعولا واما في الثاني في تفسير الرضوي للفعل في قوله ان
 قام به ان القيام بالتحصيل من المعنى مستند الى اللفظ قال الرضوي والدليل على ان
 به ان الفعل محسوب ويضرب وان كان مذهب السرا في ان اسم الفاعل في الفعل
 مشاعرا من الفعل والفعل من المصدر ان الفاعل في قوله ان قيام من الى الفعل والفاعل
 هو المصدر في هذا الكلام فان قلت استناد القيام الى اللفظ غير راجع في ذلك
 الاستناد الى المخرى الى اللفظ في ضرب ويضرب لا في حقيقة معناه فلا دلالة في
 رجوع غير قائم الى الفعل لعدم اراده في ضرب ويضرب قلت قد شاع بينهم

واسم الفاعل المتعبد بالرفع مخرج هذا الخبر في هتوت وترى من اسم متعبد بالرفع
للمزاج والاشق من اسم متعبد بالرفع في هتوت فاستعملوا المخرج اسم المتعبد
المراد به في الحدوث المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
الحدوث مخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت
المبالغة مثل المخرج اسم الفاعل في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
مثل اسم الفاعل في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت
انما هو ما وقع منه في الحدوث في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
اسم الفاعل في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت
مخرج التصغير كاستعمل في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
اسم الفاعل في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت
وبينظر لما ذكره وان كان وجهه باعقولا كقولنا شاهد على ان قد علم ليس الى ذلك بل
وتنبيه اسم الفاعل الى اسم مخرج الذات تمام به الفعل وليس للفعل والمستعمل
يزعم به في الماضي والشاهد انهم سموا الحركات اسم الفاعل في الاسم للضمان اليها او
لا الى الوزن كاسم الفاعل في اسم النعمان واسم المكان واسم المتعبد في اسم المخرج
من الماضي للمخرج على ان الفاعل هو التماس وقد بان في مخرج الفعل كاستعمل وكان
وعده ما يتاخر في الماضي والاولى ان الثاني في الآية معنى المخرج من انتم في فعلته
مخرجي له قوله في الآية الاخرى وكان وهو متعبد ولا وجه في قوله ان يكون الى
وكان المخرج وعده ما يتاخر في الماضي فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
التمتع باعتبار مخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت
وقع في نحو استطراد المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
الغوية بشرط معنى المخرج والاستعمال في الماضي فاستعملوا المخرج في هتوت
معنى المخرج في الاستعمال في الماضي فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا
خلق المخرج مع المخرج في هتوت فاستعملوا المخرج في هتوت فاستعملوا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محکم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

الاصول في الاستدلال بالاعتقاد بالحق والافعال
مهم حتى لو لم يكن له دور في الاستدلال بالحق والافعال
لكن ليس مع مروج. كذا في الاستدلال بالحق والافعال
في الفصل الا انه في الاستدلال بالحق والافعال
نوع من الاستدلال. ويجوز ان يقال في الاستدلال بالحق والافعال
كاشي او غير كاشي. ان الاستدلال بالحق والافعال
غير كاشي مما هو للشيء من حقيقة بالحق والافعال
على انه لا بد من الاستدلال بالحق والافعال
مجرد الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
مع الفصل في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
الحال في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
والكبر في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
فان الفصل في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
ويعوز استعمال الفصل في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
التي هي سماء ما هو في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
التي هي سماء ما هو في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
نوع من الاستدلال الذي هو الاصل في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
في الزيادة في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
احد من الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
احد من الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
اشارة. قوله اي احدهما زيادة موضوع في المقابلة وكانه عيلا في المقصد
معدا مضافا الى الزيادة بحسب المال في الاستدلال بالحق والافعال
ولا يخفى انه كذا في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال
ما هو الفصل في الاستدلال بالحق والافعال. فصل في الاستدلال بالحق والافعال

[illegible]

[illegible]

في ذلك الوقت بها بسبب الزيادة في ذلك الهندس الذي هو...
 بسا و هذا الكلام من الصانعة...
 فالمرجع الى الموضع الذي...
 للموضع الذي...
 فيكون...
 واللام...
 على ما هو...
 من مخرج...
 ما من...
 الذات...
 يمكن...
 قابله...
 الابناء...
 فلا يمكن...
 العهدة...
 الكسيرة...
 لا المفسنة...
 في وجه...
 في قول...
 لا...
 حرف...

[illegible]

[Handwritten signature]

[illegible]

كل في اليه واحد والعين اثنين لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل قد جاء
والتعريف فخطئ ومن اسما بهذا النوع الفوق كره الذي يجوز واحد رجال واتوا رجال
واعرف لما التثنية والمجتمعة في غير سائر الالفاظ الا في الاول ان يقال لما التثنية والجمع
بين المميز والعدد في سائر الالفاظ والادلة على المتعدي فيقول ان يعينه ثلاثين ايضاً
فاجهر ويقرب في الخواص العندية ويقول انت قد صرح بذكر انك الى ان يقع
صينه للطلب ويجعل العينة باجماع المستكن في المغرب اي يقول العرب وجمع
ما اختاره قوله ولن ثبت قلت عاوي عشر فجمع الاول وتقول في الفهرست
باعتبار حاله اي مرتبه لا تخفى ان يتغير اصطلاح من الاحوال فلا يلزم من مخالفة الحال
وفسار بالمرتبه لان لو قصد باعتبار حاله باعتبار انه واحد من تلك المعنى ومن
غير بيان مرتبه فقال واحد ثلثه او الاربعة او واحدتها ولاشك في لفظه الاول ولا
الكل في قوله كذا اذ فقه مركبات لا يستلزم اشتقاق اسم الفاعل منها فيقتصر بمجرى
عشر نظيره اذا اخذ اسم الفاعل من جزء تلك المركبات وسيذكر لك وجه حكم اسماء
الفاعل في التذكير والتانيث وكذا في عدم اللابته الى التثنية ومن ثم اي امر اجل في خلاف
الاعتبارين الاول ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفاعل من نصير من سده
اقل الى مرتبه العدد المشتق منه مجرد انضمام اليه اضيف الى ما هو اقل منه مرتبه
واقترع بما جاء الفعل منه او ما يؤول الى معنى فعلياً لا بد ان لشيء من نعل وذلك من
اشين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على ما مضى بمعنى القصر الا ان الامر
خلق فانه جاء فيه حذف ولبس ما هو في اثنين لا تسامه عقلاً ومهما فوق العشر
لانه احد استقراده لان الثاني فانه باعتبار حاله وليس منه معنى فعلي فهو اسم فاعل
صوره لا معنى فيصح ان جاء من نفس العدد وجمع اضافة الى مثله وما فيه لانه
بمعنى واحد مرتبه خاصه من تلك العدد ثالث اشين للاضافة او التثنية
والاول منها اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافه والنصب فيها مقسريان
او التثنية كما في الذي في عدد يساوي عدده اي العدد المأخوذ منه للاضافه
كلا في سلبه ويجب ان يقول للاضافه الى عدد لان الاثنين بعينه عدد اذ ربه

عدد

الثاني المشاكلة للعدد **والاخر** جواز اربعة الاعداد الا ان من عاشر عشرة
جزوا ان حصة البناء والمنتهى من عاشر عشرة **الاجزاء** في الاربعة العاشره كل منها باعتبار
جداوه صغيرا **فيكون** الاربعة الاعداد **الثلاث** مثلا **فيعرف** بجزء
الاول ويظهر الفرق بين الاعراب في البناء في الخط بين المسمى بآخره **غير** علم او ما
في آخره **مصرف** علم **فقال** نصب **فانه** في البناء ساكن **الا** في الاربعة ساكن **الاخر**
ايضا **وفي** حال النصب **الموت** ما **يخرج** من تعريف الموت **الجنات** **و**
الصحة **لنفسه** **و** **التي** **وانت** **و** **في** **الخط** **تعريف** **الموت** **و** **ان** **نفس** **التعريف** **بالن**
له **الامه** **مع** **عدم** **احصاها** **وان** **الطلاق** **للمذكور** **هذه** **الشيخ** **وعلمته** **تحقق**
بالموت **اي** **علمته** **الثانث** **بناء** **وان** **لم** **يكن** **للعنى** **الثانث** **فانها** **يأت** **الاربعة**
عشر **مضى** **فصلها** **ومحققا** **الرضي** **في** **هذا** **المقام** **او** **محدودة** **كحرف** **او** **ناخض** **ان**
الانث **التي** **تدعى** **التوقيل** **الهمزة** **و** **علامته** **الثانث** **الهمزة** **سماها** **ان** **اختلف** **في**
انها **مقتلة** **من** **الالف** **المعصورة** **او** **اصلية** **ففي** **قوله** **والالف** **محدودة** **نظرا** **لما** **ان** **جعل**
وه **في** **قوله** **بالمحدودة** **رضه** **احمال** **المعلقة** **اي** **الالف** **للمحدود** **ما** **ينها** **وتدعى**
عده **لا** **انث** **بل** **بناء** **والالف** **مقصورة** **ان** **محدودة** **تقع** **من** **عده** **و** **تدعى** **و**
وتدعى **الحرف** **عاصو** **لثانث** **يستقيم** **الدور** **فاعرفه** **في** **قوله** **و** **علامته** **الثانث**
التاء **و** **على** **الكوفيين** **حيث** **جعلوا** **العلامته** **الهاء** **و** **التاء** **مغيرة** **عنها** **و** **الهمزة**
على **ان** **العلامته** **هي** **التاء** **والهاء** **مغيرة** **لها** **فكر** **من** **جنس** **الحيز** **ان** **احترز** **بقوله**
من **جنس** **الحيز** **من** **الخط** **فانها** **ما** **يها** **باز** **بها** **ذكر** **نان** **يوصف** **الخط** **بلائي** **و** **الذكر**
وليس **اشها** **بمحقق** **واذا** **استد** **الفعل** **نصر** **المتخفف** **لا** **فصل** **كاس** **او** **الاصل**
عنى **بناء** **وقيد** **بالفصل** **من** **العبارة** **والفصل** **و** **ان** **يقال** **المتاود** **من** **الفعل**
ايضا **المصرف** **فلا** **ي** **نعم** **المراوة** **وتعت** **الميت** **فانه** **مع** **الفصل** **بانه** **هو** **جاء**
اليوم **زيد** **لوضع** **الالباس** **الط** **و** **جوب** **الاثبات** **مقتضاها** **ان** **الممكن** **فترده** **تدل**
على **الثانث** **فلا** **ي** **في** **جاءت** **اليوم** **زيد** **الكرمه** **واعلم** **ان** **يجب** **في** **مستلحق** **قوله**
وانت **ظاهر** **غير** **الحقيق** **لجاء** **علم** **المذكور** **في** **الخط** **مع** **التاء** **محوطة** **فانه**

احصاها

يجب

مبحث في حقوقي الالف والياء والنون
 اولاً ما ثبت في اللغة ان الالف والياء والنون
 اسم جنس لغيره من افعال الالف والياء والياء
 من المسند اليه من افعال الالف والياء والياء
 لسان كانت ان في الالف والياء والياء
 بالاسم لا في غير الالف والياء والياء
 الف والياء والياء في الالف والياء والياء
 كان مع الالف والياء والياء
 كاللغة في غير الالف والياء والياء
 والنون التي معها ان في الالف والياء والياء
 غير النون التي معها ان في الالف والياء والياء
 لونت غير النون التي معها ان في الالف والياء والياء
 العاقل في الالف والياء والياء
 ومما في الالف والياء والياء
 النون التي معها ان في الالف والياء والياء
 لا يقدر النون التي معها ان في الالف والياء والياء
 يمكن ان يكون الالف والياء والياء
 يظهر ان الالف والياء والياء
 ما في الالف والياء والياء
 ما في الالف والياء والياء
 او النون التي معها ان في الالف والياء والياء
 عن الالف والياء والياء
 هذا في الالف والياء والياء

شيء من فانيها لم يخرج من عند جنس الموضوع له الاصل بل من عند جنس المراءى والاصل في ذلك
 انما هو في ما جند فان المبدأ ما عدا ان اشارة المبدأ الى ما به وهو ليس من موهما له حقيقة
 ان حركته المعنى في يد يجعل اذكري في القدرين والابن ان كاشف عنه ونقوله ما يشاء
 ما يات في الوجود والجنس جميعا لا يمتنع من قوله من جنس هذا الكلام بل من جنس هذا الكلام
 نفس في ان هذه الازدوعية بالنظر في ما ذكره من ان الجمع بين تاليد الما الى ان
 هو ان كاشف من جنس فان الظاهر فيه لا يمتنع من قوله متلوه الما في الاكثر وهذا هو
 من هذا الما في الما في الاكثر كاذر في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 الحق بقوله مفرقة عن الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 فلهذا لا بد من ما يقصده من الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 ضد الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 معنى الجنس ولك ان تجد من الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 في الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 او كما بان في الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 انما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 لم يعرف اصلها كذا يقصد من الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 ولم يل او اصيل وكان ما لا ما به مسبب غير العادات اللانف من البناء في الما في الهند
 شرط في قلب عدم الاصل وبجهوله ما وان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 للامالة غير انقلاب اللانف عن البناء بان كان مجرور الاصل الوجودي وهو قد اصل
 لا من قبل اخوه وان لا يكون للامالة مسبب سوى كون اللانف ما مستقبل من
 البناء كاشف في الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 اذ ان ذلك هذا هو في القاسم من الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 كما وكما بان ان ذلك المسبب كالمقوى والمقوى في الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 تصفها كالتساقط كالفصل والفتح واللباب في الما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند
 هكذا وما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند وفيه ما في الهند

اصيلة كقر او مستقلة عن حرف اصل كره او كسا او زاعده وحكم الاصل كعلياء وفي
مستقلة عن الف تانيث كحرا او فخر الا حرا نقاب والاحق بغيرها وان والثاني في الالف
ان لا نقاب وقد صار القلب انه وبيان المقتاح هكذا واحد المبرزة وانه اذا كانت
للتانيث قلبت هزتها او اولا لا ثم قلبت سواء كان اصلية كقر او مستقلة عن
حرف اصل ككسا او من جازي كحرق الاصل ويومان تكون الا حاق كعلياء وفي
وهو في القلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا كل مدو والعليا عصب العنق
كذا في الصحاح غير ما يقع في شرح الرخوين انه قد قلبت للجهلة من اصل ياء
وهو قال ولا يفسر عليه قياسي الا ان كان كسا في ذلك نفع في بيان القاعدة في القلب
ليكون من الشواهد الخارجة عن القاعدة ان لا يحذف من أحد الشدة اي الحذف
الشي فلا يبق قول ياء او تانيث لا يقع في عشوة فلا يكون ان يقول ان لا يحذف
الشي المحذف ما لا اعلم هذا المحذف في اصله ليس باسم لا شينس بكلمة من هو كسلي
مركب فالراء بالاسم ام من لا هم حقيقة او كما هو في الشدة الاقتراح على ذلك
يقول آدو بالحق لا لا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
اسماء العرب في غير من الاعداء ياء او يحذف طرفة عين من اشياء واحد واحد
في غير ذلك قوله ما لا على اتحاد خور جلي في غير ذلك ولو اجتمع الاتحاد في تعريف اسم
العرب كخرج المفرد بقول جروف مفرد ولكن معنى الشدة جروف مفرد او جروف
هي ما وده المفرد في جملة رماة له اسم فالله هذا وان لا لم يعرف المفرد بمعنى المزدحم
لحرف المفرد في الاستقلال في اللفظ انه لما من في الدار كما لا يحذف في الواو جروف
مفرد ام من جروف مفرد التحقيق كما في رجاو ومن جروف مفرد المقدر كان في
فان يتعدى المفرد لم يبق في ذلك متوال وهو شأنا على وزن فاعل فان فعله في الراء
الشهيرة الجمع لفرد على فعال واما ما نحن اشي اليه في ان المراد بالاتحاد هو من اللفظ
معقده كرجال او اقبلة ان كمنشدة في جمع امارة في نفس شئ او ما من جمع الا وبقية
اتحاد معقده انما التقارب في الجمع فيحق المفرد ويعتبره ثم لا يلحق ان المراد
بالفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دورى نقول ما دل على

[illegible]

[illegible]

کون

✓

حرفين من جهة فوارج الحلقية من غير ان ينفصل بينهما حرف
فيهما ضربان من تلك الحروف وان كانا في الالف واللام
التي هي من جنس الهمزة فيكونا حرفين من جنس الهمزة فيكونا حرفين
لا ينفصلان بالفتحة بينهما بل ينفصلان بالفتحة فيكونا حرفين
حرفا فيكونان حرفين في اعتبار الرفع بعده الالف والهمزة فيكونان حرفين
بعد حرفي الالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الرفع بعده الالف والهمزة فيكونان حرفين
فيكونان حرفين في اعتبار الرفع بعده الالف والهمزة فيكونان حرفين
حيث قد مر من انهم بعض المصنفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
اعرابا وهو قولهم في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
لا ينفصلان بالفتحة بينهما بل ينفصلان بالفتحة فيكونان حرفين
يكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
الموافق لغير الالف والهمزة فيكونان حرفين
عنه فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
مع والالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
من جهة الالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
تختلف قرينه ومن قال احدى الحرفين فانهم مع الالف والهمزة فيكونان حرفين
اما عند الحرفين مع الالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
من الالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
من الالف والهمزة فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين
وحيث انصب شأهم ان خوف اللبس بالفتحة فيكونان حرفين
فيكونان حرفين في اعتبار الالف والهمزة فيكونان حرفين

وہو باغ

[illegible]

هذا هو
الفاويزي فولري
موسمي في فكر قوله
عن بعضه

جوزيه البرد
علاق الظاهر لهذا حلال
من غير انما

[illegible]

مجلسه ۱۳۴۴

هذا هو تقديره

تقديره الطريق المذكور ليس من ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
الطريق المذكور من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
فيه ان التقدير بعد تفكيره يجب ان يكون التقدير من غير ضروريات تقديره
من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
ان لم يكن ما بعد ما قبله من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
الشخص من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
ايضا ان الطريق المذكور من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
على ان يكون تقديره من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
بغيره بل هو من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
وغيره بل هو من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
تقديره من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
بتقديره من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
شخصه من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
قلنا لا نفع لان السؤال ان قوله لا متنازع فيه من غير ضروريات تقديره
امتناع تقديره لوان امتناعه امتناع تقديره من غير ضروريات تقديره
لا بد من امتناعه وامر يستغنى عن الامتناع من غير ضروريات تقديره
والكان المراد باسم الزمان المعنى الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل
لان الزمان من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
او هو المراد بالزمان المذكور هذا هو المعنى الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل
يوم طبيب لا يقول ما من يوم حجة ولا يوم عرفة ولا يوم عاشوراء ولا يوم كربلاء ولا يوم
من حجة ولا يوم عرفة ولا يوم عاشوراء ولا يوم كربلاء ولا يوم من حجة ولا يوم عرفة ولا يوم عاشوراء ولا يوم كربلاء
ذا كرم طبيب الزمان فقهه في الطب من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره
انما يطلق في يوم الحجة مما فعله من غير ضروريات تقديره بل هو من غير ضروريات تقديره

فيجب ان يكون اسم من المذكورين من المذكورين في تعريف الفعل وما
ينصب الفعل فيه من المذكورين من المذكورين في تعريف الفعل وما
عليه بالاعتبار في قوله ما فعل فيه وانصب اليه الفعل المذكور في المصنف الى اعتبار
الحقيقة والواريد معناه للشيء في مع قول الحاشية ان يوم الجمعة في شهدت يوم
الحقيقة لو اخذ من قول ما يكون ما هو في مع قول الحاشية ومنه رطل لانه لو ارد
ما نصب اليه الفعل المذكور في ولم يستعمل في الحاشية تصديق في يوم الجمعة في شهدت يوم
الحقيقة انه ما نصب اليه فعل في كونه في قولنا شهدت يوم الجمعة ولو ارد
شعاع الشمس واعتبر في الحاشية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور في حيث
انه فعل في فعل مذكور في يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل
مذكور ولكن لا مع هذا ولا في الحاشية في قوله من كلام الشارح حيث قال فان
في يوم الجمعة في حيث انه جعل في الحاشية متعلقه وقوله مذكور في حيث شهدت
يوم الجمعة لانه لم يسم من اجل هذه الحاشية لانه نقول فلا يكون من هذه الحاشية ما
شاع اعتباره في انتم بقات فيكون بعيدا عن الاعتبار ولا يكون بعيدا عن
مستعمل في اعتبار في اعتبار في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
بها ولما اقول في ذكر في الحاشية في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
الحقيق حق في قوله في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
مع الحاشية على الشرح ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فاعلم والحق انه في
تقدير اعتبار في الحاشية في الحاشية معتبر في قوله مذكور في كمال ما هو
عن المذكور في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
خبر على كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
وما به كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
وغيره في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل
لانه يجوز في كمال ما هو الشارح من لانه في الحاشية للعلل

(76)

الاول وجه الثاني طريق الثاني في بيان الجوز ان ج الى الله
خلفه من ان ياتي بالامر والحق ان يقال لا يجمع التثنية في اللفظ اليه
المشبه بالمتشابه اليه من ان يجمع التثنية في اللفظ اليه
اكان ثانيا بل ان القسم لا يفسد من العطف في وشر الجوز بالخرات التي
وغيرهم من قسم بالثلاث في وشر الجوز بالخرات التي
فيه ويلزم ان يجمع الخرج في كل واحد من وان الجوزات الست مثل في
وهن في عدم التعريف بالثلاث في وشر الجوز بالخرات التي
من قسم بالخرات التي من القسم وشر الجوز بالخرات التي
النصب في وشر وكذا اليل والخرات فانها في كل واحد من القسم
التي في الهمها ان اراها في القسم في الهمها في الهمها في الهمها
ولم يذكر وجه حمل شهرها عليه لان حكمه حكمها في ان يحمل الجوز بها
ان عند ولدي وشهرها في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
واجبا الى الهمها في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
وجه حمل الجوز مذکور وان يحمل الجوز في القسم في القسم في القسم
في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
مذكور اصله في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
ولدي شهرها في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
معناها في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
حلت في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
استعمل وهو يصح من القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
لا يها فانه اذا كان في القسم في القسم في القسم في القسم في القسم
ابعد وحلت وتزلت وسكنت فانه ذهب في القسم في القسم في القسم

سيرة

انما نفعه انه مشغول به يدل على انه لم يستعمل مع غيره الا ان كان له
مفعول به محال كمن قال الضيف المروا به مني في اليوم فاما ان خشيته
ويحيى ان استعمله مع غيره فليس كذلك بل هو مشغول به
يطلب المفعول منه الا بعد تمام مفعول غيره بحيث ويجازى به انه قال فلان
هو امرئ من درخاشه صحيح ان يستعمل كان شاملا له ولا يفرق هذا الا مع
ه مفعول اخر يصح ان يقال جلست فجميع اجزاء البيت والجميع جلست
جميع اجزاء الدار والحلقة والبلد وفعل القول له نائب في الدار
ليس كذلك يعني انه يصح ذلك وحلت الباب وحلت الدار وحلت
الدار وانه كان الباب مفعولاً به فكذا كل ما بعد حلت ثلثا قوله
مذكور بعد في التركيب لغيره من غيره ح هو المعنى التاويب الذي مر
للاجله بل يريد المعنى التاويب الذي يصدر عليه انه ما فعل الفعل المذكور
بعد في التركيب الذي هو في قوله المعنى التاويب الذي مررت للاجله
اللام الا ان مرادك هو بعد ايراده بعد الفعل فيه ان تعرف المفعول له ليعرف
كذلك وهو ان يشبهه بالحرف فهو متعدي على انه يندفع باللفظ وامر والفعل
لنصبه لدار وفيه انه انه يريد به بعد المعنى التاويب الذي هو الجنب
التاويب ايضاً لا يندفع في التاويب ان لا للاجله فعل مذكور بعد الفعل
فيه في تركيب مررت به التاويب فاعلم من مررت به تاويباً الا قوله فان
التاويب يحصل بالضرب قيل التاويب من الضرب فكيف يحصل به واجيب
بانه يحصل به ما يقصده التاويب وهو التاويب وانما نصب التاويب له
التاويب وليكنه امتناع مررت به تاويباً كما صرح به المعنى ناقلاً عن المعنى
فاجوب مع ان التاويب من الضرب بل هو اجداث التاويب والضرب
سبب الاحداث وسيلته خالف خلافاً ظاهر الزجاج لا فائدة
لقوله ظاهره والا لم يكن يقدر خالف الزجاج هذا القائل خلافاً لان قوله

وسيله

شيئا فيه فالحق ان المقصود الاكثر من المذكور ولا بد ان المذكور لصاحب
 متعلق بمذكور فيه وما قد ولوا بالذكور كان الطفلة تدور منفعلا هو كذا
 وزيداد من افعال الحاجة ان ضربت زيد او عمر او غيره من قبيل العطف لا يخرج
 كونها في كذا وزيد او غيره لانه ان الفارق بينه وبين ضربت زيد او عمر او غيره
 فهو ما جاز الشايع على ذلك مسامحة وزيد او غيره لا يسمي ولا يعنى من جوع لان
 حبس مضاف ومضاف اليه ولذا جعل صبا باريا عمر وانظر كيف المنقطع من
 الامامة والمراد به غير فعل ما عدا المنقول به المنصوب وسواء كان الفعل
 لفظا او بالفعل ما يدل على الحدث كاسي فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى
 الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل غير اسم ليعطى فلا وجه لقوله او معنى والوجه ان
 يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يفتى في ذكره
 مذكر الفعل وكذا قوله او معنى اشار الى معنى للفعل مما يقتضيه لسان بعض معنى
 الفعل اما انه سمي هو ما عدا اسماء الافعال السمانية ولا يخفى ان الاوطينان غير
 الفعل بينهما والوجه انما يقتضيه في قوله وان كان بالفعل لفظا والمراد منه اجتهاد
 الفعل المشبه له في ذلك استلزامه وان واحد هذا من ذهب اللاحقش ويرد على
 المشهور في السند اليه ومن قولهم استوى في المشبه لانه لم يستوى لنفسه بل صعد
 لما اذناه او المشبه واجاب عنه صاحب المسالك شارح الباب بان استوى
 معنى استقام او باح كانه ما يقال استوى الرجل في ليس بشي لانه لم يستقم المشبه ولم يبق
 كاله بالماورقطة وغيره لا يفسد لم يشبهه للشاركة بل جزم العية ويشهد له سمي به بالان
 ايضا فلهذا سمي به العطف وسمي من غير النصب او كان واحدا
 ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة الباب في ان عن الوجود في المكان
 خلاف المشهور ومحق قول لم يشر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا بل يسمي
 لان كها في مكان واحد مع بعد الزمان لا يستلزم ان يرفع الناقدة ولدها فلا يسمي
 ان المقصود بالاشارة في مكان واحد لا في زمان واحد كاهو الاستفاد من العبارة

74

والله اعلم بالله والشهور من نفس الحاجة بالشارح في زمان واحد من الملائكة
 صفة عذرا ان يكون التي عدم الى ان ينفذ في كل وقت النافذة انما هو في بعض
 هذا الزمان ولد ما فيه لم يضعها وترى في كل مكان من قبل ان ينفذها او في كل وقت
 في كل مكان في كل وقت النافذة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 باب في صفة زيد او عمر او لم يكن مما نحن فيه في صفة التي في الماضي
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 جمهور النفاة التي بقوله بعد النفاة عن عهد القامس فانه هذا الذي انوسها عائلة
 ومن مذهب الخفش فانه جعل مع كل الفعل الواو كقولها في جمع وجعل
 ما بعده كاعراب ما بعد الالف والاصول او انعطفت فذلك في غير قيام
 الفعل مع ما بعده خلافا لاقى الفتح ولا ينعى ما بعده خلافا لفتح الذي في اذا
 في جمع مع ما بعده علم انه ما يجب لم يلزم بقوله ما بعده لفظ او اسم
 فعل فان اسم السعد اضافة مع الفعل ما ذكره الشيخ الذي في تحت الحال
 مع اسبوز في المفعول بعد الذي هو عائد وجهان وجهان اي انما يجب لجمهور
 في كل موضع على في عهد وانما جعل عليه جعله هو الفعل اعلم من المفعول هو
 في كل في اليعرب في لفاك وزيد او الفخر انه حيد في في التحيف صحت زيد
 في عمر واليه مع انه ليس مفعولا معه فيقول ضربت زيدا وعمر واخرج عن تعريف
 المفعول معه في كل في المفعول كما ذكرنا في صحت زيد او عمر واخرج عن النسب
 في كل في اخرج على معنى عدم الامتناع لا يتقص الحكم بالشارح المذكور في النفاة
 جعله مفعولا معه طامرا او حقيقة فامهم ولم يحذف عطف عن افعال النفاة
 في بحث لجواز انما عطف جعل الحكم على حذف المضاف واضافة المضاف اليه
 مقامه والنصب وان يرجع بالسلاطة عن الحذف تنجح الرفع بالاستغناء
 عن افعال العامل المعنوي وانما حكمنا تكلف في بيان المعلق بقوله لان
 المعنى ما تنفع والظاهر ان المعلق بالنصب اي نصب في كل وقت في كل وقت

لأن المعنى ما يتضح **الحال من حال الشيء هو** أي قلب سمي هذا الاسم
 من قوله تعالى **هستألفا على الصبيس المائة** التي هي عتامة فأيدي ولسي
 كذا في المغرب والبراد هنا الحالة والبراد أم من الحاله المحققة والمقدرة خذ
 فادخلها حالين أي مقدرين الحاله ولسي لا يخلو محققه والثالثة لا
 مقدره وأيضا هي أم من حال نفس الفاعل أو متعلقه مثل الخبز جاء زيد قايما
 أبوه لكنه شكل جاء زيد الشمس طالعة إلا أن حال الجملة لالتية تصم بأن
 صفة الفاعل أو بمفاريده طلوع الشمس وأيضا هي أم من أن يهدم الفاعل
 ويكون كالدم المولن الفاعل صوفها باغالبا ولسي دامة ومنها الموكدة
 كما سيجي من أن يكون محلا منه وتسمى مستقلة أي من حيث هو فاعل ليس
 لاعتبار أن قيد المشبه مقيد للخاصة الصفة وثبوتها للفاعل فلو افعال
 في شكل جاء زيد سمي فان السهم لم يثبت لزيد من أجل أنه فاعل وأما بقية
 ولا يخفى أن الحال لا يثبت الذات المخفوفة مع صفة الفاعلية بل يفسر لها
 في وقت الفاعلية إما تميز فيكون بمعنى ما سبق معه الفاعلية وهذا أن يمكن
 تفصيده بأنه يبين أن كون كونه الفاعلية في وقت خاص إلا أنه يتقصص المعرف
 بالفعول عنه وقد يقول له والفعول معه في غير ذلك واعتراض أن الحال لا
 يدل على هيئة الفاعل البعوض الخ جمل يبين هذه ما صدر عنه الفاعل
 أو قام به أو تعلق به مثل ضرب زيد عددا أو كمين بخوف فيه ضرب
 ركب أو عدو أو كلبا وأما إذا خالفت حال الفاعل والفعول فلا بد من الذي
 فإن لم تكن قرينة فلا ولا جعل كما من ما جنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف
 والنش للرتب وقيل محققه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المذموم وجعله
 حال الفاعل أو تبين على ضعفه المصارع المجهول أو على ضعفه المضارع المعلوم
 المطلب وهو أوفق بما هو المشهور من معنى جملة التقييم الفاعل أن يفسر
 لا يخفى أن المتبادر من جملة التقييم الفاعل أو المعبر بالخبر أحد الحالين

(73)

لم يستثنى قول لا يفعل ما وقع كلامه من التمام اليه من واعلم ان قراءة
عامة لمن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق انما هو ان لا
يقع من المفعول مطلقا ولا ينفك المفعول به حقيقة او مالا مثله في الحرب
لأنه ضربت الضرب شديدا عن الضرب في التاميم ما حدثت الضروب
وربما في الدار قائما مثالا للفعل الموقوف على ما في شرح الله انه مثله

لما كان عن الفعل مفعول فان مفعول زيد في الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف
التيه يكون في ذلك الاسم الاشارة لانضامها بدل الظاهر بدل اللفظ ان الاشارة
المستبعدة منه ايضا عام في ان الاشارة معلقة على معنى من ينسب الاشارة وقد
زيد ليس ليقول الاشارة بل الحكم به فتدبر وهو ان لا يعمل الفعل وهو من تركه

ع على ما ترتب الفعل المفعول هو بعينه في خروج اسم الفعل عن بدله ولا ينفك
انه لا ينفك عن الفعل عما يصح به الشارح فلا يكون ان ينسب معنى الفعل حيث
به عمل فيه اسم الفعل او معناه المستبعدة ولا يعمل كل ما استبعدة فان ان
ان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استبعدة منها بل العمل ساري وجعل من النداء
... فان كان ليكون النداء شديدا وهو لا يكون العاملة في النداء حرف النداء
فهو ليست ان نداء المعنى عند المصداق وما سمع عند النخلة التي والنجى و

خاله على الشيخ ان وضع ان المعنى على تقدير خبر التي بلما لا على تقدير التي
نكرة موصولة في قوله تعالى فليشمل النكرة لانها لو كان اضافة قلت لو
قال محصورة لتساوى جميع الصور لانه الحال في جميع الصور تكرات محصورة في
الاسم استا بالي فيه وبين باقي الصور ان جعلت امر احكام من كل امر في اسما
لوجه حكمة خلاص المستفيضة حكيم فليس مما نحن فيه هو بعد لا فقه المنع فيه
بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاء في رجل الاركا النكرة فيه مستغربة
فقد عاين الاستغراق فبان ان النكرة لم يقع بعد الابل حالها وهم من قوله
فانرا بعد الاطال سبيل التراجع ولا يخفى ان قوله بعد عطف على قوله في جز
النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو وانصح او قبل لا يمكن ان يبدل

عن الاول ما أتى رجل الاراكيا مني بنكر من اجل اني منع الاحتفال بها
لنظرة الاله واصبح به الموهوب فكان الاعتناء به ان لا اسعروا في يوم مصحح
تحت من ينكر امر حليم وميند ان منع الا لو كان معي المصحح جاف في كل الاعمال
ولما قوله نقضا للنفي فالمصحح لا يستغرق ولما من تارك الامنع لا للجواز وتبع
الصفة بعد الاقوله موبه بذكره لان الصفة النجوة لا يكون بعد الا وانما هو
الصفة المعنى من جن التدمير او الحال وارسلها العرك اورد امثله
موتوقا بها لقص الاول من شعر لبيد والتماسا شاع في الحاورات وبلغنا
ولم يورد في الاول ولا في شعر لبيد اما لاشتهار البيت في ما فيها من شيك
الاشارة اليه وما لانه شائع في الحاورات حيث لا تحتاج الى التمسك
بوقوعه في شعر لبيد قال صاحب القاموس حال اورد المذهب العرك المذهب
لما اوجعها والاصل من كافاه خال ولم يضر معنى المصدر وهذا كان
ولم يذكر ما كتب في الماشيه الفقه المنع ولم يستفح في نقص الدخال كتب
في الماشيه الاشتان للوقوف والنقص بالمصاد المهيبة والعين العجدة الفترجة
من نقص الماشيه اولى يتم مراد انتهى في الصراح نقص بعد تمام تاريخه
وسيراب ناشدن وكان المراد بالارسال البعث او التحليه الى الظهور الثاني
وعطف لم يند هاته فيس ثم يرد مضاعف محمول من العطن الى المحر
كتب في الماشيه العطر احوال النون والبير من مارك الاول والمبوك المناخ
يعني جاي شتر خوا بانيدين ومرت به وحده كتب في الماشيه الوجه
مصدر وحده بيقاد وحده اجد وحده اوحده كوحده بيقاد
وحده انتهى قال الشيخ الرضي وحده لانهم لا يفرقوا والتذكير والاختلاف الى الله
ولان النصب الثاني موضع محصورة مثل فعلته جند كتب في الماشيه
لجند يفتح اليم وضوا الاجتهاد وقال الفراء هو يفتح اليم للشفقة وضوا
الطاعة تناول اي كل واحد منها كذا ايتا قلت وكذا في قوله
احو بالتاويل ولا يظهر ان المراد بغير العرك المعروف باللام من المصادر وغيرها

44

نحو مرتبة بهم الحزم الفقهاء أكثر أساترا لكثرة معروفهم بالانحياز نحو قولهم لا
 فلا ولا إيا ولا اتفاق في نحو ومن المضاف من المصادر وغيره لا يجوز
 أنهم لا يشترطهم فإن هذه اللمبة الثانية مضاعفات لإظهار بانهم مقتضيات
 على الثانية في الجواز لا في مقتضى ما وقع التكرار فانها في معنى مقتضى الجواز تأكيداً
 لا في مقتضى ما وقع التكرار بل هو إيقاع في جعل المثالين جازية في المثالين
 هو لأن الجملة ليست بكرة إذ لا يفرق من انضمام الاسم بل هو بالجملة فانما
 جعل العرائق وغيره مصدر للجملة الثانية المحذوفة الحالة في طريق
 انتهاء صادر من فعل محذوفة هو لا محذور على قياس تقدير غير الزمان بالجملة ونحو
 بعد انصفاً في معركته لأن الأصل في المثالين لا في الشرار غير انما الأكثر
 ومن لم يتبين زاد على كلام الشارح جيب قال فانما فعل محذوف أو مضاف منزه
 بينهما أو تفكر انما انما العرائق مصدر لم يستعمل في دليل استعمال
 المنزه فيه ففهم الجواز للغة وقعت حالاً الظاهر لحوالي ثابتهما انما
 عارية موضوعه وضع التكرار عدا هو الوجه الرابع الذي استأنف
 بهجاً بانه في الأحوال المعروفة كما عرفت الأول فانه لا يجري إلا في المصادر
 فان كان صاحبها أي صاحب المثال يعني المفردة أو الجملة لا يجب فيه
 تقديم على الوار ولم يكن لثال مستوكة الحالة مستوكة صاحبها مجموع المفردة
 والتكرار ويجوز المعرفة والتكرار ليست معرفة ولا تكرر في جواز تقديم وزنه
 ليس بقوله تكرر في خرج صاحب المثال المشترك ولا حله في زيادة التقديم
 لا لا مشترك بينهما أو يفرق في معرفة ومن هذا يظهر وجه مدح لغز في تعريف
 صاحب المثال بمنزلة غالباً في محظوظه في الامثلة انما لا يفرق في تعريفه
 فيه ان جاء قائماً جاز في لغة قائم بجواز التخصيص المحض للتقدم الذي ليس
 بظرف وهو لا ينفع في تخصيص التبدل لا يقول لثال بمنزلة الظرف مقتضى
 تقديم المحض للظرف لا بالتفكر لا يصح لاجتناب عن التخصيص بظرف انما

(75)

الاعيان اننا نأخبر ان الانشراح استثناء عن العامل المعنوي لان من الخلفه
نقول مثلا في الظرف ولا محل في الحال فبحرنا القياس من عبارة
عامة فاعلم بحرور النسب الا وضمانه لا ولا يتقدم على البحرور الاصح ولا
المعزى بحال في الظرف واما التقديم على الحال لان مع ذلك فهو مستقر
عند المعبرين ومنع عند الكوفيين الا في موضع يقدم عامله على الحال
يقيم عليه الحال انما قالوا ان انما انما انما انما انما انما انما انما انما
يدير مقامه خويع ملة ابراهيم خيفا لان الحال اعم ووقع لفظ الحال يقين
لحوار ذكبا حاور زيد مع عدم جواز تقديم في الحال وان كان قد خوار تقدم
في الحال لاداء هذا المعنى عند الاندلاية في فاعله لا يستدأ والكل يكلف
وتعسف اما كون الاقوال تكلفا فاعلم ان لفظ الفاعل غير معلوم او موقع نحو
اكثرها البعض غير فعال وفعلها ولا تستشهد بالكامنة ولا الشاهد
غير سديد لانه يحيل تقدمه في موضع من حيث فاعله غير ما هو اما كون
انما تكلفا فلا حواله الى تقدم الموصوف والكون الثالث تكلفا فاعلم انما
مع وغير معلوم واما كون الثلاث نفس فاعلم انما تكلفا في صنفه لان
الحال مع جميعا وكما انما جامع بينه في صنفه سواء كان الدال او المستنا
او جامدا مال الشرح الرضوخ من الاحوال لا غير الشرح فاعلم انما تكلفا في صنفه
جامدا موصوف لصفه هو الحال في الحقيقة فكان الاسم للجامد في الظرف في البحر
حالة الحقيقة هو قوله نعم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ما يقص به القشدة هو طاء اسد اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو
بعت اثابة شاة ودر هذا وضابطه ان يقصد التقييد في فعل كقول
من اجن ونجر استطا ويتصو ذلك القسط على الجاز وتأتي بعد الحق اعم و
المعطف او بحرف الجر نحو بعت البوقيرين بدرهم هذا القول انما هو الحال
الموضحة انما ليس ادا اشتراط الاشتقاق واما انما اشتراط الاشتقاق

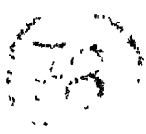
[illegible]

ان تكون اما حقيقة واما الاستحالة لانه لا دليل مقرب للشئ من احد
 نه وانه ان الحال للوكة قد يكون للبقية وقد يكون للاستحالة وانما قيل
 قولهم بمقتضى شرط وجوب على ما عاينها لمصلحة علمها هو الحق من كون
 لقال للوكة اسم من موكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
 قوله تعالى ولا تأثروا بالارض مع من لكنكم تكلف لايديهم شيئا
 قال المحققون ان في شئ من التام من الحال للوكة محصوره مقربه
 للاسمية فليس قوله نعم ولو امد بين منه فان اردت له اسما
 واحد لمضون جملة اسمية احتربه عما يؤكد بعض اجزاء الجمل يدور
 اسما لا يؤكد الا ان سأل لا ان سأل الله اذ لو ان الشئ من سأل الله
 الا ان سأل دون ان سأل الله كمن هذا اذ اريد بالسؤال معنى اللغو
 اما لو اريد معنى الشئ وهو انسان فعند الله الخالق بكتاب وشرعه
 فيكون مضون الجملة وهو ان سأل الله ولا بد منها من قيد آخر فنظرا
 فيحتمل ان يكون مضون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو
 المكن مضون فعلية ومضون الله شاهد شهادة الله وهو مضون شهد
 الله ابد ومضون الاسمية ما يستلزم ان يكون لاسم ليس منها مشتق ولو سلم
 يصح ان يتقدم الله شاهدا قاعا بالقسط احقه ويكون القيد فيرفع وجوه
 ما يجعل في الحال والباب والمحل بالصواب التمر وقال القسوس
 التفسير والمجاز على صفتين ^{اسم} الاسم الذي يقع الابهام احتريبه لانه
 الاسم عن خوف فعلت اي قلت فان قلت يقع الابهام اوضح عن فعلته
 ليس باسم لكنه منقصر بالجهل في حسن زيد او اي حسن زيد ولدك بلفظ
 يحوز به حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهها مع انه ليس
 بتميز عند البصر بين التعريف المانع عن كونه تميزا هو شبه التعريف لكان
 تشكل بعين زيد راى به وسفه نفسه ولم يكنه بالنصب مع انها ليست

[illegible]

[illegible]

خلاف الظاهر وانما هو على ترتيب الهمزة في خلافه انما هو في الالف والواو والياء
 مع طه يكون الالف على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 قولنا في هذا **الواو والياء على الشدة من جهم من غير طه** والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 الكوكب كسور وكيا القسما وانما هو في جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 انما هو في جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 اربعة مثاقيل **عالم الحاقيل** المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 ثمانية اواربعة وعشرين مثاقيل **عالم الحاقيل** المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 ثلث اوقيل **كف الانسان** المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 وقد خربت ذلك فوجدته صحيحا استلج جميع ذلك من القاموس
 زانما اضمر المعنى في الامثلة الثلاثة ان من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 والاولى ان يبدل من ان سبنا بغير ان جوا وقول وهو السون من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 كما في خمسة عشر مثاقيل **عالم الحاقيل** المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 التميز والالوجب التميز من المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 التميز من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 لاغدهم حكم نحو من المعاني من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 كما في جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 التميز من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه
 التميز من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه والواو والياء على الشدة من جهم من غير طه



[illegible]

10/10/10

(80)

ان تصيب علة واحدة في هذه الاشياء لا يخرج عن قدره صمد على نور العين وال
هو حقيقة انه ليس من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
لا خفاء هذا هو العلم من ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
اجله الا انها من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
لكن جعلته من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
ان لا يتغير من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
القدرة ولا ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
الذات للقدرة او المتعلق بالذات والقدرة دونها في قدره او في قدره
الذات يكون من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
على يد كماله ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
للكون من خواصه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
ولا يتغير ان تصيب علة واحدة او لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
فانه اذا تصيب علة واحدة او لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
نحو ان تصيب علة واحدة او لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
وقصد الا في احدى احوالها ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
ما جعله ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
لصاحبها فاعلم ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
منه الجواب انه جعله ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
وحده جعله فاعلم ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
ان علمه ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
الثبوت واحدا من احوالها ان لا يتغير اذا لم يتغير لا ان تصيب علة واحدة
الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتركين في كل ما لا يشترط ان يقع محالا

لكن زيادة من يمتاز به من
القدرة ان لا يتغير اذا لم يتغير
عنه وتبين ملاحظا

يدل

كذلك ذكر الشيخ في شرحه و أنكر للتفسير في عشرة من هذه وكان المعنى
حيث صرح بغيره ونحوه من على وزن فاعول ونحوه من على وزن فاعول
الذات المذكورة فاعلم أن هذا الحكم قد استلزم
من يريد احتمال الحالة في نفسه ليكون متعديا على أن المعنى لا يتغير للمثال
على ما إذا كان اسما تاما بلا شك فيشكل بالذات كان يتراعى نسبة اسم الفاعل أو
المفعول لأنه تقدم على ما مله عند المجرور مع أن عامله اسم تام هو اسم الفاعل
أو المفعول فلا بد أن يقول ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان مفعولا متكوِّنة
بالاتفاق إذا عبطته لأن ما يعنى أن التمييز فاعل هذا الفعل هو أن يرب من
في تركيب يرمي مضمون هذه الجملة بهذا الاعتبار جعلها فاعلا له وليس للمعنى
أن يجر لأن من هو المجرور منه منزل منزلة اللان في التخصيص حتى لا يخلو اللفظ
ويبينه تمييزه نسبة اللفظ لرفعهم احتمال سوق العبارة أياد والأفعال أو فاعلا
لما بعدهم وكذا لا بد اشتراط الألفاء معن في الكلام على تفسيره للتأنيص فمع
معنى كلامه عليه وهو نفي التخصيص الجوهري له لأن ستره جوهري
التميز في العمل كونه فاعلا إما حقيقة أو لونه الفعل المذكور في المتعدي و
يجاز أن يرى في اللفظ تعرضه لكونه فاعلا حقيقة بالذات أو فاعلا لما حقي في اللفظ
ما يورد على تعديهم الشهادة وهي أن التمييز في قامدتهم الشهادة أن
تتميز عن التسمية فاعلا على هذا احتاجوا إلى تأويل آخر في اللفظ مع
أنه لا يجوز أن تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول لكلام
المصنف لأنه إن أريد بالفعل مجرد الفعل بقدر أن خلاف اللفظ في اللفظ
في مجردة وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم في ذلك
في جميع ما يشبه الفعل وما كان نفي قبل الرواية الصحيحة وما كان نفي
الاستغنى المصادق أن الباب في ذكر التثنية مرتين أو جعله شيئا من
أو في أيمن وأعطى الاستثناء من قياس الباب وذلك لأن ذكره يفتقر في

لهذا ومن في التخصيص ناولك ان يقر بالانه ثانياً يجعل الاستحقاق من حيث
 قبله عندنا كما في ما قاله جاحده فان من غفلوا عن هذا الوجه
 المتاح بشعره ان يكون شرفه في شئ من ذلك مع غير ما في الحقيقة من حيث هو
 بالذات بعد الواو اخرها في الحقيقة انما هي انما او انما في ذلك الموضع من حيث هو انما
 فهو من عام بل هو لفظ مشترك بين الالف واللام فلا يمكن تعريفه بالالف
 مطلق فلما خصه او لا تقسيم اللفظ للشيئ ومنه من قال المستثنى في النقط
 مما ذكره قبل المراد ان اداة الاستثناء منه هي ان اللفظ المستثنى هو المخرج
 من ان اقله ان كان اللفظ من سواها من جهة او من جهة اخرى بان يكون له
 قرينة تدل على ان اللفظ المستثنى هو اللفظ المستثنى عنه كما هو في قوله تعالى
 او كان في ذلك لعل من سواها في قوله تعالى او كان في ذلك لعل من سواها
 ان لا يبع فانه في قوله تعالى او كان في ذلك لعل من سواها في قوله تعالى
 عذرا فلا يفسر الاستثناء في هذه المخرج عنه واجب بان في هذه الكلمات ما رتبته
 الا ان السبب على ان يفسر اللفظ المستثنى في هذه المخرج عنه واجب بان في هذه
 الاو منه سوى انه في قوله تعالى او كان في ذلك لعل من سواها في قوله تعالى
 مخرج من النسبة الى التعدد بان من جهة التعدد وينسب الشيء اليه فانه في الاستثناء
 لاجزائه عن النسبة ولا ناقص لان اللفظ صفة بالنسبة للعلم ولا منقاد ولا
 به بالنسبة اذ اداة الاعتقاد بل مقتضى النسبة في هذه شيئا من مقتضى الاعتقاد
 وهذا غايته ما يفسر في تحقيق المقام ولا تجد كلامه عزى حقيقة انما هي الاصل
 والله الواجب بالانعام لعل من سواها في ذلك التعدد لعل من سواها في ذلك
 وجه اقرنا انما او يفسر انما في التعدد باعتبار كونه مذكورة او مذكورة او لم
 ان تعدد تفصيله باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون في اللفظ متعددا
 صريحا او كونه متعددا باعتبار ان تعدد اللفظ في اللفظ بان يكون في اللفظ متعددا
 الاله فانه لا تعدد في العبد الا في جهة من جهات الاجزاء ولك ان تعدد تفصيله

الرجح أو المستحق كما يكون مظهرًا يكون منه في غير ذلك لا سيما لا بعد
وأخراها لا يكون المنقطع لأدب رتبة فيه مسائل لأن مقتضى
الكل موجب ما ليس على أن هذا هو الحق لا على ما هو موجب من جهة
يقابله وهو أن يكون الكلام الموجب تامًا لا يكون قوله بأن يكون الكلام
عليه في الكلام الذي لا يثبت في نفس يقابل له كلامًا تامًا لأن الكلام
كأنه منصوص مطلقًا لأن الكلام لا يكون منصوصًا بانصب باستحقاق الذات لا لقوله
باب ما تاب المستحق منه في الأدب من قيد تام ليم الضابطه لغرض التقدم
في العمل من جهة المقصد للعرض من جهة المقدم فيكون التام في العمل لا يتبع
له يثبت لعدم وقوعه في التام وحال الذي يكون منصوصًا أو مستدام بعد
كان في غير القسم ونتم المنقطع كما هو مقتضى لأن التام مشترك في موجب
كونه في موجب كونها بعد القول بعد المصنف فيكون وهو قوله في كلام موجب
قدما لشار فيه العطف غير خارج كأن لأن العطف على القيد بعد مقدمه يشار
في القيد لا على القول الشارح عليه في قوله بعد العمل نظر إلى موجب أن يجب النصيب
في المستحق توفيرا ما جاء في غير هذا القوم غير ما لأن تعلق المستحق في حكم
الاستحقاق عليه بعد مبدء الشارح أي ما كان من الحكم في التقدم منه لا يقتضيه
يكون به في الحديث كما إذا كان منقطعًا بعد ما وان عمل عنه في قوله لا مقتضى
سواء كان في الكلام موجب في غير ما شار إلى أن من هذا القسم وسبق تقدمه فلا ولم
مقدم كلامها بما تقابل به الآخر ليعلم أن ما اجتمع فيه القسم واجب نصيبه ونحوه غير
إلا المستحق من نصيب أي ما ذهب سببه إلى أن المقام بالنصيب بما قبل التام
الكلام كما تنقسم المقصود وإلى أن ما بعد الأمر سواء كان مقتضى أو منة طاهر
وهي بكل في وقوع الفرد بعد ما وان ليس من عطف والمتأخر من آثار ما عطفه لكن
قالوا إنها التامة بنفسها نصيب لكن المشبهة بالفعل وغير ما حذف في الألفاظ
جاء في القوم الأحكام في تقديم من كان الحار لم يوجب وقد في ظاهر قوله تم الأمر يوسف

١٠ المتروك شق في السالكين من بعض سو قهوه اناسوه لا يمتد باستداره
 المشق قطع يستدرك وفيه شق من بعض السالكين من بعض
 اسم روح حذو قهوه اناسوه من بعض السالكين من بعض
 بعض مطلق من المشق منه من بعض السالكين من بعض
 في مثل نفس اي النفس والاشياء التي هي في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 عموما في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 في هذا المشق منه من بعض السالكين من بعض
 لا يستمر في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 اي زمان خلا من المشق منه من بعض السالكين من بعض
 بعد من بعض السالكين من بعض
 اذا صادف تدبير الصدور في غير المشق منه من بعض السالكين من بعض
 على ان الضمير راجع الى المشق منه من بعض السالكين من بعض
 في قوله وقت محاورتهم ولا وجه للاقتضار في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 الى ان المشق منه من بعض السالكين من بعض
 احتمال الى الصدور ان يكون في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 صيرته وتقع العين خارج الصدور في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 بل لا يوجب اخراج من المشق منه من بعض السالكين من بعض
 حده ان تدبر مضاف اليه في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 لسطا في بعض السالكين من بعض
 كان ولم يكن في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 هذا الترجيح في البيان المتعارف في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 من قوله ينسب الى بعض السالكين من بعض

ان في بعض السالكين من بعض
 في المشق منه من بعض السالكين من بعض
 في المشق منه من بعض السالكين من بعض

[illegible]

المستثنى وقت هذه المقدم والمحال استدلاله بان ان المراد به قوله المستثنى
 في قول السعيد ويصير على حسب العواطف اي في قدر العواطف وان العواطف لا
 عا ان في النص والحق لا مراب على قدرها كانه من العواطف بالترتيب والخصب
 وهذا ان دفع ان المراد ان كان على المستثنى من حيث يقول بما امرت الا بغيره
 بما مل فيه وان كان المراد عامل المستثنى كما مر في محراب على حسب علمه على انه يمكن
 الشق الاول ايضا وبما في الخارج من غير عامل المستثنى منه الشق الثاني بعد ذلك
 قوله المستثنى من ذلك بما مله وعلمه الفاعل في سطره الى ان يقال في علمه ان هذا
 الاء معني ان فاعله بالفرع المخرج له في المخرج ما حذف في هذا واصل المخرج
 يدركه ان يستخرج من هذا التكلف بان جعل المخرج ومما المستثنى به بالتحقق فيكون ان
 المخرج عامله وان معر المستثنى فاعله اعرابه للعامل فيكون المستثنى من فاعله
 مخرج قاله وهو اي وان ان المستثنى بها العواطف والماله وان جعله بالقطع وتجعل من
 عطف على ثمنه وفي غير الوجوب حطفا على الذكر وعلى ان يغير من كون جعل الزمرا
 في المستثنى بل هو في غير الوجوب حقيقة هو المستثنى منه وفي المستثنى منه ذلك المستثنى
 والوجود ان يدل على اجبالا عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في الوجوب جملة
 معطوف على اسبق به وعدم تنكير في الوجوب ليقيد الكلام لان تشبيه المعنى
 عدم التذكير بالوجوب صحيح استثناء قوله لان لتستقيم المعنى لا تكلف واما على
 المخرج من حيث في الكلام اي لا يوجب على حسب العواطف في الوجوب وما من الزمرا
 لان يستقيم المعنى ليقيد فائدة فائدة صحيحة فيقول ليقيد الكلام فائدة صحيحة
 ان نقول ليقيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صان فاذ بالاستثناء من الكلام التي
 لا يصير ان لم صاد ما جعل الفاعل على ما استحقته مثل ما صير في الا ندي ليجعل ان يكون فاعله
 يبعد نحو قوله كحيوان مثل ما يصح فيه الكمال لاجل العوام لا ما نحن فيه
 يستقيم المعنى في الجملة من استقامة المعنى انما لو طغيت بان الكيفيات التي
 هذا حيث من قبل وضع الشيء في حله فالتكلم بهذا ان العواطف في حسب العواطف

في كلام غير منسوب كتي غلاف الموجب لأنه قليل لقله استقامة المعنوية في الاعراب
 المستثنى لذلك والجهل من كثرة الاستعمال ومنه قوله تعالى **اذمعي ما ركب**
ثب الثياب يفيد الدوام كما يظهر من كس اللغة على المثال في بيانها وما نقلنا ان
 الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال القراء ان النقي في بعيد دوام الاثبات وفيه
 بحث بين ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والاثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام
 بنفي النقي يفيد عموم النقي لان الشيء في جنس النقي عام فنفي ذلك وقع زوال ويجوز ان
 لم يقع زوال وعمى النقي يفيد دوام الشيء لان النقي اشارة تامر به بالعرف
 لانه لا يثبت في النقي الا الاثبات فمن قدر معنى قوله نقي النفي اثباته من عدمه لا يثبت
 لانه عينه لان نقي النقي لا يمكن تعلقه لا يتعقل النقي وتعلق الاثبات لا يثبت عليه
 فقد عفر فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى لدوام الخلق بل هو المعنى بل
 او يحمل ذلك على البدل لغة وفيه منة العلم واثبات الغد فوف ان يقال امكن في جميع
 الصفات المتبادلة لا العلم فعمل العلم الحق بالاستثناء من عدة متبادلة
 واذا اعتذر بالبدل لا يخفى ان هذه المسئلة من جهة اجابا بالبدل فينفى ان لا ينفى
 بنية وفيها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان التكليف محققا فيقف
 على ضرورة العرب على حسب العوامل فيشدد له في قوله ومن ثم لا ينفى زيد
 الا ما يما او امتنع ما زيد الا ما يما او مما يجب ان يثبت عليه انه اذا اعتذر بالبدل
 على الحمل للنصب فعلى الحمل البعيد نحو لا خمسة عشر من بها كانه ربه فاحسبه
 عشر على قوله هو النصب ويمتنع حمله عليه فيقول على حمله البعيد وهو الرفع
 فعلى الرفع محمل اي جازا البدل على الوضع اختيارا فوق الاختيار في الجملة على اللفظ
 فيما لا يتعدى كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا يكون
 ضعيفا لا اهمامه الا على اللفظ نحو لا احد منها الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا
 ثم لا اهمام في ما جاء في من احده الا زيد او قد يفهم خوف الاهام الى امتناع
 النصب ولهذا اشنع النصب في الا الله الا الله لان الاهام البدل هنا اللفظ

اجماع الكفر ويذهب بين قسمي النسخ جميع ما تقدم من متنازع قبل ان يقرر صدق ان كان
 استأثر الله من نفسه لو قال لا يملك ان يذهب منه استثناء الشئ من نفسه لا يذهب منه ولا يملك
 وما قبل ان يوصف له ما يذهب من الشئ على الحقيقة لان من الاستثناء فيه الزن والحق
 جده يثبت قيد من يكون المثال انما في اذن من يراه في الاشياء عند ان حذر ان
 او استقر فيه المثال وانما قال ولا يملك ان يذهب من الاستثناء فيه بعد ما وجه خبره
 هذا المثال وهو ان من الاستثناء قيد الزن في اسم الشخص والمظهر ان المستعمل
 بنسبها مع هذا المظهر وذلك المظهر كذا من استأثر الله من الشئ على الحقيقة وقيد
 احد في هذا من ان لو ابدل هذا في حفظ احد لا يمكن نصب غيره بل لا بد من الزن والحق
 كذا من غير ما يخفى شاء الله تعالى وما لا لا تقدر ان تسميته ولا يمكن ان يكون
 لبيد ان لا يكون احد في ذهب بعض م الى ان العاطفة للعطوف والبدل مقدورة
 سائر القوامع العامل التي يحكم الاستطاب وسمايه حكم المتبوع فيه وبعضهم
 ان المدل والعطوف كذا في النسخ فاشارة الى المذهبين وان كان توحيد قول لا يقدر
 على انها شئت انما في العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يجوز ان لا يقدر في قول
 المستعملية وانما في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز
 على المذهب الاول انما في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز
 اذا كان الله في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز
 وعمره وان ضار الغنى ولا يقدر ذلك المقدور اذا استعمل اليه كذا في قوله نظر
 اذ نعت اسم المسمى الاول المقدر المتصل بخولا جل طريف جاز في حوز القدر والعطف
 على اسم الجار نحو الاب وابن وبعد ما شئت اكثر لكونه احد في حوز القدر
 سبعين ومائة في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز
 عليه السلام سبيل الشذوذ وكثرة الذنب الاستفادة من قول في اكثر من حوز القدر
 ما نقل عن سبيل انما في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز
 ما نقل عن سبيل انما في حوز القدر من غير ما شئت غير من في الحلف انما في حوز

اليه سوء اعبر اياه يعني اعلى حاشته من الله تعالى اخبر من يرسوق ذكره ليعتد ولا
 خفي ان حاشا زيد خلقه الفعل المذكور في قوله الذي يدعى وجه التبريد من قوله
 تبريد اياه فلا يظن ان فاعله حاشا من الفعل التقدم اعبر بالي يدا عن نفسه جعل
 اصناع الحكي واتقاه عنه من قوله تبريد اياه استعمل اعرابه اليه فلا يعاب سميعة
 لما اضيفت اليه ولهذا جاز العطف في هذه المقالة لما جاز في غيره وعمره بالرفع لان
 المعنى لما عني لان زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى الا ان الامر ان يقول
 واحدا غير اعراب المستثنى بالاولية نظرا لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى نفس
 الا انه كاعراب المستثنى بالافارقة في غير محلها ما عني رجاء من قوله قال
 الشيخ لا يخلو هذا الاثناء الفصل لان الحكم عليه كالأشياء وليس زيد
 اشياء منكورا في منكرا لا يعرف باللام في كلامه انما استعار التعريف
 باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به او تواجيزه عن كماله وف مضافا وكان
 سابقا لغيره الا عر به الا عر لا يصح فيه للملح الصفة واسم اشار لغيره ما جاز
 هؤلاء الذين اواسم موصولة خواتم الناس الا الذين امنوا في حسر والا وجه
 انه يجب جعله تاء المنكر لتصح جعله صفة لان غير الاصل هو المعنى فكذلك
 الا الحلية عليه فتدبر نحو جاني جلال الا واحد لما فاء في قوله استغناء ولانه
 لا يعلم انه اتى بعد المستثنى منه الا ان يرد بوجان اذ ان باب الجمع في ركنه
 محصورا معني ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلفت للنص اليه عيا في هذه القاء
 او كان الامراء انصرفوا كاجلته الا عليها العمل فالباقية فقد انفتت بنص الجيت
 لم يحل المذكور قاعدة بل اعتبر كما اكثر بالان يقال مراده لم يلفت اليه المص
 التفات اهتمام وترك قيد غالبا واستباح فحذفه فان قلت قد انفتت الاسم
 المحجوز للصفة في جمع محصور حيث قال وضعف في قوله قلت لانه سمع بعد
 الاستثناء بل فيه قلة وقرئ بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قبل التعذر
 المحسوس جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفتح في وصف المحصور التقدير

الاستثناء منه الوصف بغيره ولو لا ذلك لكان قول وصفه عن نفسه الى ان
من يوصي غيره الى تعذر الاستثناء وتعد الاستثناء لعدم وجود الله
في الله يعني فان طاعتها كونه لا يبعد لا تعد الاستثناء المتصل وهو لا يبعد
في الحال على العنق بل تعدر الاستثناء مطلقا فيبقى ان يقول ويده خرجت منها
من قلت ثم الدخول سقيم افاد الدخول يشك فافاد ما ذكره المطاوع بعد
ميد لان عدم الدخول سقيم يقتضي الدخول بطريق الطعن وهو ممكن في الاستثناء
وهو الله هو ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعدر الاستثناء لا يوجب الجواب
في الجواب قلت هذه لخص بانه لا يكون الا في غير المحجب وليس
انما في كماله وكما يصح انما هو قلا واقل واحد تعريته وواقعه الرضوخ
ورده بانه لا يجوز البديل الا حيث يجوز البديل الا من حيث يجوز الاستثناء ولو
فيما انه تعين البدن فيهم في جهة التوحيد ولا شدة في الاستثناء لان التقدير
يتقدم في الاستثناء عن الواسط فعلى هذا معنى قوله له كان فيها الله الله
التي كان فيها الله عن الله باعتبار كون الجميع في الله ولا يخفى ان الابدان من وصف
الجميع بالافادة انهم ان فرجه من غير ذلك التي فقولنا رجال غير ذلك معنى ان كل
الجميع من حيث الجميع عزمه وكيف لا لا يبعد في وصف الجميع بمعنى
الواحد فلا يبعد ان يصف الله بغير الله بمعنى انه اذا اوجد الله لم يكن كل منهما
بغير الله لان وجود الله يستلزم عجز كل منهما فلا يكون شيئا منها الله وبهذا الظن
انه يعجز بالاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة ليجوز كون المتعصم مستثنى عنها
بعضها البيان فالحسن التامم الا الفرقان الفرقان ولد البقرة والوحشية
والجمل الذي يتدعى وبها فرقان وقرباء في الشعر مشي وموجد كذا في
القلم سورة الصالح الفرقان همان قريمان من القطب وقيل في البيت
خذه ان انحران احدهما الاول في قوله الا الفرقان شذوذه ان انحران
احدهما وقوعه صفة كاد وما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين

موصوفه بالخبر وكان المعاداة التمس على ان البيت مبالغ فيه من استهزاء الى
 لئلا يكون الاضافة فيه شاذ ان كان الشاعر قصدا لانه جعل لفظا يعرف
 بشاعر عاية المناسبة بينه وبينه فانه شاذ عن الاخوة وان جعل ان كان
 الاشارة الى الاكبر انفرقا ان لا يبعد فلفظي ان لم يوجد الفرقان فكان كذا
 مقارناتيه فلا شذوذ في البيت اصل اخذ هذا واعز به من الله فضلا
 وعند الكوفيين لا يعنى بضمها على الظرفية خلا فان فمعنى قوله النص على طرف
 ان اعربها النصب لا غير ذلك النصب بل كونهما طرفي فين ان النصب لكات عن
 خالية الطرف في بعض الالفاظ ثم اشار الى ان شاذ من ان
 ساعدوا المراد الظرفية ليست بضرورية بل يعجز ان يكون على
 بضربا في الطرف فان سوى صفة الظرف في الاصل في مقامه و بعد ما
 على موصوفه بالذرة هو الطرف قال ان من يفتقر الى سبب الاصل مكانا سوى
 قال الله تم مكانا سوى او مستويا ثم حذف الموصوف واقام الوجدان ففتح
 قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعمل لفظا بدلا كما استعمل
 لفظ المكان فيقول انت الى مكان مرة او بدلا ثم استعمل بمعنى ان يدور الاستدعاء
 جرد عن معنى البدل بحجج الاستدعاء وعرفت من هذا ان تحقق ان في الاصل
 بلا خلاف الاستثناء ويستعملها الى اخواتها ولهذا لم يبد بالضم كذا جرد
 ضمير يستعملها الى ان كان واخواتها لان كان التي ثبت لها الضم لم يعرف بعد
 والمراد ببعد من المستعمل لدخولها ان يكون اسناده واقعا ببعد دخولها على
 اسمها وجزى ما فيه ان اخذ المحو في تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاول
 ان يقال المراد ببعد من المستعمل لدخولها ان يكون اسناده واقعا وبجوها
 وبعد منه فطر ان يكون في الالفاظ من داخل الجمل الاسمية حكم بان
 يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصح في التعريف على خبر من اخبارها
 وامر كأمروا بالمعروف والنهي عن المنكر في اقسامه واحكامه وشوايطة على ما سبق في المراد

نذكر منه الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه لا يتبادر بعد ذلك
بعدم خبري وشبهك الاخر معه فلا بد ان لا يشترك خبر الابتداء في اشياء كون
خبر ما: واصبح واسى واخفى وظل ويات ما ضيا عند بعض وينتج ان ياون
ايضا عند ظهور الامر مع قدر المنة او مقدره والقياس ان لا يقع خبر كونه
ان اتد مستقبل لان هذا الحكم لم يستيق على ان يبر ما كذا خالف ذلك يجوز ان
يكون خبرا بعد وكذا يبره انه متبع وقوع خبر صان ما ضيا وكذا ما دام في
ما زال ويراو فانه ما لان صان للآتي لا يتصور في الاستمرار فاما ان لا يقع خبرها
للاستمرار وانما الخ الاستمرار هو المأمور في الضاع فاما ما دام فلا
مما: فيليب الا في قوله هو الاستقبال غالبا واما ليس فانه لا يقع مطلقا
كاهو لقوله من منه فيجب به الاستعمال للاقول هو المأمور والصفة والضاع
وتقدم على اسما كذا في خبره لما كان بعد علمه ان الفاعل خبر الابتداء
لا يخص به في التقديم بقوة خصه به انهم كلف الخارج ارفعه بقوله حفته
او كذا: وان كان الاعراب فيها اشارة الى ان ملامه وكلام الله ليس
فيها ما: اياد: فيسده ويمكن دفعه بان الله لم يجعل حكم خبر الابتداء
استفوعه كون نه فيه ما تعارض بقوله فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر
واما: اع التبع فيها اذا اتى الاعراب فيها والقريضة فليس من احكام الخبر
بل من احكام التفاعل والفعول ولا بد ان يقول ذلك انه ان الاعراب فيها
او في احداهما فطبا او كان هناك قرينة في خبر خبر يشد اليه قوله فيما بعد
وكذلك اذا اتى الاعراب في: ويجوز ما مله اي عامل خبر كان لا يخفى
ان ارجاع الخبر الخبر كان والسابق خبر كان واخواتها يصيد خبرا في قد سبق
فيما يرجع كل منها الخبر كان واخواتها ولك ان يجعل الخبر راجعا الخبر كان و
اخواتها وجعل قوله مثل الناس في قوله محضه بكان في مثل الناس مخبرون
باجسامهم ان خبر اخبر اي عددا لم يشتمل اسم به حيث يشهد انقصه كذا

فيل ولا بد من قيد اخر وميوان لا يكون المحذوف مفسرا لخوان جين او كونه
 انه يجب الحذف وبعده طلبوا العلم ولو بالعين اي لو كان العلم او غير
 كتمه العين والتغير الاول مستفيض والثاني قايض وجوزة مثلها امثلة
 هذه الصورة جعلت مثلها الى هذه الصورة لا تظهر جعلها في هذه الصورة
 وانما قال المص في مثلها ولم يقل في جاع العين للثقل المضاف الى قوله لا يجوز
 لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراه اولها بالها صرحت منه وهو ما اشار به في تفسير
 الشارح فاحفظ هذه النكبة الحليمة لا يفتقر الى مثلها وهو ان يحذف
 ان اسم ثم فاعده اسم قيل هذا منقوع عن بقولك اسير عما تفسيران راكبا
 مراكب وان راكبا فراكبا ويمكن ان يذبح بان المراد جوارا
 في مثلها من التراكيب البليدة وهذا التوكيد مضموع لا يقتضي كيف وان راكبا
 مراكبا لان التسمية بغيره تبيد السير لا كان ولا يفتقر الى تسمية راكبا فاس راكبا وقيل
 انه ان الواو ان في اسم وفاء بعد اسم ويجوز تقديره في اسم
 اربعة اوجه اي الوجه المشترك في جميع حواشي هذه المسئلة ان بعد و في بعض حواشي
 تجامس وهو محض ما بعد ان مع ما بعد ثانيا وفي ذلك اذا صح وجب في غير ان لا يترتب عليه
 مصدر وتعدو محرفا للجر هو المجرى مقول ما قبله لا يفسد في نفس عليه الوجه
 عزو ليس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالع اي ان لا يكن له وبصا له فالمراد
 بطالع هذا ورتبة الوجه في مثلها الى كثرة اعتماد ما على فطاسد استحسن
 حروبا اي ان كان في مائة خير فجزاؤه خير من ثمانين جعلت جزاؤه الى المظهر
 لا الى الظرف اي جزاء ذلك خير فاندفع ما قال الشيخ الرضي انه ليس هو او التكميل
 انه ان كان في مائة بل ان كان مائة جزاؤه لا يفتقر الى التكميل وما هو بعبده ح وجعل
 مراده ذلك فلا يزيل على نفسه وانما لغت مقصوده لوجعل الضمير الى الظرف فتبدل
 فكان جزاؤه خير اي فقد كان لانه لا بد للقاء من قدره الماضى وقتلا واحدا
 فضل الجزاء نابعه من اللقاء والشرائط المذكورة في غير الحديث واعلم انه ليس مراد المص

مقصود

من قوله ويجوز في شلها ان يحل او جه ان احتمالات التركيب لفظ بل كغيره
حرف كانه فليس بيان احتمالات خبره من البحث بل ان يعرّف بما سمع في ان لا يفسر
ان لا يثبت رد على التوفيق حيث قالوا العفو ان كنت منطلقا انطلقت ان
المتنوع اجبت عفو ان الشبهة في هذه الصورة وليس هذا خلافا في توجّه
التركيب بل خلافا في حدها وان كان ان يحل في الشرط كان لكسره كان التركيب
اسم الماد لو كان كما ذكره المصنف متاخره من التركيب احصى في القاضيه ما هو
الحق بالاسم انما هو الحال الشيخ الرضا في قوله بعد اذن الصواب لاسماء الذي
في القاضيه اما الصواب فلا يستقامه المخلوق اما لفظ القول الشانه اما انت في الحرف
فان تقوى الى ان يحل في الضم الى فاء الشرط فلا يصح تعلق فان كنت بما بعد الفاء
فلا يصح حينئذ قبله اي متصرفا لكونه من مستغنى عن ذلك فثبت نظر ان
مما صرح به على لاشبه بجرح استقامه التعلق بالابن من اثبات ان التركيب
فيما بينه استقامه في قوله وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان من ضارحها بآيد
على ان لفظه ما به ونحوه حيث لا يتم له بما اما بعد ان التعلق قد من مواضع
زيادة ما وما في الرضا وما في حيثما ليست ذليلة لانها تليق به حيث عن الاضانه في علم
منه به من ان الزايد الم يتعلق به غير من الكلام ويحله عن ضارحه كما كان هو
لحذفها عن من يجمع زياوته واقصرها على الاول انكر الشيخ الرضا في ما اما لكس
في هذا المقام حيث قال ان سلف شرط ان مع كان وجب التفسير وجب تفسيره في
فلذا قيل اما انت منطلقا اما ما نتج مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت
منطلقا بالكسر تافه في قسم القسم من هذه القوله اسم ان ولفظها وتعرف
بافزات ان وهو لفظ او ان واخرها فان ان قد يكون مرجع الى اللاحقة والاسم
يا فلا بد من بيان ان هذا تركيبا لانه لا تافه في قسم الحرف المنضرب بين النصب
لفظا ويعتدى اولاد يكن التعريف جامعاً او مانعاً اعني صفة المنضرب وحده لا ينفرد
انه يكون بعد الصفة والحاجة لا تقيد معطوف يشترط له وحده ويمكن ان نجاء

لم يشتر بقوله صفة في تقييد بل أشار إلى معنى في صفة بالخط من موافقة ليس بمعنى
 وجه الصفة بل في كنه وهو شق الخلق ولك ان سوس صفة الجنس على طهره ان الصفة
 في الاطلاق من المخرج في غير من امة الرجل فانك قلت لا طرفة وجهه في
 تكن اكثر من صفة في كون المفعول به وفيه بوله كذلك نظر لان الجهر وبواب
 والرائع موقع الفاعل كونه الجهد او اوله ان يقال كان المنصوب عن اسم لا محذور
 باسم فيما بينهم وكان المنصوب اتم لبيان فعله ذلك لبيان هذا الاسم وتجرده
 محذوف في سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم ولا به ان يقال في
 لما سبق من ان في المنصوب منها اقل خرج به مثل ابوه في الاطلاق رجل اب
 تام لا من معنى لعدد او الدخول فيما سبق ولا يصح ان يخرج لقوله يلها
 لانه لما زف غلاما ذكر الدخول والبعد به هذا التعريب به من جهة كون
 حروجه لقوله يلها خروج المخرج قلنا مع اتم الحاجة اليه في هذا التعريف خرج
 بقوله يلها كانه تكلف يصح قوله وهذا التقدير كاف في او شبهه به ما صا
 اختلف فيه اللغات فوجب بها المطلق المضاف منه لا يترب عليه اليوم ولا عام
 اليوم من لسان الله من وجهها على اللغة المشهورة ان الظن لا يثبت في الاول
 متعلق بالاول وفي الثاني بغير اوله عليه بالكلية او لا يصح من امر الله وهو كون
 من امر الله خبر لان الجور عاجز صلة للشيء كون جزمه فلا اذا كان للترادف
 كما في الاول لكما النسخ المشهورة من تمة الثالين هذا بعيد جدا لانه لا
 علام ورجل لك بالاعلام لك كالأول انه تصرف الثالين حذف جني وقوله على
 طبق ما سبق انه حذف كثر اوله قدم مثالا في حذف مالم يشرع للنسب اليه
 بلا تبيين لغير ما ينصب به الله ولا تبيين تدرك في تبيين ما ينصب به في تبيين
 بغيره لانه ليس تبيين الحكم للمنفعة لئلا يترجم للنسب على التفتيح والبالغة
 ما قبلها في التفتيح بل معصيان لا ينفذ في حق المعطوف والمعطوف عليه بقا
 المضاف والا نسب ان يكون لا عراب المحلل للعرب بالهوية على وف التفتيح عليه

لانه لم يضع موضع الايمان الا على رجل لكان منه وما يازا وشهر
 لانه انما كان في جانب الامة اي الامانة لا الفرد والتكثير كذا يجب
 فيكون في النظر لانه لم يزل اذا البت فلهذا لان القدر على اراءه في الجنب
 سمعهم او بناو بعد انما خلقا بين الكفر واليه على اقلية من
 المذموم بل لا بد من خلقه مع انه ليس للنصوب بل لا يخرج قوله بعد
 كما هو من معناه في جواب من خلقه في قوله وان كان معروفا وعلى
 التعريف بانه من مع
 فاطلة والفضل من قبل رجل هذا اراد من جند الله في كل امة من اللام
 العلم في مقامه للثاني والمثل بالصفة المشتركة بها ما واجب لان
 فيما اذا اولا او وقع في كانه من التكني فلذا جعل في اللام مقوله
 فيما كبرت فيه طرق للتبليغ في مثل ما في الدار والامرأة فاجمع انه
 لا يجوز فيه انما كبرت في كونه لا على جمل العطف ولم يذكر لغير
 خبر واحد او كان عقيب كل منها كونه بالفضل لانا نقول في المثال للذكر وهو نصب
 التكني كونه الا انما فيه من كونه العطف به في الاسم على الجمل والمثل على
 وانما يجب التوجيه من كافي انما تفصيل الوجه بسند على ان يكون في كافي
 منها كونه بالفضل لانا نقول في المثال التكني في الجنب ويجوز ان يكون في الثاني
 زيادة لانه جاز البناء مع الزيادة نظر الى انهما عطف على خبر واحد
 فيقول خبرا واحدا معذرة فان كان المذموم خبرا واحدا لهما لانهما معهما في حكم
 واحد كافي ان يندمجوا قايما نكلا مثل ونحن نقول لاحوال ولا قوة في حكم
 الواحدة اذ ماله لا من الامر من الابالة ولذا قال اي لاجل ولا قوة موجود
 ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاخر موجودان لم يطع في الخبر الاخر
 في خبر جملته الاولى استخفاء عنه خبر الجملته الثانية لستفاد منه ان
 خبر الجملته الثانية مذكور وقد سبق انه موجود معهما سائر قال لا يازا يتقوا
 كلفه يوجد المذموم

سابقا وخبر ما باله خلا على الفاعل متباينة ممكنة حركة لا عرب وجه على
 صفة التعريف فان الاسم لا يحل ان يربط من منصوب ويعيد من توكيد في بناء
 فلان لا يزيد جود الشئ الذي كونهما النفي للمبين ويكون انما الجواز في البناء
 التكرار والتكرير واجب في البناء في كل قسم الجوز الاختلاف فيهما في الفاء ان
 وضعف ووجه ضعف رفع الاول بان يجوز ان يكون رفعه للقاء مع اوله
 وجه ضعف انه وما ذكرنا وهو ان يجوز ان يكون لا يخفى ليس ولا يكون عامله
 اول ليس هنا ما يدل على ملها من نصب بالمتى والضعيف ملها استعمالها وانما
 ظاهر وضعف وجه ضعف الاول ولو ضعف ضعف الاول اشارة الى ان اللفظ
 ان اللفظ ضعف رفع الاول في الاستعمال كذا ولا يبين من توجه ضعف
 اندفاع الضعف بالاستعمال فان مدان على كثرة الاستعمال وقلته واداء
 او حلت الضمة في غير العمل وانما خصه بالفتحة لانه لا يفرقها لان لا لا انش
 لفتها فلما مع العرض والتحق فانه ليس المعنى في الاماء اشهد على في اللاء وفي
 الانزل وعندنا على في النزل وقد مر انه اذ ابط النفي في كلمة لا على عملها وفيه
 انه ينفى ان يتعوض له المبتدئ من بليس لان يقال اتهد على المقابلة او لان
 بينه خلاف لان بليس في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف لان
 من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سبب جواز حمل التابع على المحل في
 صورة التخييل التي نفيها عن الخبر ونصرا سببها مفعول لا مفعول لا غلام اتحق الغلام
 اول انه لما كان نفي عملها دخول الجواز يقال كنت بلا مال صار مفعول يومهم التغير
 بدخول الضمة في نفي قد يحل مال بالبناء في الفتح نظر الى فتحها كما نحو في النفي
 نظرا الى فعلها اما الاستفهام حقيقة الطاهر ان بنية التبراج على التفتحة
 المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي نحوها حروف الاستفهام
 من التبراج والتبرج والتهدس وغير ذلك وقيل يخص انشاء الذكر كما
 الاختلاف في بناء ما عداها فانه لا اختلاف فيها يجب انصاف الاسم

المفسر

خبر الان يدركه و من غير ان يكون بعد ذلك ان يكون بعد ذلك
فان لا يكون الا ان يكلف فيه الراء و هو ان لا يكون الاسم بعد ذلك
لا يجوز في شريطة ان يكون الاسم في الخبر فيكون محسوسا
المحسوس من ان يكون في الخبر فيكون محسوسا
ان لا يكون في الخبر فيكون محسوسا
خبر - ولا ما هو ما دام ان كان في الخبر فيكون محسوسا
لا تقول و ليس في قوله و نعم الخبر ان كان في الخبر فيكون محسوسا
لا حاجة اليه اصله فيكون محسوسا
يقى الحكم ايضا في الراء و بعضها ان يكون في الخبر فيكون محسوسا
وكذا ان يكون في الخبر فيكون محسوسا
يليه و يكون في الخبر فيكون محسوسا
الامراب و لا يكون في الخبر فيكون محسوسا
يكون في الخبر فيكون محسوسا
و اد و هو في خبر او ثم و لكن في خبر فيكون محسوسا
انما و هو في خبر او ثم و لكن في خبر فيكون محسوسا
القاء الكلام في العطف على اسم لا و ان كان العطف يتكرر في الخبر فيكون محسوسا
على اللفظ و المحل و قوله في خبر او ثم و لكن في خبر فيكون محسوسا
ما يعلم من هذا المقام حكمه ان قواعب المتكلم في الخبر فيكون محسوسا
جواز البناء في البدل دون وجود من انشاء الالف في جواب اراءه
الاسماء الستة اذا افتتحة لا يقطع عن انشاء هذه من الالف و اما عبد الرحمن
يتجاوز هذا الحكم عن الاسماء الستة الا ان كان في الخبر فيكون محسوسا
اراد نحو و الشئ الخرج بفوز الالف في خبر فيكون محسوسا
في هذا المقام من ان يكون في خبر فيكون محسوسا
لا اله الا الله و لا اله الا الله و لا اله الا الله و لا اله الا الله

امر بهما حتى يقتضيهما الحكم فان كان غير متعاقبا لم يكن التوكيد من معنى
 بقدر سوال اي مشاكلة اسمين يضاهيان في ظرف بين التوكيد في الالفاظ
 والاعرفه في محل توكيد الفعل بارجاعه في غير ذلك تارة لا اسم ولا ضمير
 اللام وارجاعه الى المضاف في اول معنى للمضاف وهو كاختصاصه بالانتماء
 متفرع عليه من الواو في ارجاعه في غير مثالا كقوله تعالى في هذه الايام
 وارجاعه في المالك كقوله تعالى في هذه الايام اي في هذه الايام
 على الاضافه وهو ان مقتضى امر فقول في اصل مضافه اشياء بان التوكيد
 في الاضافه انما هو في المضاف لا في المضاف اليه كقولنا لان من الاضافه امر فقولنا
 اصل مضافه اشياء الى ان التوكيد في الاضافه قد يابى على اصل الحق ولا يكون
 لان من الاختصاص في هذا المعنى لا يستلزم من كلامه في الاضافه انما هو
 ان يكون معنى اصل مضافه اصل الاختصاص كقولنا في هذه الايام او ارجاعه الى
 كالمشاركه في خصوص معنى الاضافه لان من الاختصاصين تفان فاولا يكون قوله
 الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوت من مضمونات كلامه للورد هو احدى
 بالتوكيد في قوله وجهه تشبيه المعنى بالاصل ان للمشاركه في وجهه من معنى الاضافه
 على اختصاصه بقيد الاختصاص في النسبة او من هذا التركيب جبري في هذا
 الحق الا ان المعنى من افضله يظهر لم يتركب الا بافترا منه ان عدم جواز
 الا بافترا لانه خارج عن جملة النصب لانه ليس منه ما يشبه المضافات
 لو كان نصب او لا يجوز الا في اليوم مع مشابهته المضاف اعني لانه
 اليوم في اصل المعنى لان الاضافه في امثاله بمعنى في افساد المعنى قال الهم
 ولما لم يكن مضافا الى الرفع والتكثير وكان له بذكره في المتن لانه معارضه
 لو كان معروضا للزم الالف ووجه النون كما عكن ان يعتد من وجه الالف عدم
 النون بالكاف يمكن ان يعتد من عدم التكرير والرفع بانها غير موصولة المضاف
 شابه الالف في المنع فلم يرفع ولم يكرر وانما خصه بسبب هذا الخلاف
 لانه العدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم الحق اشرف قدس سره في شرح

بان المثلث اعلى كج ايسر قال صاحب العرب الفقه لم يسبق للثلاث فمما فيها
 ان يغير دور مختلف فيما بينهم مثاله اوله ان تقصيا ان المثلث ان يغير
 المثلث يغير بعد من المثلث ولا يغير الا مع وجه المثلث لا يغير
 الا مع وجهه لا يتم بعض هذه العلة ويمكن ان يحد بقوله شك عليك ترتيب
 في المثلث وهو ان يغير ما ولا جعل الضرر المثلثه واما حاج الى ان
 لا يغيره المثلثه ولك ان يجعله ان جعل الى ما يغيره ما ولا جعل المثلثه فليس
 عن التكملة ولك ان يجعل التكملة في المثلثه على المثلثه على المثلثه
 لا يغيره عليه ان لا يغيره المثلثه متلا وتساو نعم ما جعله التكملة لا يغيره
 يغيره ان جعله التكملة ان يغيره المثلثه على المثلثه ان جعله التكملة اسم ما ولا
 مع التكملة وقامه لا يغيره المثلثه وهي زائدة على المثلثه فغيره
 الظاهر ان ان جعله المثلثه ان جعله التكملة او اسقى ان جعله المثلثه
 ليس بسببه المثلثه وما المثلثه لا يغيره المثلثه واما المثلثه المثلثه
 لا يغيره المثلثه ولا يغيره المثلثه لا يغيره المثلثه ولا يغيره المثلثه
 فان امة امة او ان يغيره المثلثه او يغيره المثلثه على المثلثه
 للمثلثه على المثلثه ان يغيره المثلثه ان كان ظر فالحق ان يغيره المثلثه
 من احد من المثلثه فان ما عامل ضعيف او الكراهية اسرار ان التكملة
 من المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 لا يكون ان المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 باعتار المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 هو المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 يغيره المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 في المثلثه المثلثه ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه
 بطلانه بعده او ان يغيره المثلثه ان يغيره المثلثه

فغيره المثلثه
 فغيره المثلثه

فغيره المثلثه

عند سماعه ما يحتاج كخارج الخروف ولا واحد المصنف ما يريد يتصور ولو
جعل الاشكال مع كونها بغير شرط كما به مذكور لما فائدة مع غيره لم يفتح له غيره
لما يحتاج اليه بغيره اخراج الخروف لا من المذكور بل من مجموع ما في هذا الخبر
وجزا غير الاشكال على الذين كاشوا في الاسم يعني الجواز له بالاسم المستعمل وما يقع
مقامه لا المعنى المصدر وغيره ولم يوافقوا في الكسر لا فلا يتصور الوجود
قوله لفظا او عقليا متعلق بالكسر والفتح والماء ايضا فلو كان الاخر لم
يقبل وصحلا لانه غير مشترك في الوجود وانما قلنا من حيث هو مضاعف اليه لو
جعل المضاف مضاعفا لم يخرج اليه اليه لئلا يكون الاحتياج للجعل غير اليه لشي
الغير المذكور وعلمنا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المفعول وما
يؤخر به هو من وضع الظاهر موضع المفعول في هذا التوضيح لانه مقام التبريد
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن التمثيل على علامته اعلم منه
بما هو شبه به وشاريقوله وان كان مختصا بما عرفه به الاحتمال ان لا يكون مختصا
بظاهر ما عرفه به بان يراد بجانب اليه شي عام وما نسب اليه حقيقة او صريحة
وقوله لكن التمثيل عليه اعلم منه وبما هو شبه به مبنى على ان يراد به التمثيل على
العلامات على العلم من حيث انواعها والاشكال حقيقة او صورة موقوفة انه
يتصور تعريف الجوز تحت جملة افعلى في غير مجرور ويمكن ان يدفع بان اللفظ بالمشبه
المضاف اليه ما كان ماصلا لغيره بغير حقيقة او مكا وان اعلم ما اشبه ما هو للفتنة
اليه ليس او بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه كما عرفه نفسه كماله
وذهب ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره لصح قوله ولم يلزم المضاف
اليه بتقدير ان كان تبلا تكلف والتقدير ان التقيد بالخصوص وهو متعلق بالخرف
مراد بالالتقدير غير شروط هذا الشبه لغير صحت يسمي الجمعية وعرفته ناديا
والا لولا ان ارادة شرطها الى اضطرار معنى ريد بالخبر لا استلزام لازم معناه
فلا يراد ان الواجب ان يقول بغيره وان ينفرد ولا في ان يعلم من قبله في معنى الان

تسمى او ما قام مقامه هذا في الاكبر فلا ينقص بالحق بوجه كان السند او ليس
بوجه. متعلق بالضاف اليه في النقص من اجل وهو ان يثبت الله تعالى له تعالى
السور من الاضافه كون حيث في جنس سورته واجلها لو كان في جنس سورته
يلزم منه تضاده. فليكن الذي لا يثبت الا فيهم ليس حيث لو كان حيث تنوين ليست
سبب الاضافه اليه لو كان فيه تنوين ليست لاجل اللام التعريف او لخصه
او التعريف كله او ضام للمع لئلا اذا التعريف كان في الهمزة ثم التثنية ومن هذا
التعريف انما هو التثنية كما يمكن ان يثبت التعريف بان المراد به اسقط حرف الجر
او بغير اللام من التعريف حقيقة لانه لا يضاف اليه معنى والضاف يتبادر منه
انما المعنى في هذا الاضافه انما كانت معنى الضار به عينا انما
ايه اوت معنى للضاف هو المقدر في الهمزة ان نسبتا المعنوية الى المقادير وانما
اللفظة فان الاضافه الى الضافه فيها او تخصيصا معنى الضار وانشاء لا يثبت
الاختصاصا للفظ بغير الاول الى معنى للضاف والابنه الى اللفظ علامتها ان
كون انشائها اليه هو الجمل والشهور العام فمثله قد يرد ولكن يرد في العذر
احد في معنى الخلق كاسم الفاعل والمفعول والمنسوب فمفسر المضاف للضاف
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف المراد بالحاجة لا في هذا الشوط لانه اذا
صدق للضاف اليه على المضاف ويمنه يصدق للضاف على معنى المضاف اليه لا في
نافه الاخر مطلقا والماصل او حاصل البيان في هذا المقام وامامنا
كثير اسدان اريد للساواة القوي هم من انشأ النسب كما هو الظاهر في المثال
بالاسد والنيث لئلا فيها وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما على ابيح استعمال الاخر في الهمزة المقابلة بالهمز والخصر والبيان
انما جعلت في ما يملأ بها مملأ من كلفات كثيرة فان كان للضاف الى اصلا
للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقدر عبارة المصنف فيما عدا جسر المضاف ان
كون اصلا للضاف وكذا قوله في هذا صنف بوجه كونه اصد له في

نظر لان الاضافة الدائمة ولا يمانه لانه لا يبرح مائه حتى يعمل الا ان يفاد البدل
من عمل الجنس والتبوين للوحده الجنسية اي مائه هو هذا الجنس فقولنا اليوم الواحد
وقولنا الفقه وشجر الاراك الاكثب بسبب المعنى ان هذه الاضافات سادته وانها
منها حال من التكلف لالا ان اجماع العرب جعلها لاميده ولا حرم ماداهم اليه
وكذا كل عمل كالاظهر فيه ان يكون ان شافه بمعنى من اي كل هو رجل وجمع عمل المفرد
على جمع انه متعد لان متناول للمتعده على سبيل البدل قلت نعم لكن كانت
الاضافة بمعنى في الخ هذا كلام طاهر فادفع اول من وقع فيه فله التبرر
تبعه كثيرون منهم ريقه التعليق على الفكر والتحقيق ما ادا انا اليه للتسك خجل
الوصف وهذا ان كثيرا من لطف الحديث من قوله الفاعل من اياه فلا صا
اليه اي هذا التبرر في معنى ضرب اليوم كعقوب ضرب زيد فيكون بمعنى اليوم في
هذا اليوم جانبا في نحو جازم فقرة ما فرقا اي ضرب واقع في اليوم ابط
ان في اليوم فيما هو اضراب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلقا بالظرف ومن
صحة لضرب يستند واقع في اليوم اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعروف قول المتن وتفيد تعريفنا مع المعرفه طاهره تعريف احد طرفي الاضافه
مع معرفه في احد طرفيها لانه خص للاستيفد بالمضاف والمعره بالمضاف
اليه قوله وسرط على هذا المضاف من التعريف قلنا ذلك كان المعرف
باللام في اصل الوضع لعين ثم قد ليتعمل له اشارة الى معينه حتى يتبع
الشيخ الرضي في قوله ما حققه على علمه من ان اللام موضع معين
اما متبوعه من قوله او قسم منه وقوله ولقد احرها اللبس من الاول فان للام
من اللبم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللبم من لفظه من غير
استعمال اللفظ مستفاد من القرينه ووصف اللبم بما يوصف بالثبوت لانه
في المعنى كالثبوت لان مناط الثبوت فيه محمول غير معين لانه محتمل ان يكون نحو
الشيخ مع علماء الديار عند من قبله في الفقه العلي وتناوت الاصطلاح في فلكه

بدل

الشرح من الاجتهاد في تحقيق كلام النجاة والمعرفة من غير ان يكون
 وفرة كما لا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين علم من ان
 وبين مثل وغيره عدم افادة الاضافة التعريف فيها مع ان الاسماء
 تعرف وصفه لا بدون الاجتنان بان يحدوا واحداً من جهة من سمي بالعلم
 اجمع ما هو له واحد من جهة من سمي به بان يحدوا هذا الاسم مفهوماً من جهة
 جملة يكون له للقول العلم واحدتها او قل العلم يسمى بهذا الاسم وقد تضمن في خبر
 العلم بمفهوم خاص لا شتهار سماء مفهوم يستعمل العلم في هذا المفهوم فمفهوم
 كذا ان يراد بالعام للمعرفة من هذا المذهب ان خفي تشكيك العلم لا يصح فيها ذكر فانه قد
 من ارادة الشبه او صافه في ذاته لتكثير العلم بمسئلة للضرورة الواسع والناجب
 علمه ان ما يستعد من قولهم يصير كذا بالطريق المذكور يتلوه ما يستعد من يق
 النكرة مما وضع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موجوباً للمعاني
 ولا يدل على ما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتكثير العلم وتجديده من التعريف
 جعله في حكم النكرة وان لم تكن معرفة فلا حاجة الى التجديد بل يمكن ان
 المراد بالتجديد تجديده ولا يخفى ان المراد بالتجديد ايراده بالتعرف وانما
 يجب التجديد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة كان طلباً للعلم وهو التخصيص
 التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النجاة لان التخصيص مقدم على
 لا نكرة في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يعني المعرفة في نفسها
 ولو اضيفت الى المعرفة لكان محصل الماص لا يخفى ان محصل الماص لا يخرج من جهة
 الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى القول بتخصيص الاضافة اليه ومن جعلها
 في النجاة والشيء ما اورد عليه ان المجهول علمها هو المذهب والمعرفة جزء من علمه
 فعل المعرفة علماً ولا يخفى انه غير واردها بيقين اليها بالعلم حاصل من غير جعل
 علم العمل للموضوع علم المحصول بعد محصل الماص فلا فرق في محصل الماص بين
 وغير اضافة التعريف نعم يلزم الجواب بان جعلها في الامثلة المذكورة لجعل

التعريف لا بد ان ياتي بالاسم فيه يصح جعلها على ولا يقتضي ان الماثل واما الجواب
 الشارح فصح عليه انه وان لم ياتي به حصل الماثل للثبوت فيضع العزم في الاقامة في
 ان له تعريف اللام للوجود في الحكمة واحداث التعريف جازي اخر
 اسمها لا تماثلت من الفصح ومن ترك اللام اي ابداه والاسم في الواقع قد مر
 ثبت من الفصح ان يراد بالاسم واللام كسب الماشية والذوالرسم اما
 سبب سبب سلام عليكما هذا لان من اللام مضمون راجعا وهل يرجع التسمي
 او كيف لم يثبت الا في الثاني واليد بالبلاتع اي به جواب السلام ويكشف
 العمى من البصر الذي هو في معنى ما الناسلي والا في جميع انفسه وهو واحد في
 التثنية القنينة بالقدرة على ما والبلاتع جميع بلقع اي الى ما وفيه ان انا في
 تميزا لنت صنف في تعريفه والتحق واجب التكرار ان يقال التثنية في
 صفة للتثنية وكان اصل التثنية في التثنية فيكون التي كسب من قبل جرد
 قطيعة وكان من اسمعيل التثنية الا في اراء التثنية في انفس من ان اراء
 الى الميزر فعاتقهم تعريف الجهر هو مصارع البلد وكريم العصف فان قلت
 البلد مفعول فاعله المصارع وكذا العصف مفعول في كسب كسب قلت لا فعل اسم الفاعل
 ان كان الاعتماد فليكن المراء مصارع البلد وكريم العصف فاعله المصارع
 شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون مفعول الحال والاستقبال فاذا كان مفعول الاستمرار
 فاعله جازي فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اصالة
 لا المفعول واية على اعتبار المثالان فان قصد تعلق العامل بالمفعول واضار
 وان قصد تعلق حرف من حروف معرفة في الاضافة فمفعوله قبل اسم الفاعل
 والمفعول مفعول في المدح والمصوب بالنظرية والمصدرية من معنى استرا
 زمان وانما اشترط في الزمان للعلو المفعول وبقره صام لم يكن سابقا
 هذا خلاف مما ساق في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول
 انما هي الى المدح السبق لا غير فيقال زيد صافر بطنه وموذب خدامه

لا لا يفرق بينهما في غير هذا الوجه والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه
انه حوزا له في نفسه لا يفرق بينهما والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه
والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه
في اللفظ لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه
يوصف بالصفة والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه والاعرافان لا يفرقان بينهما في غير هذا الوجه
كقوله لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
وما يقال ان ذكره في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
يتمرر على الاقرب من هذا قوله لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
فصريح بقوله لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
اصوله القيام على اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
من لا يجوز انقام على اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ لا يفرق بينهما في اللفظ
بغيره ساكن لانها ما حررت التعريف في المضاف اليه بعد حذف هذه الضمير
واضيف القيام اليه فعل بعد جعله شاعرا بالفعل ثانيا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرفع في الصفات نفت للرفع صلات الفاعل مع المنصوب
فادع ان لا اضافة اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من امتناع انما
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم اللفظية الصفة
منه بها اليك يلزم ثبوتها بالمرئوم وتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه
الصفة محل للرفع والمراوان الشار الىه يرمي الى قول الجوزي ان هذه الدبارة انما
يذكر لبناء الحق على سابق واثبت سابق بلحق ولا يثبت المجموع فلما ذكره
او لا يست عدم افادة التخصيص ويحتمل ان يقال عدم افادات التعريف يستلزم
عدم افادة التخصيص لان معنى واحدة الاضافة بموجب التعريف والتخصيص وانما
رفادت اللاحاق برفادته انضاف اليه في تعريف والكافة فليروا انه

لا مخرجة ذلك الاستغناء لا استغناء التخصيص قد عرفت وقد عرفت بالاجاز
 بالاجاز ومن جهة انما يتقدم فيها الايمان يقال من جهة انما انما يتقدم
 تعريفاً وتفيد تحقيقاً فحقق الضارب زيد والقارب زيد في الجواز والاستغناء
 اذ لو افادت التعريف لتساويا في الاستغناء ولو لم يفد تعريف لتساويا
 في الجواز وعلى هذا كان الالتماس بتقديم هذا قيل لان افادة التعريف مكرراً
 مكرراً بخلاف استغناء افادة التعريف والتخصيص وقد عرفت بالاجاز
 ان يمكن تقديم التعريف على المذكورين بغير ضرورة ان التي تقدم في الالتماس
 فالقريب المذكور في الاستغناء لا معنى فيها فاعلم ان هذا واما ما وقع
 في شعر الاشياء اشياء اسم الخمسة عشر شاعر الخمس عشرة قبائل من
 في العاشر من وضع كل واحد ان يكون من تصغير يفيضه انما
 فلو كان شواهد ليستدل به وجب لما يوجب مصادره الماء في هذا
 على الضارب زيد يتقرر بحيث ينبغي ان يرويه من طائفة وان كان قوله
 في العاشري فلا يمكن ان يرويه بقوله الاشياء وجب ناسبت المصادره في الالتماس
 يقال اشار للضعف الواضح لوضوح كالمبعدة عن العيان ويقوله وضعف
 الواهب الماية الهان احتمال الخوض لونه من جهة الاستكلال على قوله ولا ينفذ
 لا حقيقاً في اللفظ وكذا الظاهر فاعرفه سامل منج فانه يحيط النفس جلا
 على الحمل بضعف لان مدار الاستكلال على فعل الكون في الجواز ولو لا التحمل
 الماية الهان الضبط على الفعلية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد جلا من انما
 في ترويض الجمع والله احد قبل اي هو مشترك بينهما كما قلنا
 ومن قبل التثنية الاثراب وجب يكون وجه آخر لضعف البيت وقد عرفت
 اعداها فافادته العبدان الماية من مدح للمدح بانها بعب عبد الله
 مائة من الابل الحديثيات السامع مع اطلاقها وهذا اعرف من الماية او الالتماس
 كشرامل بوجده بخلاف مثل هذا العبد واما المائدة واسم عطف على قوله

ان لا يكون هو عين شي هو عينه شائعة للفرد سألنا ان التحفيف لفرز التوابع
 بالاولى ان يكون له اثبات استقاء التحفيف بل لا بد من ضميمة انتقاء ما جازى من
 المضاف للاضافة كما في حسن الوجه حالا على الوجه للشارة على الوجه انما
 على الوجه المختار قوله على الحال والوجه المختار فيه الاضافة ما ندس جله بالوجه
 تبعا ولا نصب و كان مع النصب بحسن انصر كما ان مع الجواز احسن لاجل مشيئة
 على كلن التشبيه بالمفعول بالنصب كذا في قوله في قوله قد يشترط هذا
 ان اضافة الصفة انصر لا لفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
 في الموصوف فلا وجه ان المختار في الحس الوجه و هذا انما هو على
 سبب له وهو متعين ولذا المطلق الص عبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه
 ان من غرض الوجه من الحسن يعني سببه و انتباهه مذكرا في بعض النسخ
 المشهور ان لم يعل الا بالمفعول به في الجملة ان الفاعل بالاضافة هو المضاف اليه
 واسم قوله المتعدي فقولنا ان في قوله من قال جعله مقبولا لان
 الجواز هو قوله فيكون طرفة الاحوال ويكون ما في قوله لا يبين التعاليل والاعراض
 ان في معنى جعله مقبولا فانه لا يحتاج جوازه الى جعل اشار الى قوله
 قوله في قوله لا يبين انه اشارة الى قوله فاس الى على الضارب من وجه
 آخر وهو منع كونه مضافا الى هو بانه على الضارب لم يحد فاعل المفعول
 انما كانه على قوله جعل على المختار فاعل التاويل الى مضاف ما قيل الانسان
 مشتق من الضمان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لعل اي انما جاء عند من قال
 كذا في قوله من غير اعتبار حذف شئ منها متعلق بقوله ثم جعل لا بقوله مضافا
 بغير التام الصادق ولم يجعل الضارب زيد عليه لم يقل بغيره ان لم
 جعل الضارب زيد على الضارب زيد ان التشبيه بين الضارب زيد وضارب
 زيد كالتشبيه بين الضارب وضارب وكان منشأ الاشتباه عدم التماثل
 الحديث لك اشتباه والاولى كلف تشبهه فوجه مثله مع الفضل لا التماثل

المحصل

الجنة

فان اضافته ضار بك حصول التحقير فيك انما مضاف اليه والضرار بك
وان لم تشارك في تخفيف المضاف شارك في تخفيف المضاف له خلافاً للضرورة
زيد وضار بان زيد وسبق من هذا انه يمكن حمل الضم على الضم في كل من
لمشاركتهما في تخفيف المضاف لا اضافته بقا انما لم يحصل في الضار كالتخفيف
لا حاجه منه الى اللفظ انما قال التخفيف عند شي بل يشترط الانفصال للمفصل
فاللحق التخفيف بالضم لان كل من بقي التركيب الوضوح والاضافي مع
آخر لا يقيم مقام لاخره لانه لان كل من بقي الاضافي وتركيب الصفة
مع معمولها معنى انما قد قام هيئة الاضافة اللقطة مقام هيئة تركيب
العامة مع العول وثانها ان يكون الوقت محدداً انما مع قائما مقامه
علمه فيكون منتهى الصفات العائدة فان المراد منه الوقت للمام بخبر
الذات المعبر للمام مع كمال الانعام الى نوع معين ويكون من قبل اضافة
احد للثانيين وما انقص منه انجب ويعبر نقصان الاشياء وان كان
الضم يؤكد في هذا المقام من هو جامع بين العلل والادب وحاصله ان اضافة
الضم للمام مع من قبل اضافة العام الى الخاص والقياس سائر الامثلة فيكون
تلك الاضافة كمالا كاضاف ظهور سيفه او نقله الكبر وبنيب الفرج
بجاء الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فوت فيها الصلوة ونقله الحقاء في الصباح للجنة لمدح الجنة وخبرها
والجنة بالكسر بدور النعماء بما ليس بقوت هذا وانما وجفوها بالحق
لانها قد عجزوا في السؤل وهو على الاقدام ومثل هذه قطعة كنت
الحاشية جرد خبره ريشه ان كنهى ومن سودى حقيل كانه اسم غير منه
انه يعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكوران
مقدور ووجه صيرورته اسماء اسماءه وقيل به ذات الجرد مع قطع النظر
عن زجره فلم يطلب موصوفاً ولجئت في الصباح والقاس من الوجه

الاشنان

للمفوض



الإنسان وهو الصنف الإيوان الأضاف اسمها للمضاف إليه العوم
والخصص أراد بالإنسان في العوم أن يكون مبدئي لها كما في شخصاً فرداً
حواركا أصنافين أو متباينين وبالمبالغة فإن لا يكون مبدئي لها
وإنما في الآخر الأوفى والأبسط لعمدة التي أوفى أو المتساوية في الآخر
وبذلك لا يقتصر به بل يضم إليه الأضاف لاختص إلى العوم وكانه أقصر
على ما ذكره لأنه وقع في اللغة أي هو وقومهم فهو كمال العدم وغير الشيء
بغيره كمن فارد دفعه فيكون ذكر الأسد وإضافة اليث إليه الطور
لأنه ليس ذكر الإنسان إليه فإيدء بخلاف المضاف إليه به إضافة اللفظة
بأنه لا خافه زائد التحفيف بها أن حذف المضاف إليه من
مضاه العام للمفوض جوارقوا بغيره متعلقا بقوله أهدم القليله ويحتل
أن يتصور بالاشتهاء أي لاسم المضاف كليت واستدللت كل العدم وهو الشيء
فإن الكل ليس به مما لا يراه والعين ليس مما لا الشيء بالخصص بالاضافة
فإن المضاف فيها مختص بالاختصاص التعريف أو بجزءه والبرهان يقول
سواء له وأما إذا كان الجنس فيها خفا بجزءه الحفاء صحه عن الأشياء
اللاشيء والحفاء العلماء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في كل شيء
الشيء في اللغة ما يصح أن يخفى عنه فمن قال الشيء معي للوجه في الخارج عند
جميعه فاعين عم بلا يشهد فقد بعد وتفصل ما يزول به الحفاء إلى اللام
للإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فالعين أم منه لصقة على
قوة الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فإنه لا يصدق على نفسه وأن
به الطبيعة فمن القدرة فالعين بيضاء عليها وعلى الطبيعة من حيث هي
ليد على قولهم الأضاف اسمها للمضاف إليه في العوم والخصص قولهم
سعيد كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه
أو كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه أو كمن فارد دفعه

عن ورود ثم فاقعه لهذا فلما لم يجد عندنا شاهد على كل واحد من القولين
والآخر من اللفظ فكانت اذا قلت جاء في سعيد كذا قلت جاء في مدلول
هذا اللفظ فبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد اللفظ
فتذكر العمل ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل يتركب من سعيد
هو المسمى بكثرة ولا يظهر ان يراد باللفظ مدلوله وان اللفظ وبول السعيد
به يكون من اضافته العام الى الخاص لا اضافته المدلول الى اللفظ فاعرفه
ولم يقولوا كذا سعيد لان تصدق بالاضافة التوضيح وانما هو يعني بها
اللقب لكنه اوضح الحق بجمله من محال ان يجب ان يكون من جنس الموصوف
يكون ان يجعلوا ان باختصاصه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا
دون ذلك فاما مانع من فعل التوضيح ان يقال كذا سعيد الا انه لم يرد الاستعمال
على ما هو الحق واما مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضحا من غيره
يكن مشكوكا لكن الكثرة مشتركة القاموس الكثرة الخيم والمناقب وابن عقيل
وابن ويزه وابن جابر واخرين منسوب مما هو من هذا والظاهر ان الكثرة
اتجاهها من معنى المذاق لاس من جهة اللفظ وهو في عرف الفاعل احق به
عرف الاسم من غير ذلك لم يقيد بيان الحق يعرفهم اذ ليس لغرض منه عرف
واختلف في ان ايها الاصل وفي تقدم معتقده اشعار باختلاف اللفظ
الفقه لكن قوله يجب للسالكين طاهر ان السكون هو الاصل من
لانها لا يستعمل اللفظ في حكم الابتدائها لمشاكلة الماء المتكلم لان مشاكلة
الكسر فاما تعدد الترم الماء التي هي احتما مثل مسلمين اذا اضيف الى
لو كان ان عرض بعلم التمثل كان الطاق ان قال لانه اذا اضيف ولو كان حسدا
لا يطلب اذا اجوابا فتبين ان يقول مساو مسلمي بالعطف ولا يلحقا من لا
وكان قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى الماء المتكلم قلبت واوه ياء وكسر
ما قبلها لانها الى القلبت ما ساكنه يوم يجب بقاء الفقه قبلها تغيرها

في قولهم ان يقول في حال النصب اباي واي مالك ذو الحجاز يدار قبل ملكك
 فلو كانت كنية الهاشمية اولاً فقد اهلك ذوال الحجاز وقد اري قد اري
 قضاء ذوال الحجاز اسم سوق ممنوع معني اري لظن اسمها واري بصيغة الجذر
 والتجانب للمعنى بان ذلك خلاف للقياس الى انه يجوز ان يكون مختصراً
 بضرورة الشعر ويعمل احكاماً في قوله جعله صفة غايبه مع ان التجر
 من امثاله عبارة المصنفين في هذا الخطاب دفعا لما يخبر ان الصواب

ويتولد واحترار من جهة اقل ان حرم من جهة مضاف اليه من جهة اخرى
 المحسوس يقال كذا او فتح وغيره من جهة الثالث لكن من جهة مضافات
 وعنى ان فتح منه ما عايد الى على ان يكونا مقيدين للمرجع في نظام وهو الفتح
 واذا انقطعت قيل اشخ هذا حيث من غير المضاف فكنى تقريبا ما كان ترتيبه
 في الفضاء هكذا ولو وعصا ويد وضوء ولغة او في غيره كسواء وغيره
 اصله عند الفراءد وحقا كفسر وعند غيره كغيره وكانه ضمن المضمحل المذكور
 كان ما ذكره مقتضا للاختصاص بالاداء للكم بالذكر في مقام النفي لان شوبت بعض
 الامام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان للناسب اداءه حتى لا يخلط
 كالحركة في الماشية الكاملة ما بين اللغتين اسرى وهو اسم بحسب الاصول
 بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعه مع ان الفاعل هو شبيه
 انما يجمع على فاعل ويصح تانيث الاسم التابع كانه اسم بالنقل ولم يجعل لانها
 كلمة تابعة لا خالو كانت جمع ما بقده تعالى كل تاسد ما حارب سابقتها ولما كانت
 الاسم التابع دون التابع والمراد بها توابع للارفعات والمقصود
 والمحذورات التي هي اقسام الامم او عقوبته او حكمه لا شك بالاحكام الواسعة
 والاحكام الواسعة هي معطوفات على ما له اعراب فلا ينقص احد ما يخرج
 ان ان وضرب ضرب يعنى فضي ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فاعلم
 والاحتياج الى تخصيص المعرف طبع لان وضرب ضرب ضرب ضرب ضرب
 والامثلة على قول المعرف ما بعد ويرى يعض التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وارى
 ان جعل التاكيد كالمعروف اعم اعم من جعل التابع اعم كل ان اى متاخرا
 اراد جمع ما يور على التعريف من الثالث فضاء اعداد ولفظه طريقا وبعد التاكيد
 بمعنى المتأخر او اعتبار تانيث الرفع بالاضافة الى مستوعده الى الذكر والصلة
 الثانية واللتية الثانية من الموصوف وان كان التانيث في الذكر او اللفظ
 الى التفعيل والآخر الى التانيث وبعد تنعيم بان المداد الثانوي في اللفظ لا

المستوية الاشكال بالتابع المتقدم فمما لا يمكن ان عليك ورحمة الله عليه السلام الامور
 تسبق او التاخر يجب ان لا يقدح في ان يذهب عليك ان المصنوع بقوله كل
 ما يجراب سابقه ان الزاد بالثاني المسبق في حيث لم يقبل ما هو برب اوله ومنه
 للزاد الثاني عن سابقه والذات النظرية قديمة او الحقائق والذات والذات لانها
 ان يجراب سابقه مزودة ان الاعراب لو اعدا الشخص لا يمكن ان يجرى على كثير
 فاشد على من جهة واحدة شفهية مثل ما في ريد العالم الى الله في ما ذكره لا يظهر
 في نسخة الموقد او الزائدة والى الجمع والتأكيد فان القصد ان الحاشية الفعل الى
 في نسخة الى التبع من رتبة مع اللاحق والتأكيد وكذا اللاحق في التأكيد عطية لبيان
 ان جعل الصلوات واورده عليه فقرأت الكتاب من من في ان يجرى في راب
 من جهة واحدة شفهية في الحاشية القام على الجمع وليس بواحدة لانه ليس في الاربعة
 بل في راسم الاعراب من جهة واحدة من الاخرى الاربعة ومن الاربعة سابقه بمعنى
 يجرى برب سابقه اربعة من اعراب سابقه العجينة ان اعلمها واعدت الشجر
 في تمام الكلام على ما بين فحقا في كرم لا تتجاوز فهد على ان حذوق اعراب سابقه
 على معنى جاز اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بين اعراب سابقه ولا يحمله معاني
 له اشبه التتابع الامور كانت هذه في اهور او مقد مات لان الزاد المتأخرة
 في الاربعة على ما عرفت اعلم ان الاعراب للتعريف في هذه التعريف الاحسن ان التعريف
 هذا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا للتابع لانها في الواقع حركة اسم لا تعترض
 لها في حركاتها لم ير في ما انتهى الى هذا الباب ثم ان الخطأ هنا في ان في موضعها
 لان التعريف انما يكون للجنس بل الجنس لا لا في الاربعة وبالذات وادعوا لا يصح على ما في
 كل ان تذكر كل جمع في الاربعة فاحفظه فانهم سوانح الزمان فالجواب بل الحقيقة
 التابع لان في ولم يقل ان لفظ التتابع ليس في موضعه لانه ليس معناه بل على وذا ان
 الدفوعات ونظائر بتقدير هذا باب لتتابع والعرب هو المحذوف في هو كل ان
 من استدركه على الشان باز في التتابع انما ليس في محله فقد اتى بمبتدرك لكن

٩٧

يعنى

لما دخل عليه كل انفس كل ثم زاد انفس من زاده لكونه التعريف طائفا والى
انحصار المجدد في هذا النكاح مستحق منه كالأخيه على كل حال وفيه سبب
وقال القائل بل هو منسب الى جرح وجه الماء الصالح الى الساحل من الامم
الفت كذا منه لكنه اشد من انفسه الكثر استعلاى او فريادى
على معنى متبوعه اورده عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن
فله لا يدل على معنى متبوع بل على معنى متعلق متبوعه واما الشارح فورا
الى نفيه بان الوجه بحال المتعلق معناه الوصف بحاله اعتبارا به يحصل له بسبب
المتعلق لا انه يوصف بحاله باعده بالمتعلق حتى ينافى ذلك مع معنى المتبوع
وهذا في عبارة فلا هو المحقق لان الوصف في المثال المذكور من وجه
يدل على حاله قائمه بالمتعلق لا على حاله اعتبارا به قائمه بالمتبوع والحق ان يقال حسن
ان يقال باعتبار استاده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوجه
بحال المتعلق لكنه بدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى التبع وهو لونه
بما يحسن عذره او يدل على حقيقته مع متبوعه مع حصره على معنى متبوعه
لا يذهب عليك ان العجنى زيد وعلمه والعجنى زيد علمه وجاء في المتن كقولهم خرجت
بهذا التعريف لان كذا علمه على حصول صفة زيد ليست بوجه تركيبه
مع زيد بل لاضافته الى غيره وكذا لانه كقولهم على الشهادة القوم ليست بصفة تركيبه
بل لاضافته الى غيره فلا تلي القول مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان قايده
اي لانه مطلقه جعل مطلقا صفة لانه ولا يساعد العبارة لان العجنى ثابت
مطلقا لان يقال له بصفة انشا صدر او ثابت ملائمه في الالاف على
معناه من التواء فان دلالة التواء عن الالاف على حصول صفة المتبوع انما
انما هي حصول موادها ذلك في اعين القوم كلهم باطلا لان التركيب التاكيد مع
المتبوع زيد يقرر الشمول فالاولاد لانه على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر
به الشمول الذي يدل عليه المتبوع وقايده اراد الفرق بين النعت والخب

فان كان من هذا ما يدل على معنى في شيء يعبر ليس العرض من الوصف لا على ما هو
 في بعض من المتشبه بالعرض فكذلك فكذا وطعد عريته لا يباينه كما في جوهر انما يكون
 وانه ما يباينه كما ان العرض من بيان للذي لا يجب ان يقسمه والالتصاف بالتركيب ما يباينه
 على امل المعنى هذا والعرض من الحقيقة هو وان كان صحيحا في اصطلاح فخر بنوعان ان الاول قليل
 في بعض النوازل والثاني في بعض النوازل في الحاشية في بعض النوازل في الحاشية في بعض النوازل في الحاشية
 بقدر ما يعاد اليها في بعض النوازل في الحاشية في بعض النوازل في الحاشية في بعض النوازل في الحاشية
 فلا يمكن في هذه الحالة ان يكون العرض من علم ان جوهره في الوصف والاشتقاق في ذلك
 انصفه من حيث ان يكون العرض من علم ان جوهره في الوصف والاشتقاق في ذلك
 بان بناء الوصف في علمه اعم من استعماله في احد معاد واولا في العلمين هذا عرضيا
 عطفيا اي على الجاهل بالاصول لم يكن المحققين محققين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 من سهل الناصح وقد بان ان جوهره في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 ما في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 ان انما يذكره لا يعبر بالاولان كونه متغايرا بآثاره في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 الفرق بعدد في وجه الفرق في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 غير ان اذ كان وضعه اعم من وضع غيره في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 كان بيانها اعم من وضعها في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 وبعبارة هذا التركيب سواء كان وجوده في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 عرض من وضع الفتح في التركيب واللبس في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 الشرح من غير العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 لا يباينه قاعده البعد في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 الكلام اما في بعض النوازل في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 لم يتبين فان بصره في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين
 في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين في العلمين

ما في القاموس من ان اذا اخبرتك بالاجل من منتهى قدره معناه يكون معناه ان هذا هو
 في اجلها نظر من منتهى قدره فانك رايت هذا التفسير في ذلك وقوله في هذا هو من منتهى قدره
 هذا المعنى فلا يصح ان يقع فيه غيره عليه انه ليس بهذا التفسير فيمكن ان يكون
 حتى يظهر ان عدم الفهم من جانب ابي رجل في قوله ان هذا هو من منتهى قدره
 او رجل لا بد ان هذا المعنى فلا يصح ان يقع في هذا وفي قوله ان هذا هو من منتهى قدره
 للبيان في الالة مقصودة . . . ويوصف كذا في اي الفكر في قوله ان هذا هو من منتهى قدره
 بعلق في معناه كافي قوله ان هذا هو من منتهى قدره في قوله ان هذا هو من منتهى قدره
 في حكم الفكر في قوله ان هذا هو من منتهى قدره في قوله ان هذا هو من منتهى قدره
 لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 عند الخلق في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 كونها في حكم الفكر في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 طار في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 يعلم انه لم يمتحى عنه لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 العوض من منتهى قدره لان الانشاء من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 القابل من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 منها كما هو المشهور في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 الانشاء من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 التفسير من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 ومنه اي مقوله في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 فقال رجل اضربه في اقل رجل مطلوب من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 ورجله الاشهر ان قلت كانهم لم يتصور اريد لاختصاص الوصف بالاشياء في اقل الحكمه
 فلا يقال في قوله ان هذا هو من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره
 في تمام الامر بضره وتوضيح بعض المواضع التي تصح بها لية الحكمه
 لان في من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره لافادة من منتهى قدره

[illegible]

الاسم نحو رجل عدو له رجل عدو وامرته عدو لفراس في الفصل فكل واحد من هذا
 غير ان اسم الفصل المضاف للذي لا يجر من احيى اليد او عدو لا يعني في كل واحد من هذا
 هو رتبة صور لا غير لا يعني في قولك رجل عدو وامرته عدو في هذا الشرح في هذا
 هو من وقع من حقوه الاطلاق فان قلت اذا انظرته حق النظر وجدت
 الاول وهو الوصف لم نجد تحت لان الالف التي هي في الفعل في الفعل نفس الفاعل
 مفر كما كان والالف التي هي في الفعل مضافة لغيره بالالف في الفعل فاعلم ان
 باعتبار شبيهه فاعلم ان هذا هو صوابه لما يقع الفعل في كذا كيف والابواب
 شبيهه الفاعل شبيهه الله تعالى لا يشبه في وضعه وجب شبيهه الوجودية بلا شبهة
 لغيره في هذا الرجل ان لم يسم على كون الوصف محال لوصف مطلقا انه الموصوف
 في البسمة الربانية بعد الله لا يظفر الوصف بالجملة فان يقص بل قدرة بل ان يقص لا يمتنع
 رجلين بل الموصوف في الفصل في فعله الشبه الا ان يقال اذ اولها انما هي حقيقة او
 من ان اولها بالجملة التي وقعت حقيقة لم يغيره مطابق حركاته على ما كان
 ولولم يكن كالفعل وكان تابع للوصف لوجب قيام رجل واحد غلامه واستمع فاعلم ان
 وضعف تمام رجل واحد غلامه ولولم يكن كالفعل لا يمتنع فافهم ولما في علته
 لا الخلق في الخلق في هذا الاسم ويجوز من غير حسن ولا ضعف بعد علمانه لانه لا يخرج
 بذلك عن كونه كالفعل في عدم طاقه على ما يقع في نفسه ونظم مقام الاسماء لا الظاهر في
 لولم يكن كالفعل لا يمتنع من رتبة بل يقره علمانه لوجب سببه لوصفه ثم اجتمع
 فيه فاعلم ان في الظاهر ان يخرج الاول في كونه الظاهر ليعمل الاستثناء بلا حلفه ليعلم
 ان جعل الاسم الظاهر بعد الضم بكذا ليس جازا في حق كون الظاهر اتماما فاعلم ان
 او يجعل الجملة ووجه ما ذكره ما ذكره العلامة الشهاب في في الطول او اخرها او الاستثناء
 كثيرا ما يطلق الفصل على الفعل مع ضمير الفصل ولا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان عرف الالف
 الذي فوق الجميع هو التكميل الواحد من البتة انهم التكميل مع الغير والمخاطب ليس في تبيينه
 ولو لم يسم حاجته الى التوضيح لسه في التوضيح فلامع حاجته التكميل مع الغير

هذا

اسم الاشارة الى امتداد الكلام والخبر فيكون هذا الذي لا يكون في هذا
على التقديرين الاولين من حيث ان قوله ثاب من الخصم قد يتناول ما
فمن الاشارة فتأمل جمع ان القياس يقتضي بيان مقتضى الخ وشمول من اسم الاشارة
والخاصة لا يشهد بل هو على ما يستغنى به العلم او يقتصر فيه المراد بالنسبة
لجميع التعاليق والنسبة المصداقية لا تشمل فلا بد من دلالة على ان في شكل التعريف مما في
نحو الاشارة الى العاقل الموجد للعامل ومقتضى الامور بما كاسيحي وانما يحل بالمعطوف في قوله و
رفع ونصب وجوز ان يقال بالنسبة المتصورة في هذا المقام نسبة المعقولة لا ان جعل المحقق
خبر يعينه بعبارة كلامية فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فعوله بالنسبة متعلق بالمعقولة
المعقولة من المقصود في نفسه انه ليس متعلقا بالقص والالتزام بالمعطوف بنفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذا التزم بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقص من غير
من المقصود لانه عبارة عن قصد في نفسه او نسبة شئ الى شئ وقوله المفهوم من المقصود
او المفهوم من هذا المقصود او من المقصود منه فهو مقتضى بالنسبة اعتبار ان هو في الدار
لانظام ينسب اليها شئ لا ان نسبتها غير مقصودة كالبدلية فادع
لنقص الاثر ان غير البديل بل المبدأ المشترك بينهما في البديل واعرف التقديرين
واجب اليهم هذا المعنى ان يكون المعنى مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعد جدا
على انه يربط بين اللفظين مقصودا بالنسبة في جملة هذا المعنى وبالحقيقة لا فرق
في المعنى بين قولنا جاء في زيد وقولنا جاء في زيد بل جاز محققا عند تمام الاختلاف في
حقيهم فيعرف بهذا التفسير وانما هو محتمل ولما لم يذكره جمعا وتعارفا
لزيادة الا وهو محتمل ان يكون قوله متوسطا في ما في حكم المعطوف بمعنى قوله سيما
او لا يربط به المتوسط في اللفظ كما هو المتبادر ويكفر باننا نعدم حوازه في العاطف
ولم يكن لعدم ذلك كثرة مكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقتضيه ايراد
المعطوف ومنها انما ان بعد الحروف الاشارة وطول واما ان قيل مع غيره المعطوف
مقوله الموقف مع غيره العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف

تہذیب

10

لحق أن يكون من قبل الفصل الضمير للعطف لأن قيل تأكيد الفصل المتفصل
لأنه مدخل الكلام بوجود المنفصل هكذا في اللغة والظاهر جود الفصل أو مدخل الكلام
بالتفصيل ثم نحن لا نحصر فيه أن طول اللفظ حاصل أو آخر الفصل عن العطف
مع أنه من الدافعين للتأكيد وأنه إذا قيل ضرب أنا و زيدان ^{في الكلام}
أو اقترأته أنا اليوم و زيد ^{الرجاء} أن قال يجوز للعطف على ^{الضمير} الفصل
اقتراعا من الفصل العطف في العطف عليه وأما ^{الضمير} نصب الضمير
على السلسلة خلافيه: ^{والثاني} استحقاق الواو بعلو اللفظه ما باله أكثر مع جواز
الترك وما سبق في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يحذف العطف بقيت نصب شراحت و
زيدا حرفا كان اسمها حال الشرح الرضوخ ليعاد المفعول الاسم إذا لم يشك أنه لا معنى
له وأنه حطب لهذا العرف كسر فانه لا يورث الأثر ^{الضمير} من فان اليقين نحو فماتت ^{فلام} ولام

وقد رانت تربة غلاما واحدا من اجزاء العالم اذا انقلب في حده الذي هو المقصود
 لا يفصل عن جوده لا يتغير بغيره كما ان حده من اقله من حده من غير ان يتغير
 في اقله من حده من غير ان يتغير في اقله من حده من غير ان يتغير
 يمكن زيادته من الاصول والعطف على الصغر والسر الى امر كذلك يشوع مثل من
 وبين عمره الى ان يقلل هذا ايضا من قبله والى ان ينزله الى كمال العطف على الصغر
 مستو ليس بالاشعار وهذا اشعار ضعيف مثلا من لا يقدر ان يتكلم فيهم
 بالاشعار بل يستدلوا بالقرآن العظيم وهو قوله تعالى ولله الاسماء والبراهم والبراهم
 قوله والبراهم قسمنا نأولهم فيهم انه لا اشكال في جواز جوارفهم وجواز
 اعني جوارفهم لوجوده فيهم في كل الاشكال في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 وقرى الطاهر ولقوى من الاحوال العارضة له نظر الى ما قبله الاول من الى
 كما قوله وكذا العطف في حكم العطف عليه في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 لان قولنا زيد موال القاييم وعمر وعمر وعمر في حكم زيد في الاحوال العارضة في الاحوال العارضة
 كونه مستداه اوجب الترفيع في حصره في القاييم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 المعطوف محتمل ان يكون من جهة تدعيان القاييم ويحتمل ان يكون من جهة المسئلة ذكرها
 الشارح للاستيفاء للسيل والاشارة الى ان يكون اعتبارا موزع على اعتبار القاييم
 القاييم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 كذا في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 عينة في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم في جوارفهم
 الفصل عن باقي المعطوف كالاعراب من الاحوال العارضة نظر الى
 العامل وما يخص من الاعراب فيكونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له
 الى نفسه وهو المراء فيكون من الاحوال العارضة في خمسة تأمل ما ان العطف
 دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك اما خروب شاة وخطها فتدبر لنكونهم

طه

فمنه القبر وان كان الضريح مائة من هذا الشاة المذكورة وقوله او يحول الى
الضريح يعني ان الضريح اعم من الشاة المذكورة فيها فهو بمنزلة شاة
المنزلة تسعة هذا الشاة في الظاهر او بالضمها في قوله السابق يعينوا
جعله عبارة عن السابق لا يجنبه فتاء فاعا في الشاة وهذا شدة في
الضريح في الشاة من سبق المرجع في التسمية الذي جعل في قوله السابق
عليه المضاف الى الضريح على مائة مائة من هذا النوع من قبل اعم انهم جعلوا
الى على ان الضريح هو الشاة من الشاة وان قوله اما ان الضريح من ان الضريح
انما يكون في شاة لا يمكن له من ان الضريح في الشاة المذكورة في قوله
ولم يخرج والى الباب الى ما قلنا ان الشاة في قوله ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضريح
الذي في التكرات الضريح المخصوصه تكرات على ان الضريح على قوله على الشاة
علاوة يكون جوابا للثانية ما في الباب ان يكون الاول ح تقديم قوله ان شاة
الضريح في قوله على الشاة في شيء وهذا الظاهر ان يجعل الجواب على قوله
وجما للثاني تقديم التكرار ولا يجعل على قوله ما ملئ فحسن الرفع على ان يكون
خو امقدمة المتبادر منه ولما قلنا ان يقول ان شاة في ذلك الجواب ان يكون الرفع
لكونه متبادر ارفاعا على بيان الامتنان طابقت معناه اجاز الامراء
ويعاقلان على ان يقول هذه القاعدة مستقصاة فيتم ان يكون قوله
لنعمه و ان ما عدا ان يقع في ان يدعى بغيره ولا واهم من سبعة
زبد الدباب وانما اجاز الله عليه جعلها بغير هذا السؤال
منع من الغاء عاطفة والثاني في حصر كرمه في قوله
لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه من تارة لان المعطوف والمعطوف عليه
ان ح من قوله امر واحد فيكون رابعة المعطوف عليه المعطوف والثالث ان فاء السببية
يقيدهم على الجمل ان تارة رابطة ما رابطة المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب
ظلمه او ما قوله ومكر جواب آخر يتقدم الرابطة وانما في قوله ان تكون الجمل الثانية

مع الاولى بمعنى له حلة واحدة لا يوتق ، على جعل الفاء للتسوية والاستفادة ما هو به
بدل من يكون عليه لا يمتنع ذلك من الفاء العاطفة فان معناه بالحيثية كما هو ان
لنفسه الثانية مع الاولى واحدة لذلك التضمن لانه في قوله ويغيب من يوتي
طه انه اي اذا وقع القطع بقوله اذا عطف مستند الى مصدر من قبل
حظي من العبر وان كان وقوله على ما يلين اليه نايبا عن الفاعل بل مصدر عطف
عطفاً مبنياً على ما ملئ من الخيرة انه بعيد جداً ، فالعض شأنه في اللباب البعيد
والجوع اكثر الشايع ، فلا ينبغي ان تنازر ، مختلفين اي غير متحدين ما ذكره في
توجيه مختلفين فلا يجار ، انتهى منه العجب ولاوط ان لا تكلم بمثل ما يجب
والوجه انه يقرر في محله ان الوصف قد يكون لسان للعصوبان ووصف الزرعي
الحسن لبيان عموم الحكم وشموله للبشر ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
لا يربط بخبايه فوصف عالمين مختلفين للتصريح بالعموم ، لا يبعد ان يقال اختار
عن مثل ضرب واكرم زيد فهو واحد فيكون خالفاً فان زيد وهو مفعول ما
ضرب واكرم على ما نقل من الفاء انه على شرك العالمين محو العطف عليها
لانه على مفعول عالمين مختلفين لا متحدين في الماهول اكل امرئ قسبين امرأ
وقع من مفعوليه فكل منصوب و... علة لافعال الاول والخمسين
لان... على احد من اجاب علة عند المصنف وانما قد نفي عن
والتقدير لا يموت سعد وهو بهذا لان عدم هو اذ حقائقاً
هذا وان كان يجب الطاهر ان كان لم يحسن الجوهر يجب
عطف الفاعل على المفعول في ترتيب الجاء نحو الشرط نظرنا انه كيف
من عا وقع العطف كذا عليه في الماضي عدم الجواب ان الواقع هو
العطف يجب الصورة والترتيب عدم الجواز يجب الحقيقة والمال لا يل اذا
عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على ان... و... الجواز
لا يسبب من الانارة فهو ثابت اريد او هو منقطع بعدم الجواز على الجواز

العطف

قيم مقامه والنفيد اذ المراد بالعطف على ما يلين من نفس فلجيب عندنا انه لم يحرم
 وصاحبنا وازداد لك العطف مع فلو ان افتراد ما في جميع القواعد عن الجواب
 حصه على النص ان قد اختلفوا في القراء بيان الحالف بعد تمام الحكم اذ انما يتم بالنسبة فاجاب
 بان لا شئ يتعلق بمجموع عدم الجوار مع الحالف وعدم كونه كالحالف عليه اذ لا
 يعين انسان انشاء عدم الجوار مع محال الفراء وهذا هو السبب ويكون محتملا لعدم الجوار
 لا خلافه لغيره وان كان الله سبحانه بعدم الجوار مخالفة القراء اذ جميع الصور لما في
 نحو التعارضين والجزء من ملائمة ما هو ان يصح من عدم كونه وقتا منسوبا مطلقا
 لحواله ان يكون لغيره في مخالفة القراء فيما اذا كان الترتيب بناء على احوال الشئ ان
 لم يشر على النص ونقله اذ انما اتفق للمقدمين وهم الاشارة على ان حال العطف
 الا انما كان فضلا عن العطف والمحو والجور وخالفه القراء وسلب ما بلغ مطلقا
 الا انهم لا يجوزون الا انما اتفق الجور في الكيفية العطف والعطف عليه فعمل
 في انفسه المثلثا استثنى في العطف والعطف عليه محفوظ فاحاط بالاكيد
 جنهم ونواوين قبل ان البطل اشد مناسبه بالحلف فكان الحق بالاتصال بالعطف
 من سبب اذ التاكيد الذي في حرف العطف هو والله ثم والله وكلا سميون شيئا
 سيعملون ونحوه والذين الذين يمتثلون او يحيدون ان يحيدوا مما يفعلوا فلا
 تحسبوا فانهم قد تميزوا في انفسهم من سائر العواطف في انفسهم
 فيما به كثر غيب وقومها في انفسهم وقومها في انفسهم في ذكر المخافه
 عنده وحسن الطاهر فثبت وتحقق اوجه الشرح في انفسهم
 الى بناء على انهم انما يتشبهون ببعضهم في انفسهم نفسا
 كلهم انهم يقر امر المتبوع في النسبه ويعيد ان النسبه لا يمتثلون لبعضهم ومما الله
 ان يقر امر المتبوع في النسبه شاع في ما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشغل حتى
 يعني في ذلك احوال يعولها في القوم انهم اذ ارادوا تعين العده باعتبار النسبه
 نصا الله في انفسهم ومع ذلك من انفسهم ومما في اولها وكذا ما في انفسهم
 الحناطيه العده في ذكر التاكيد في الاصل لم يكن ما كيدا في الاصل في انفسهم



وبماثل ثلث فهذا هو الفرض أي بقدر ما من المتبوع في النسبة أو الشمول هو الفرض من
جميع المقادير التاكيدية التي تعرف بها مع الجمع والافتراق وإذا عرفت هذا أي لو أنه جامع لجميع
الأنواع فنقول يخرج من المسألة الضمة والخط في فطرته إذا عرفت جامع مانع ومولد وفاديه
تدريج متبوعا في فطرته إذا وضع تحت الوضع أو تعرض لتاكيد متبوعها الكاثر أنسب
لفظي متبوع المعارف الملائمة للكونية وكذا أنسب متبوع المعارف مطلقا عند
المعبرين ونفسه وعينه منه عند الكونيين أو كما هو ضربت كانت وضربت أما
فإن ذلك حكم كغير اللفظ وإن كان اللفظ لا يلائم إذا عرفت ذلك فإنه أعيته إلى اللفظ لأنه
لغير تكبيره متبوعا قصد الفرق ضربت أنت واجمع وأنت فإن الأول ذلك ما لا يكسر
لنظائر اللفظ للفرق في جود الجمع الكع وحتم من لم يفسد لغرضه أو من غير بعد
الفرق ضربت أنت واجمع وأنت أعلم أن من قال أن الفرض كانت عوائدا
وإن عاد فالتاكيد ضربت أنت عوائدا متبوعا للفظ الأول حقيقة وفي اللفظ
كلها أعلم أن التاكيد أما مستعملين لا ابتداء به والوقوف عليه أو بغيره متبوعا للفظ
أن كان على من فاعدا فإن مما يجب اتصاله بالواقع من الحكم وأستوعب منه
تكملة معاده في السجدة نحو يك بك وضربت ضربت وإن لا يكن على ضرب واحد ولا
واجب الاتصال بالانكسار وحده نحو أن أن زيداً قائم ولا يسجد إجماع الفرض
أن التاكيد اللفظي قلت على أي تقدير سئل فيجب ترتيبه فانه لا يرد في التاكيد
فصل الاستفادتها كلها بالشمول للأنواع للأصحيح الأشخاص وهي
التي هي في عندهم وكذا في إجماع فيضاد في غير المولد وقد منه المسعى
إذا اجمع للظاهر من غير تدبر إجماع التبع والتخصيص مفرد
في عدم اتباعه والجمع
من المقادير التاكيدية لأن التاكيد من الأسماء المعروفة وهذا مهملا في تقدمه بغير المسعى
مثل حسن وابن التاكيد والحق وأرجع هذه اللفظية في التاكيد بغيره من المسألة
وتنوعا معروفة الأسماء لأنها معروفة تنوعا في كلام الله رب لا يدرى بقطاعات
المعانيه عن الخط في كلام الله رب ولما كان في اللفظ التاكيد اللفظي على غير دين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

نظريتها ان من هذا القبيل ان قيل ان هذا هو المقول بالبدل
فيما يدل على ان البدل لا يستعمل حيث قد يكون جميع البدل منه نفس بالبيان الاول
فكل ما كان البدل بالبيان الاول لا يجوز ان يكون البدل منه نفس بالبيان الثاني
بل هو بدلي من القابيل بدلي من جميع ما ترك من البدل منه فيكون بدلي من
البدل منه نفس بدلي من غير ما قصد بالبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد
فقد قصد بدلي من خمسة القطع اجمالا بل يبدل ابدالا للبدل ليس بفضلا
والتعريف بالبدل بدلي من اجماله فهو بدلي للبدل ان اذ غير البدل من البدل منه
ترك بالافضول ولم يحذف من البدل منه سوى بدلي من لا يشمله بدلي
ما اشتمل عليه البدل وقصر عن ذكر البدل منه لاشتماله عليه فهو بدلي مما
اشتمل عليه للترك ولم يحذف المتروك بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذ
واعلم انما تعجب من تبدل كلمات ثم غير فائدة من الانتباه ولا تبدل لكلام الله
في الاشارة كما في كلمات من سواء فالاول مدلوله مدلول الاول فاما
الامر ان يدعى بالاول الثاني فمما لا شك وفي مثل هذا اللقاع هو باله من سواه
فيكون متحذانا في احوال التبدل مفهوما مما لا بد له ان يلزم اتحاد مفهوميها بل قد
مكون يكون بدلي منه اياه وكثيرا ما يكون وتوهم ان احتلغا مفهوما يشترط لانهما
قدرة وان وجد تخلف فيهم اختلاف في مفهومي زيد واخر كما انما ذكرنا وجه التمثل
فانما في هذا من البدل منه ما جاز ان الضمير راجع الى البدل منه بالوجه المتعارف
لانه لا بد من ان يكون له مدلول هو له بل اراد تعيين الاول وقوله والتأخرية به
والثاني هو الاول مجرد وليس من مطلق النطاق الاول عطف جز على مدلول الاول كانه هو
الاول والكان مطلقا على ما ليس محتمل في رايه ما هو شرطه ان يمتد الى
جست عرجب النسبة الى المتبع النسبة الى الخ ليس لاجل زيادة قدره بل لانه لا
قد بدله لاخر اجمالا بدلا لانه لا يشار اليه بقوله بخلاف خبره في اعلانه غيرها
الاول والوضع تكرر باللائحة والقول بان بينهما ملازمة بينهما
الى القول فكله قيل انه ان النسبة الى البدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف ينز

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لأنه يوجب أن يكون الواضع المصنف بالمقصود به شيء من المقادير وهو يدل على الوضع في هذا الموضع
 وكان قد تعرض له لأنه يصح أن جعل المزدوجة للشيء من جهة ما ساء له أن يكون مطلقاً من جهة
 ويجعل صفة للشيء ولا يثبت هذا التوجيه بها إذا ثبتت مما لا يشك في أن الشيخ الرضائي أن الألف لا يصف
 الشيء عن الشيء وإنما هو صفة للشيء عند النطقين ولا يدخل التقدير في حيزه حتى يعطى
 الوضع بالعرض ذلك العرض كارتكاب مثل قتل قتل لا يرفع عنه مثل قتل قتل لا يرفع عنه
 ولا يوجب من بيان كنهه في إيرادها على الوجهين من جهة فضيلة لأن الحكم به ليس لأحد
 أن يخلو أحدهما هذه الخمسة عن كنهه والآخر مفرد اليعقوبي لطيف بهذا الدين
 وكان لا يكتفي به التبيين بل تقدم الوضع على الأفراد فيجوز استعمال المسمى في تقدم الوضع
 على الأفراد بالرسم واليحيى في إبقائه البعد لا يحد من العبارة والاول أن يقال أن
 الأصل في العمل الفعل فيكون كان نوصف الوضع معقول معروفاً اختياراً من جهة الفعل والأصل
 في الصفة الأفراد فاختارها لا يجوز إلا في الأفراد وانما تقدم الأفراد في الأول لأنه لو لم يكن
 لزم من تقدم الأفراد على الوضع كالمسمى جعل صفة للمسمى من أن أراد ذكر المسمى في هذا
 أن يكون من صفة المسمى وان يكون في صفة اللفظ ليقرب نفس الناظر في تعريفه كما في هذا
 يمكن ولا تقدم كان معاً فيكون لا يستلزم للأفراد الوضع من غير أن يكون في تقدم
 الواضع انظر للمعنى على تقدمه فقد وقع في مقام الشدة بما لا يفتح به إلا عدم العقد
 أو من المعنى لم يتقدم عليه مع أنه نكرة لأنه لا يتقدم المكان على في الحال المحيطة
 المتقدم كانت لصحة السابقة لا تدخل للمعنى الخاصة بالحال ولا في عادته بها المكان كاتوجه قوله
 وهذا العقد كاف في صحة الحالة مثل الرجل قتل وكذا رجل لأن الشيء من كان لازم كنهه
 فوجب أن يكون من جهة واحدة لا شدة الاستراح هذه شدة بل عن شدة لأن الأعراب
 على الرجل قتل القوم فيلزم وجه طبعها كما في قوله راعرب اعراب واحد منهم
 أن يجعل واحد مضافاً إليه لا عراب لا فقه وان قيل هو الية ما يباين من قوله مع
 ما عاين في كون المعنى أنه مجموع اعراب مجموع اللفظ ما عاين لفظ واحد منها والدمع
 ما يقال أنه يستفاد من العبارة أن متوقفاً مثل أن يعرب باعراباً في الآية لا مقتضى

[illegible]

واجزائه مجزئة **والجواب** هو ان لا يكون ان النسب واللفظ ان لم يكن
 باللفظ اعم من المقدر محققا وحكا كون الشيء مفهوما من شئ اخر وان كان نشأ
 تلك النسبة جعل الشيء لا يابان والشيء انما له لفظ واحد وان كان كون الشيء انما هو
 النطق به من غير ان يكون له لفظ واحد بل هو له لفظ واحد **فبما ذكرنا** الوضع لا حاجة
 الى ذلك لانه لا يقع في هذا الباب فانه بعد جعل الموضع في غير موضع فليس
 حروف البجاء العارضة عن اللفظ لا يقع ان ذكر الموضع يعني ان ذكر اللفظ لا ان يتأ
 ليس فذكر الوضع في التعريف **ومثال ذلك** ان السمع من ذوات الحشرات
 نطقا به لا لتفصيله بل ليعرفه بالسمع من وراء اللفظ لا ليعرفه بالسمع من وراء
 اللفظ **اللفظ** هو الذي لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 معنى ما هو اللفظ فلا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ان فهم معنى للشاهد او اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ان يكون جود اللفظ ما يستلزم الوضع فستفقد عن ان الوضع كما تعرفه لتفصيل
 فانه اذا عرفت اللفظ يستلزم الوضع لان اللفظ لا ينفصل عنه فلا حاجة الى اللفظ
 انفسه بل في الحقيقة لان تعريف لفصل معناه بهذا التعريف **والجواب** هو ان
 هذه المقامات قصدت ان يكون اللفظ لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 انما هو ان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 من اللفظ بل هو اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ولم يقربنا بعد الى اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل
 ان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ **والجواب** هو ان اللفظ لا ينفصل

ما في غير هذه طائفة من السمر هذا ما جرى عليه المصنفون والاختلاف من الاسم عند كائين
 وشأن هذا هو الذي يترتب في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتأخر من كلامهم حينئذ من
 اخذوا الاسم بهذا القسم من السمر او الاسم والطا اسم متعلق به من هذا ما للفقهاء من ان الاسم لا
 يتعدى في اللغة نحو المظنة الذي على الشئ فاقولوا في وجوب علمه الاسم اسم الكمال من اسم
 بالضم والكسر سمى من سمى شئين علامته والمظنة الموضع بفتح الميم والواو والهمزة
 فهو كان الاختلاف في ما خلف الاسم للفظ ولم يكن بعيدا مما قبل لتضمنه الادل ولك انما
 لما به من الفصل في ان المصنف كان له حمل وذلك لان قوله علم به هو علمه لا علمه
 قد علم به بحسب والقول انما يتناول على معنى في نفسه لكنه الذي في ترك منه فالحق
 مشترك في الادل في ما هو مصدق ومن العلم به لفظ واحد عند بعض العرب علماء
 الاختلاف على ان يكون في العرب قد مشترك بالتحقيق كبحر الميزان انما ادا حجة
 وتوضيحه وليس المراد بالمراد من هذا الا العرب الجاهل الذي سمى علمه به ويعني
 الحروف كما صرح به المصنف في الاصول فلا يرد منع ان ما سمى به في ان يكون في الميزان
 حارسا من حقيقة هذه الاسماء ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية لا يرد
 وما اعتبره المصنف في غيره من مع ما ذكره هنا من اختلاف في فهم هذه الاقسام فليكن ما
 علم من المعرفات صوابها والله رافع جلد يمدح بها كبر وتطير وتحقق في بعض
 تبارك الله ولما هنا هذه المصنف في المصنف حيث لم يبق في التعليق جانب الزكي لا الغي
 الغي لا المتوسط اه الحق منه بيان فليكن قوله وتدل على الح الكلام في اللغة ما
 بعد فليكن ان اوكبر لا يطرح اع الى ترك ما رعن للفقهاء والحق وهو اللفظ وتخصيص
 للفقهاء والكلام بالبيان لا يخفى ان الحق انما جناه الاصله لاقى من الظلام الحق والكلام
 دون الظلم وان الكلام لا تناسب للعلم الاصطلاح في الكلام فربما كان للفظ من احضار
 اصطلاحيين كجود التمهيد في ما في الاسم ومن المعاني للفقهاء الكلام ما انه لم يكن اداة
 اداة له ام على ما في القاموس ولا يخفى ان اشتهر مناسبه ما ان حليته فلا يوطأ
 اسهل عند ايدى فالتصحيح اسم فاعل اعاقب المصنف بقوله اسم فاعل اعاقب

[illegible]

ايم ولا يذهب طبعك ارجو البتة او فقلنا ان خبريت بحروف اني اني مجموع مراد كذا لا يرد
 خبريت و مراد فقل ان خبريت بعد هذا جمل فالكلام الذي هو مراد و عندهما
 خبريت و لكن مجموع ما جعل خبرا و هكذا الحال في الصفة او الاشتا جلتين و يدعي ان الصفة
 الخبرية لا بد ان تفرقة لا عدول من خبر . و ان خبرية الاول هو الخبر
 من خبر خبر الخبر و كان خبر . لان الاشتا جلتا عندنا في خبر الوقت خبر مراد
 قبا و يلزم يقول في حقه خبره و بعد تحدد ان مادة افتراق الخبر اليها
 على ان خبره كانه البيان في مادة الافتراق انه خبر في خبره . و هو ان خبر
 اخبار او مضاف اليه او اصله او جمل خبره او شرطه فان الحكم في الخبر
 قوله و لا يتناقض ذلك لان خبرين و لا يمكن ان يكون خبرا معا و في خبره
 خلاصة خبر واحد لا يتناقض و لا يتكسب من خبر واحد فالحال انه خبره من خبره
 الخب . و هذا غير يقول فالتدليس ان الكلام عند كل خبره و يكذب ما في الخبر
 فيه خبره لا يستعمله ان خاصه و الكلام لانه يقتضي ان يكون تام ادع في خبره ما في خبره
 و لا بد ان يكون تاما و خاصه و الكلام و كذا في ذلك اي الكلام هذا التفسير للقيام و جملته
 بعيد عن الخدم الا في خبرين اي حقيقة هذا القيام الا في خبرين هذا خبران فلا بد ان
 في الخبرين و لا بد ان خبرين للتعاين في خبرين و معنى من كونه خبرين ان تمام خبره لا يتناقض
 في خبرين من اسمي المفعول و لا خبر فعلى اسم اي اسم كان لا بد ان في خبرين من خبرين
 و على خبرين كان خبر . و ان خبر خبر اسماء لان في خبرين من خبرين
 باقي من خبرين اسماء على ان لان التوكيد الثاني في الخبرين ان خبرين في خبرين
 في خبرين و ان خبرين في خبرين لان خبرين في خبرين و ان خبرين في خبرين
 فكل خبرين في خبرين لان خبرين في خبرين و ان خبرين في خبرين
 السند اليه لا يكون الا اسماء و لا يكون الا اسماء و فعلا و خبرين في خبرين
 خبرين في خبرين و خبرين في خبرين و خبرين في خبرين
 دون الخبرين و خبرين في خبرين لان خبرين في خبرين و خبرين في خبرين

[illegible]

طردت على جميعها مستعدا لأن ينسب الشيء إليهم استنادا إلى نحو لا يكون
هذا الوجه لغوي المراد بعدم الاتفاق أن يكون بحسب الوضع الأول لم يكن
بحسب الوضع لأنه لا ينفع في ذلك حال أسماء الأفعال وأخراج الأسماء المفصلة من زمان
الآن من وضع المعنى الزمان في أسماء الأفعال من غير أن يكون لها فعل
مكمل لها كقولهم منعه فيه أو هو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح ترتيبه المعنى
بالوضع وأما نفع القسود بالوضع الأول فما جازا مثل زويد على معنى مستقل هو الذي
غير أن ينسب الوضع الأول وهو الوضع الفعلي لم يكن الذات داخل في الوضع
الفعلي وأسماء الأفعال والعلوية مستقلة هو الحد فمستقل في حال المنطق
دوال على بيان مستقلة عن الوضع الفعلي وهو الوضع الفعلي لما في قوله
موسى في هذا الحديث والفرق في أن يسميه أسماء الأفعال صحت
وتشبه اللفظ المعنى وعدم أن يسميه بالوضع الأصلي في ذلك يبعد عن الأدب
أن يكون مدار اللفظ على وضع واحد لا يكون وضعه هو
أسماء الأفعال وحده وحده الأول وهو الوضع الفعلي
والألم يكن كلفه عنق منها لأن ذلك لا يقتضي أن يسميه هو وضعه الثاني مع الزمان
اعتباره كقولهم ولا نقول لأسماء اعتباره لا يكون غير مقتضى على قوله كونه
بالأشياء الواجب مقتضى أي يصح قوله قتيلا على قوله فعله ولا
أو عن المصادر التي هي بمعنى أو معها في المصدر التي كانت لها مصادر في الأفعال
وأي المصادر التي هذه الأسماء منقولة من معانيها وهي من هذه الأسماء لأن اللفظ
ينقل عرابة وما يند إلى معنى آخر أو يكون إلى المصدر في الأصل
مادة من قوله الأسماء أصواتا مقلدة عن اللفظ عن معنى الطريقة بالمبار
والجود فاعلى بقدر إشارته إشارة إلى الأفعال والأفعال لا يكون في مثلث ثانيا
عجاز في الاستقبال التام كما كان في الحال فانه يدل على ما أن من حيث هو لأن
الفتنة فيدل على واحد معين آخر ضمنها قد عرفت أن اللفظ المثلث لا يند إلا

[illegible]

[illegible]


[illegible]

انما وقد قال هذا اي احوال امر من الفعل انما لغة تيقن بيقين كون هذا الفعل
 موصيا لان النواقي الاقصاء لم يجرى كلامه ولتعريف الفعل لخاصات الاربعة بعدد
 الشرائع الاثني عشر في ترجيح التأويل واما اشارته على قدر اعتداف ابي عبد الله في
 من اجل تواليه على الشارح ان كان الذي استضاف اليه من بعده قال انما ربه
 اليه فانه لم يبق استفاضة النواقي في كل حال اموطر اخذت ايمان بدينه وقبوله في كل
 طيلة من تبعه مصداق انه منقطع كذلك يجب ان لا يكون في جميع الشرائع في عبادات
 الاضافات بتقيد الحرف للوصف انما يختص كلامه المراد بغير انما في الذي يكون الشيء
 مصداقا لكونه الشيء مصداقا اليه بل الذبقة بين ما هو معنى تصادمها بالاسم فانه ان استضاف
 من اجل ان يكون الا انما معرب قال المراد انما ضاح هو انما لا معرب بمعنى انما
 والذات انما هو معرب بل انما هو المعرب العاقل اذ انما العباد والارباب من امرته عليه
 جعلت الارباب من انما لوجه فلا من الارباب العرفيا في اريد الامر بوجه ان لا
 انما من معرب بكسر الواو في قوله وكان يدين بالارباب عريف هو انما
 انما انما من معرب ما هو منه بعد وهو لخص انما العباد من انما لا يفتق من انما
 منه شيء في هذا المظهر انما الذي انما جاز انما في منه انما يكون اسم كان لا
 صفة في قوله انما من انما لم يأت بما فيه لان الامم للعرب مختلفات انما لخص
 انما لان انما لاجل انما كان الحديث ولا يسمي باسم المكان كما لا يخفى والعرب
 التي يسمي من الامم بمثل الذين العرب والذين يدينون الامم لانهم انما انما
 الامم والعرب والحرف ولكن انما يكون انما انما انما انما انما انما انما
 والعامل في انما الامم وعامل انما انما انما انما انما انما انما انما
 العرب معاد من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما الامم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

زان اسما وقد لا يسمى لم يسمه لكن اعتبار هذا القيد في ما بعده ولا يسمى
ركب مع القيد عوا اليه ظهور كونه العرب اسما قبل اهل التركيب
يعين والظن من هابة الى اللغة وقد لازم صدق التعريف على ذلك من غير
معاملة بما سبب فسر الشائبة ثم هو الشاركة في اللغات ما لا يستند
فان والشائبة والاضافة لا يثنى على اهل التعريف العرب الناصب

الغنى ساء المحرور منه مناسفة مؤنزة في منع الاعراب منه بها صاحب لفصل
يقصر معنى بني الفصل ومثاله في الامداد الى الضميمة في الميمات وقوم
موقعة كاسماء الامة والمثابة الواقعة موقعة كذا وفاق في مشار وقوم
انهم شبهه كاسماء الى الضموم او اضافات النسبة كقوله في المناسفة المؤنزة
تبعين الضميمة الحقيقية فاستحق البيئات بهذا الاعتبار القديم في اعراب فلذا
مدداه من التلبس فلاضافه ببيان له ليس لاصل في الامة من قوم من جهة
النسبة او اضافة الامة الى على الارض لامة انما التباين في الامة من جهة
الامة اضافة معروفة الى هذا من توجه في الاضافه الى الامة في الامة
في انما مطلق لتشمل العرب لان الاسم هو لاصل التوقي في الامة من جهة
لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه لكلام الشرع في الامة من جهة
وهو الماصي الى الحقيقة الشرف في حاشي المتوسط جعله في حاشي من جهة
في انما باعتبار التوقي في الامة لا حاجة للقوله بغير الاسم لان التوقي لا يثنى ما هو باللام
من انما باعتبار التوقي في الامة لا حاجة للقوله بغير الاسم لان التوقي لا يثنى ما هو باللام
لاستحقاق الاعراب الى ان يقل اعتبر العلامة مجرد الصلابة من اعراب الامة لا يستحق
الفرق بين اعتبار المصطلح باللام لان المصطلح لم يعتبر الصلابة من الاعراب بالانقل
بالفرق بالاحتياط في الامة عند الصواب اعتبار الصلابة من الاعراب بالانقل
اوضح المعنى عند الامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعمل الاعراب بالقرعة
"ترنم من الفعل ولذا يقال لم يعرب الحمد وهي معرفة لم يجر على طريقة التعريف

اصطلاحه ليس بانه يخرج عن اعراب محقق او متذرع كما يدسلب الاعراب
الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن العرب وان يدسلب الاعراب بعد
الانتهى على الثاني لا يبيع الشئ مما هو بسببه والاولى تدقيق المسئلة لا يناسب
لان الغرض من علم النحو ان يعرف به احوال او احوال الكلمة اعلم ان الغرض من العلم بان
كامله عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الحركات الترابية وتقد
التأخير وتأخر واقع التأخير مثلا وجوب التقدم المقتضى لعنى الاستعظام الى
اجزاء الكلام ما يتعلق بعلم النحو الاول لا يبعد له من جملة الغرض من علم النحو
لان العارف بما كما كذلك من عن النحوي ان هذا الى انه لا يمكن ان يعرف المقدم
ب اختلاف الاول او غير ما يتبع لان المعارف ما يتبع لا يعلم العرب بهذا الا يعرف ان
مكونه انما ان يكون معرفة اختلاف الاول واخره لا يتعلم بهذا فنزله واهل الغرض
يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب به لم تكن توقف معرفة العرب
توقفه على معرفة العرب فلو لم يتقدم معرفة العرب بهذا التعريف من نفسه
هذا من نفس عايب التعريف لا يجرى بالذرة وهو الذي يترجى الصواب من عدل عن
الشهر لا على ان الشرطية ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج الى تعلم للمعنى من الدور
قبل وانها وانما قال اشار بغيره باللفظ من معرفة العرب ان كان ليس
نفس التعريف فسادا لانه قد رويته تحصيل كليمه كبرى اخرى محلة للمصوب
لاستدراج يحد وج يكون المعنى من نفسه مثلا اذا ايز هذا العرب وفي العرب
مما يختلف اخره به ينع هذا يختلف اخره به وتولنا هذا يختلف اخره به
يختلف اخره به بين هذا العرب فقد صرف الكلام الى المحرم بقصد به في المقام واخرجه
عن ترويضه والانتظام فاشكل على نفسه لئلا يكون الصغرى من النتيجة المتفاوتة بالاجزاء
في التفسير والواجب ان لا يهوى به الى وجه الصواب وهو ان كان الحق اعم منه مقاد
العلم لئلا يكون من المعنى من الملازمة محال لانه افاد هذا الطويل من معنى
سيد ولدادم معصوم البيان في العرب والعجم فخر الله من استمع مقادتي قد

[illegible][illegible]

كان من المستحسن ان يكون على العمل بالاعتدال
 بدق من الامور او من الصناعات التي تختلف في احوالها
 التزميد والتجديد الاول ان يميل ان يختلف في احوالها
 العوامل من حيث كونها قاصدا للتحقق من الحقائق
 اصله في وقتها وفي بعض الحالات يكون في بعض
 والاختلاف في النظر والتفكير في بعض الحالات يكون في بعض
 فان قلت لا تنافي وان لا يجعل اختلافه الله بل انما كانا نقول ان الرأى باختلافه
 في العمل ان يطلب على اثره ما سألنا لا في الحقيقة بل في قولنا رايته والباله ابعاد العمل
 رايته في المصروف والامكان مختلفان في بعض الحالات انما انما في بعض
 رايته في بعض الحالات وقلنا رايته في بعض الحالات في بعض الحالات
 وانما في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 فقلنا في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 وما نحن من الذهب ليعمل الرأى وقلنا في بعض الحالات في بعض الحالات
 فقلنا في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 العوامل سواء في رايته او في قولنا الواحد اذا تبين ان اسماء العلماء
 في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 مع لا يخطر في بال التركيب من هذه الحالات في بعض الحالات
 الا ان كانا في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 عاملين في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 معقوبين في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 هذا وبينه نظرين في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 قولنا انما في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات
 ان العامل المعنوي لا يتغير في بعض الحالات في بعض الحالات في بعض الحالات

[illegible]

من التقوى والامانة على حدان بعيد عن الفهم به اه
 الاول انه لا يخرج من مخصص كل ما خرج
 الجارة التي لا بد ان يخرج الجميع بالحد للحد بقية وقية كمن يريد تطهير
 ولا بد من مخصص كل ما يخرج من مخصص كل ما اشاع على
 علة تارة لانه اذا خرج اعتبار الحد كان الحد يقال واذ البعث
 لولا ان كان على الحق والى ذلك ان يقول ان ليس له ما فيه اخر او حر
 فلا بد من ان يكون من اعتبار الجارة وهو يخرج من حرفه الماهية والمادة
 حينئذ من باقية ثم حواس طرفة واه وكالا بد من اخراج الماهية والحد
 من كالا بد من اخراج مجموع العاقل والنفوس من اخراج مجموع العاقل والنفوس
 والاعراب فان السيد وهو التمام بالذات كما يتحقق من اختلاف اخر اعرب
 وهو بذلك الشك حتى يبينه من مجموع ما لا يخرج المجموع من تدبير السيد والعرب
 لان استخدام المجموع على الابد ليس مما يحد به وبه فانه لا يحد الا في حد
 فقدم احصاء التبعي والمخرج ونسبة ليس للمجموع من تدبير السيد والحد
 الماهية من الماهية والنفوس لم يات بكلمة والنفوس من كالا بد من اخراج
 المجموع كاهي باخرج كالم الذي هو الرب القرب الماهية لاعتبارات الانس
 من يقع في التماثل فانما هو الاول الانصاف خرج من كالا بد من اخراج
 ما في وقاية ومن تارة يخرج من فوق لانه ما هو اواسم اريد بالحد يخرج
 فلم يخرج من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية
 هذا هو الاول ان الشاك من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية
 من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية
 الجارة ان يصح ولا يخرج من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية
 انه من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية من كالا بد من الماهية

[illegible]

الغالب لا لا نقاب وهذا باب الشيخ الرضا الى انه

ان الدال على الصفة بعد الموصوف والشيء

انما اخبر انما لدنوا والوجه ان تاخر الدال على الصفة لانه

لوصوف والا فرب ان يقع بعد الاصل

كلمة الكلمة ولا يمتنع ما هو اصلا

فقد دل على الحقيقة ولهذا

نعم بل شئت على ان لا يكون

لانه لا يطاق على الكلام

فانما سمعت قوله في كذا

انما التي فاعلم ختمه او كما في كونه

فانما او شبهها بما كان

اضافة الى الية واما حذره

فان كونه

او كونه لا يشمل كون الشيء

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

او كونه

في عمله ولا ينقص القاعده بالاسماء الستة والاولى هي المفعول

كوفها واسطرلين والمنصرف وغير المنصرف كانه في
ويعتبر منه بعده المنصرف او لم يمتع للمنفرد

في اجزى عليه الحركات الثلاث للامانة والاولى او هي الشعر والاسماء

الاعده غير المنصرف والاسماء هي الاسماء

ما هو في القاعده المفعول المنصرف

الفرع او الذي يمكن

هو في المكثر في ان امر

سبب احد من ان مراد في ان يكون

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

بأنه غير رتبة الخف الدول وهذا من بعض ثانيا

[illegible]

ما يفسد في الموالين والذين ظاهروا بها حتى والاولى من ذلك يقال
لغيره ما يتبع به الاسم فان تمام الكلام ينون التمسك والتمسك
ويوجه صالح للآخرين في اخره حينها من جهة دون غيرها من الاعراب فشا لا
الغيبية من جهة اخرى فمضى لا بدقة القول الامم كقوله في الخبرين حينها ما يعني عنه
هو كلام الشايع ويبدو ان العبد بالاولى عند المصنف لان الاعراب لا يكون
ان تكلفا بل يقتضاها لطيفت ليدرس في علم ان الظاهر ان جعل كلا
من الانشاء
منها ما كان ان يولد في الموالين والاولى من جهة اخرى فمضى لا بدقة القول الامم كقوله في الخبرين حينها ما يعني عنه
كان مالم لا بدقة يكون متوسطا وما احييت في كل واحد من الطرفين ان يكون المنتج او
غيره ولا يجوز ان يكون متعدد اجزائه من جهة اخرى فمضى لا بدقة القول الامم كقوله في الخبرين حينها ما يعني عنه
الذي هو مضاف الى الوقت اوضح من مجرد هو مختلف في الفاعل كقوله في الاول
والمركب من الاول فانما يضاف الى المظهر فمضى لا بدقة القول الامم كقوله في الخبرين حينها ما يعني عنه
يتكون من اربعة اجزاء يكون مضافا الى المظهر كقوله في الخبرين حينها ما يعني عنه
في النشأة من سكون واحدة من جهة وهو الجمع بانواعه سواء كان مفردا
او اذ كان اسما له يبين فيه وان كان المصنف ذكره في الجمع في شيء من قولان كان
اسما فذلك علم يعقل بالشيء المتسلسل به يعني ان اسما لا يتكسر في الجمع للملح
للفاقل من انشراح الملة سم وليس غير التركيب اجماعا في موالين المصنف
اعرض من صم المركب ولوحظ على مضمون لغة الله الملة السالم بين اوغلاها
اخوات عشرين بارزها ما يبرز على صوت جمع للملح ولديه وعشره
خواتمها الملاء بالاخت لثلاثها الشار لا تفرق وتمايزها السبع وبشرتها
تت فتر كمال دخلت انة اعلنت اختاها بخاترة اللفت للمثل استعارة عن
يبرز منه بملة الخلاء ولما سمع الحلاق زينت على اللين ولم يفتح على شيرت

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

والله اعلم بالصواب

1

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مقدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فيه ان يذهب من حيثها الى الله ان الله ظاهر الحق والوجود ليس فيه شيء من صفات السلبان فلهذا
انما ليس اسوي من غيره فيكون فعالا وهو واجب الوجود بالضرورة وليس فيه الا لوجوده والوجود
لا يمتلئ بالواجب البناء فاعترف في الله ان لا يحصل بسبب البناء وهو واحد والواحد
هو الحق ولهذا يقال في كتاب علم من العلم في هذه الاية اعتراجه لا اعتراجه
ولكن انظر في معنى الصفات عتقا اما لو كان تغييره بغير ما هو القالب وهو الحق
ليلا يكون ان العمل في المعنى ما هو اذ كرايا بانه في نفسه وقطاع اسم امر الى حق
ما في الاستحاج المذهب وهو كذا الاسم لم يعرف المصنف في هذا الباب الى العدل
لان غيره امر في هذا الكتاب في عمله واما استفق من البيان لشدة بينا بين المصلين
او عرف العدل والعدل له في معنى تعريف السلف خلاف الاسباب الباقية في العمل
بها والتابع فيمن الاسباب الباقية ما لم يفسر المصنف في عمله وهو كذا الاسم ما لا على
ذات حقيقة ما هو في معنى صفاتها لم يعنى في هذا الاجزاء بان يكون في الغاية كما اعتنى
بغيره لانه تعريف غيره وهو ما له على ان حقيقة غاية الاجزاء باختيار معنى معين لم
يعنى ان يسمي غيره اسم الزمان والكان واما ان التعريف بخلاف تعريفه فانها يخرج
تقوله وبعض صفاته فان هذا هو مورد ان دل على الذات وبعض الصفات لكن لم تدل
على بعض صفاته بل على الذات لكن لو قيل في هذا ان يرضى لكونه اسودا لم يمتنع ما لا الله
لم يمتنع في الاجزاء لعدله اذ غاية الاجزاء في جميع الصفات الوصف فان رجلا بين وصف فان
مفهوم رجله الصغر والمفاهيم شيء ما كثر في الماء لان سمي شق شيء ما له المبدأ واما
استبعاد من قال كونه منقيا الفياض شاملا كثر الماء والاستبعاد محال
ان معنى المحل في الحقيقة من غير مزية من صفات لم يخرج حدوث الوصف بالذات عن
العلية فالصفت الى اقبل ان منع صفات المحل في عدم الفرق بين المصنف
المكبر فان الامر في هذه النظر لا على التام في تدبير الذات ما اعتد مع بعض
صفاتها التي هي المحل والذات ايضا حررت بنسبة صفة ما لا يعنى في
منه شرط اي شرط الوصف فيبقى ان مقتداي ما لا يكون في العلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وقد قلنا باعتبار احتمال انما كانت وليها لم يكن سميها واكثر الخطا فيكون المذكر
 ولم يرد ابتداء النادرة هو الثالث لان الكلام لا يخرج طبع السلام منصرفه ولم يرد ابتداء
 فيكون الوسط ايضا استثنى للغيره. لكن وشكرا احتمال شرفه الصريح بالثاني
 وانه يتم منع لوجوه الشرط الثاني والبرهان من انهم من لغات ابراهيم
 تمنع لوجوه الشرط من بعد. وانما استثنى الصريح بالشرط الثاني لان غرضه المنع
 على ما هو المحقق منه قبل ان يرد منع صرفه عن شرا به خلا ينفرد فيكون منع انهم المنع على
 ما هو المحقق منه لا التخصيص لغيره المنع على انصرف نوح بل المنع على امتناع غير
 شتر ايضا لهذا الحكم ضعف قوله وقد تقدم انصرف نوح انصرفه فيبقى عليك ان
 منع صرف نوح من صاحب الفصل قال اول لان غرضه المنع عما اجمع عليه
 النحاة وسواءه البعض والكل منه فصح بان السلب لا يرد ترجيح ما هيا
 والوجه في تقدم انصرفه ان غرضه على ما هو المحقق عند جميع النحاة. ونافى عما هو
 المحقق عنده وان انصرفه لا ينافي في حق المتقدم. اعلم ان اسماء الانبياء عليهم
 متعدد من العرب الماستند على قولهم من هذه النحاة الفريدة كتاب يعتمد
 حقا وان يكون نوحا عليه السلام وليس شاكرا فيمنع من شتره فلا عجب
 ان يقتضي منه العجب. وقيل ان نوحا كلفه اختراع على ما قيل لكونه اناقا
 وكونه نوحا اختلافا. لان سببه نوحا معناه نوحا وصالحا وشيخا ونوحا
 - نوحا ولو لم يرد نوحا نوحا لا شجب فعلا انه جعله من بعد نوح ووزن شعب
 وقوله وقيل انه محتمل ان يكون من نوح ما قيل وان يكون من كلام النشأة والوارث
 جاب كلفه من وعمل مفردة او جابا الاول والعرب اسم قيل واواوه وقوله ذلك
 محتمل اشارة الى اسم قيل والى ولما
 عليهم والصنف والدرج هنا الصنف. ثم انه اي تمام مقام السبب في الامر
 تاشد ما ذكره بعيد عن الفهم. وفي الصيغة التي كان اولها لم تزل وهو ما اشار
 اليه بالثاني مع الاضطرار المثاليه على وزن مناعل ومناويل فيخرج منه على

محافظته. يبرأ من غيرها من الزوايا المثلثة التي يكون مدخلها من غير مدخلها كالمدخل. رتبة عليها
بهم لظهور ان الزوايا من الضيق هي بعيدة التكرار فيكون ان تحتها طرفة فان كان يكون
انها مسكورة اختصا او تحتها او في مكانها فيكون من غير مدخلها من غير مدخلها فيكون
لا بد ان لا يكون من غير مدخلها ان لا يخرج من غير مدخلها فيكون لا بد ان لا يكون
ولهذا سميت بعيدة من غير مدخلها فيكون ان في المثلثات التي لا يخرج من غير مدخلها فيكون الواحد
جمع الجميع انما المصدر في الجميع انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
يقال ان كانت غير مدخلها في الجميع انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
حرف غير مدخلها وهو غير تكرار فيكون لا بد ان لا يكون من غير مدخلها فيكون الواحد
تختلف انما في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
التي هي من غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
لا يكون من غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
بهم الضيق السليبي ويكون قاصر او في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
لقوله الثالث بالثاء وقوله غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
ويل ان قاصدا صفة لا يخرج على قولنا في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
فانما بيتين في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
ان القاصدة الحارثة المتحددة او اللاحقة او الشديدة الاكل وانما اشترط في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
منها كغير جليل يجب ان لا يكون عليها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
لانها قريتا في الجميع وولنا في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
انما في جميع حرف بيت فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
انما في ان المواد بالها اسمها يكون في القريتين الخمس والواحد بخروج في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
تتمر فاشارة بقوله والاحاطة الى ان لا الشبهة في قولنا في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها
ان نزلت اننا في غير مدخلها فيكون انما في الاول كل جمع فاعلم ان غير مدخلها من غير مدخلها

ایضاً

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاسم على وزن فاعل من وزن الفعل كانه لا يتغير من وزن الفعل على وجهه خارج في
 تخصبه مع ان الشرط على اليمين ذكر الشرط وفكلك لان المتبادر من الضميمة الى الفعل ماله
 زيادة نسبة الى الفعل فلم يبين من الظاهر ان هذا كذا الشرط لكن يحتمل ان قوله يبين من اوزان
 الفعل فاحص هذا التعميم لان هذه الوزن المشرك من اوزان الفعل شيعة من اخصاصه
 بالفعل فالله في كون الاسم على وزن فاعل ثبت بالفعل في غير وزن الفعل كونه الاسم على وزن
 فاعل لان الوزن ليس محدد بل كغيره من اوزان الفعل والاسم في وزن فاعل واولادها على
 على هذا المعنى فان قلت في زيادة جعل مطلق الوزن في الفعل يوجب ان يكون شرط ما يشبهه
 ان جعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تأثيره في لا يظهر في غيره لان زيادة
 نسبة بالفعل فان زاد على كل نوع ان لا يوجد فيه وزنه من نسبة الى النوع الآخر قلت
 ان رعاية المناسبة بين الاصناف في كون كل واحد من الشرط وكان الاصل في النوع الاول
 يوجد فيه من نسبة ما يقع في الآخر كذلك الاسم في النوع الثاني فيسقط النوع الآخر فان كان
 بين النوعين اللفظ مطويعا لغير المتأخر عنه بزيادة ما جعل شرطه في النوع الآخر محققا
 شرط تأثيره كما هو في بعض ما يقع في الفعل . فيكون لا يوجد في الاسم العربي الاستقلال
 عن الفعل مستعارة الالف واستعارة الشيء من احد لا يجمع اختصاصا مستعارة بهذا انك
 ان جعل كثر قبل اللفظ خاص فيستفيد منه المواد بلا تسمية هذا المقادير الغير
 وهو بعض المراد او غضا لا والمقتضى على ما في القاموس والمناسبة في الفعل ان يكون
 على منقولة لجميع المراد او غضا لا والفرد في غير الحايه وكان له فيها ما يشاء في كونه
 ولا يلزم ان العمل بالعلم والافضل ان يكون للعلم بالعمل في شمره واما مجهول ككذب
 فيكون له على تقديره على ضرب مع كونه لا شاع في الاز العمل لضرب من على نفس العلي
 ويشترط تحقيق اسمية فهو اول بالتقديم . وكذلك يلزم في القاموس من حركة ومضاء
 الفعل في ما فيه اسره وجرب . وهو موضع في القاموس في ماسدة وجعل خاء
 المعنى جعله اكبوة . وخضم لوجه القاموس الخضم الاكل او باقضي الاجناس او
 ملائم بالبول او خاص بالشي الرطب كاختفاء وخضم كيقم لجميع الكثير من الناس وبلد

وبأنه وزن أو اسم للمعين عمرو بن قيس وقد ثبت على القليل لكثرة الكلام
 وشتم على الخرج بالشام في القاموس شتم كقيم وكلف وعلى اسم بيت المقدس منع
 بالجر من باب الجرأة ثم شليم فأنشأ على البناء على غير شخص الفعل على
 بناء الجمهور فأنشأ على البناء على الالفاظ قليلا فطرد بالهروم وهو العمل لغة وتقول
 ورثتم معنى الاستح وروى على القليل مع أنه أول باب ه إلى معنى شىء مبني
 والتغير للدلالة على العمل كاعتل في شمس شخص بالضم وروى اسم ه وسته وقيل من
 ه خويز بمعنى اسرع وإن كان على العمل إلى معنى اسم لنفس قليلا كما في قول
 ولم يذهب إليه من جهة البعض النجاة هذا لا يصح وجها للتقدم بالبناء
 للفعل وإنما وجد شرط الاختصاص بالفعل أو الزيادة في ذلك البعض ومن كان
 الوزن الشريك عنده سبب مطلقا وحسن من غير النقص فذهب إلى أن الوزن
 الشريك عوض شرط نقل اللفظ من ر إلى الالف الاسم أو يكون غير شخص بصرفها
 التسمية المختص مع أنه يصح أن يكون مانع خلو لأن المختص ماقى أوله زيادة كزيادة
 لا يحتاج إلى اشتراط عدم قبول التاء بليج جعل أو مانع خلو لغيره كقول
 وزن الفعل لجعل الزيادة في أو الوزن محار عطف قبل الرعاية ظاهر الضم أو
 أول ما كان لجعل حقت "بج محفوظه وصرفه الصرع من الطاهر أي زيادة
 حرف رعاية ظاهر الزيادة أو حرف زائد رعاية كما هو اقرب بظرفه الأول
 منجوز بابتين إما في الحال أي الأصل كما في حرفي امر صغير الأرق ولو
 تصرف في الوزن بما يخرج عن الوزن مع بناء الزايد فيصرف أي حاله وزن
 الفعل فيه نشر على ترتيب الالف والحال من المضاف إليه لا يمكن حذف المضاف
 وإقامة المضاف إليه مقامه فالحال أنه إذا صح قولنا أوله زيادة فهو من قبل واسع
 مله أي بهم حنيفا قياسا بالاعتبار الذي اقتنع من الإصرار في قبل أراد
 عدم القول بحسب الوضع فلا مرد للنقص بأسره ونحن يقول كيف يسند عدم العبد
 بكونه قياسا إذا الفرق سيزم ذكر الاسم ومن يشبه بالتأخر اختلاف القياس ونادرو

واذا القياس الفرقان تصفية كاذبة ويزعمون ان شرطه ان يكون نصيب العبيد
 لهم بعد ان يبيع اذ يسمى البيع اذ يسمى به لا يقبل انشاء فلا حاجة الى دفعه الى بعد
 عدم القبول بقولنا فيما ساء انما يحتاج اليه لصحة قوله انما ان افترض ان بيع لعدم اصله
 الوصف ومن ثم امتنع احر قبله وجوه الشرط للامانة وجوه الشرط لم يثبت وجود
 الشرط فهو يثبت من انه امانة لا يثبت الحكم في ذلك انما يثبت بعينه يثبت الحكم وما
 بعضه من العبيد انما لم يجعل هنا بل في الحكم بامتناع العبد من الامانة ولا يجوز ان هذا الاشتر
 بسبب الحكم المذكور وكيف اذا لم يكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يصيد الحكم
 بان ما اول واحد من الجماعة المسماة بالجماعة ما فوق الواحد فلا مرد له
 لوجب ان لا يسلك لشرك بين اثنين والمعنى ان اوليهم من المسلمين المتدينين في هذه الزمان
 بهذا يسمى بغيره قوله وتحدث من الجماعة المسماة ببعضهم في جملة الجماعة الى قوله
 صادقة قوله بعد من الجماعة كالمعنى بعض الطن وقوله لا يبيد به المصلحة اي هذا التهم
 من مائة اللام للعد الذي هو في كان هو وضع ان لا يصح في يده ما يجب ان يملكه عليه
 في هذا المقام ولم يسم له احد ان الله بالنسبة اليه كما انما قالوا في لا يصح تركه فانه
 اذا التكنة الحقيقية ما وضع لغيره في لا ما لا يثبت به في معنى مجازا او يحتملها
 عن الوصف المشهر صاحب به لو اول الوصف غير مشهر يستلزم ضرورة ان لا يفسد
 بالمشهر لا كغاية بالمشهر من التاويل للاتبين اي لغير من بين بعض ظهر من غير
 ساء بل في ضمن سان اسباب يمنع المصنف وانما فيها ولذا الجواب عن على من ولا حفي
 عليك ان كلامه بل يصح ولو لم يملك ما فيه علمية مؤثرة انما انكر صرف لانه اذا قدر في
 بوجوب او على يجب ولذا لاتبين الى المكان وانما استثناء ما في
 من الاستثناء الاول اي استثناء من مال الكلام لانه لا ياول قوله لا جامع مؤثر الا ما
 شرطه غير الى لا جامع غير ما هي شرطه غير وقوله لا العدل ووزن الفعل مستوفى
 المقوم الذي هو مال الكلام ولو قال لا جامع مؤثر غير ما هي شرطه غير لا العدل ووزن
 الفعل كان اظهره انصر كما ان لو قال انما هي شرطه غير والعدل ووزن الفعل وليس

المراد ان المستثنى مستثنى بعد مقتضى الاستثناء لا قبل مقتضى الاستثناء
 بالظن من غير ضرورة واحدة فانه بعد مقتضى الاستثناء لا قبل مقتضى الاستثناء
 لا يكون مقتضى الاستثنى وليس معنى الاستثناء ما لا يوجد في مقتضى الاستثناء
 اذ يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام باق يكون في معنى كمالها بعد العملية للضرورة
 فوق شرطية لا العدل ووزن الفعل فان الظلة تجامها ضرورة قبل اختلاف
 الخافضة فانها للظلة مع العدل في الاستثناء غير ضرورة قبل العملية كمثلث ومثلث
 فترى اكثر الخفاة الى المضاعف لان العدل تابع للوصف وقد لا بالعملية وذهب
 جماعة الى اعتبار العدل بالوصف وأشار قولهم الشرح الذي هو احوار سبويه من
 اخر مجمع وانجواته اعلموا الكونيين من ضرورة ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في ما
 العملية مع العدل انما الخلاف في اختلافه في العدل بالوصف اي
 لا يوجد شيء من ال مراد بالوصف في مقتضى الاستثناء وبين احد ما في مقتضى الاستثناء
 فانه لا يجوز مبالا في مقتضى الاستثناء ووجه ذلك جمع الجمع في مقتضى الاستثناء
 معانصة الفصحى وانما من فصحى والاولى ان المستثنى من شيء ما اي لا يكون مع العملية
 شيئا مما لا احدهما المنفرد من الآخر كما يلزم الاستثناء التثنية لان المستثنى منه
 شيئا مما من المنفرد من الآخر والتجمع مع الآخر المستثنى احدهما المقيد بالوصف
 ولا يفراد وان المستثنى منه سبب الجمع للصرف لا يكون العملية الموفرة شرطية وهو
 يشمل مجموعها وكلاهما له في السبب عليها لان التجمع سبب تام وكل واحد
 ناقص فاذا انكسر الغير للصرف في الشرطية ممنوعة انما يقع القضاء بسبب
 لو لم يكن السبب الاصل معتبرا لكنه يكون الوصف الاصل معتبرا فلو كان العملية التامة
 اقوى من معتبره بعد ذلك لان يقال العملية لما كانت ناسخة باعتبار السبب الاصل
 الذي لا يوتر ويعد في الكلمة حيث نختار اعتبار الصفة لم يعتبر بعد ذلك
 ومن هنا علمت ان قولنا مخالف سبويه لا يخفى يصح ان يكون جواب السؤال يتوجه
 على هذه الشرطية من انما يلزم التفاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة اصلية

اعلم ان اعتبارها كالوصفة لا حقيقة حقيقة اما اذا كانت محض نية يصير نية وال
 العلة فاعلم ان الكلفة على سبب واحد او بالاسباب واجاب بان هذه النية انما تصدق على
 قلة السببية وقول لا الخش اقرى والملازمة منه عليه وقوله فاذ انكر في بلا سبب
 او على سبب واحد فاعلم ان السبب فيها احد سببية العدل ووزن الفعل
 ومنه نظرنا ندفع على سبب واحد فيكون على انكرا كما سيصرح به الشارح
 اسبق منه سبب من حيث هو سبب فيجاء به بشرط ومنه من الاسباب الاربع المذكورة
 فلما وان كانت محتملة على اذن محال ان لم تكن بكسرة بن لقطع النون
 على ما في القاموس بل وان اردت ان تصح بكسرة بن بناء على جواز وزنه فيكون
 ونحن نقول ان كانت في المقام سميت مطلقا تصحت لظهور صالفة في شدة الخوف
 فتجرت بامر كل صاحب بالصحته ولا يمكن له حفظ لسانه من العطش فثبت الاصل
 فاصحت غلة المعدول والمعد مع اللقص بانها تسمى كسرة ومعه ذلك بينه
 وزن الفعل لا ما ذكره فقوله وانما قد عرفنا بتقديم وفي القاموس
 الاخفش في القاموس سبب هو المفاخ وهو ثوب من ومنه سدونة او اجماع ثقب
 امام الخاتمة عمرو بن عثمان الشيرازي حمله على هذا مني على جعل الاخفش منقولا
 وهو المرفوع لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ حجب اللفظ فاما ما ذكره
 ظهور كون اعتبارا مفعولا له فيكون مفعولا وان كان غير محقق بحسب الظاهر
 والبلغ بعدا عن مقتضى الظاهر لكسرة وهو من اسرار البلاغة فان قلت وقع الشبه
 عن سبب واحد على ان المرفوع عند قول سببية ثلث وقع الشبه لا يدل الا على ضعف
 تشبهه وكون المرفوع عند قول الاخفش من الاوضح في درجة لا يعرفه تشبه
 في انصرف نحو امر على ما لا يدور العامل في المثال او المفعول على ذلك في المثال
 ما اضيف اليه كما في قوله نعم وانبع ملة ابراهيم خيفا ولذلك الفعل التفضل
 ونظرا لاجل هذه الظاهر من ان مثل امر حتى صار فعل اسما اي كالاسم في المثال
 عن الحقيقة وان كان مع من فلا ينصرف بالاختلاف اشارة الى انه بعد تغير امر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عجب لا يجهل ان يقع فيه ادب كيف ومن لا يجمع قوماً فقل ما خلق الله
 الصور لا يوجب لانه لا يجمع فيه ان يقال المقصود بجمعها انفسها من غير
 مع جواز ان يكون في حرف مخلوقاً لا يجرى ولو قسست ما لا يفرق بين
 تحت التثنية فيقطع السلسلة ويقع الاستنباط ان المراد جواز ان يكون
 مدحولا في عمل انشؤن كوايضا في هذه الرئيس فان منه القصر على المدة
 فتنه لون العاء لعمد المفعول به ولا يجمع كونه المفعول لا امر لغيره
 والمفعول اما يلقى في حرف من الماد في لايضا دعوى الجواز فانها تفسر
 توسعها يجب عند التثنية تقدم الفاعل ان كان المفعول بعد الاول يجوز تقدم
 المفعول لأمع الاول ويجوز التقدم مع الاعمده كالنحو جاعده من النحويين
 والطائفة كان باره اللين على انه لا يوجب السكاك ان المص على وجوب تقدم
 المفعول وان كان يكاف في التثنية فيقول المراد ان يلقى الماد في لايضا في نفس الصور
 حمل الباء على طرقت التثنية للتمسك بجمعهم لانه من عمل قصر الصفة في
 تمام افعله عدوله في اصل مع مانع عن العدد لولا يجوز العدول بالذات ومانع
 عن الاصل فضلا عن جواز مانع من العدد لانه من اتصال الفعل بجمع
 محوز له سر يكافا فان فعله فيه ضمير متصل لانه لا يوجب تقدم المفعول
 بقوله وهو غير متصل وانما تقرر الفعل ومع ان قال الشيخ الرضوان في هذا المقام
 الفروض متبدا لا فاعل المطابق السؤال فان جعله اسمية وان اسأل عن القيام
 لامن الفعل والايتم تقدم السؤال عند ذلك ان تعبدا دعاء المجاز من ان حذف
 الفعل انما يكون عند قرينه على تعيين المحذوف وليس هناك قرينه لذلك لان
 المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون جمرا مبتدأ لا يتقدم لغيره
 حذف الفعل التمهيدية بحث وهو ان حذف الخبر حقه المناسبة بين السؤال والجواب
 وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يرجع عليه الى ترى ٢٣
 من جوارى عبارة المتأخرات من السلسلة من الحذف في باب الاجمال على شرط

منع

في الجواب عن قوله
 في الجواب عن قوله
 في الجواب عن قوله
 في الجواب عن قوله

الغفير زيد و فوج والاصل على زيد لان الجاء يتعدى على الكثرة بخلاف
الاستعمال ونقل عن معارف الروي قد سوسه ان زيدا قد عرفت ان
الجملة نداء مقترنة وذلك لان المتناهي في المقام ان يدي عن التناهي والمحظ
تخرج منه فلهذا سبب من تلك ما يريه الناس بان سكي عليه ما وفي كنهه انك
ما وروية كلوا جميع ملحقه فلما خرج ملحق لان الملحق هو المفعول واما متعلق بـ
ما من سر على الحاشية وتعلقه بـ المفعول مما به سادته الشعر لانه لا يرب
الضارع ناسي الى سبب سبب الاحتياط منه هذا في ثروان احد من الشرب
استخارك اني حذف وفسر اما بقس المجزأ في اي ما يبرم منه معناه نحو قوله
انفجر صبره او التقدير لو ثبت انهم صبروا لثوب ثبت رضاء ان العار على البنية
التي جري عملها من وذلك فيما بعد لوجه مجزأ هو ان الشرط او التثنية
نظر ان ما ذكره المتابع انه لو ذكر الفعل لمصار الفتح شوا الائم وثمة رفا
مهما لاحتمال هذا الحذف بالفعل والقامل بل بحذف اي كلام كان اسما او فعلا
فقد ارسله لا مركبا من المفعول والفاعل ومن الفعل وجميعه تعلقاته
دون الفاعل وحده وان يوجهه ثم قام في جواب اقام من ينفعه
قيام ما يورثى موداه متفاد ومن دفعه بان حذف الفعل لا يكون راجعا بدور
ما نودي موداه بخلافه في ان يجب بالترام اليه موضوعا وانما قد راجع
العملية قلت ان يندون جملة اسمية تينا كد فيصل حوا بالفتح وكان في
لكون الجواب مطارة السؤال ولان فيه تقليل الحذف كالاخفى بل
الواصل ان اذا التنازع يجوز في غير الغفر ايضا ان ينبغي ان يخص العاملان في
المصدرين نحو الحق من رب وتقل زينة فانه لا يصح فيه قطع التنازع عن مذهب الجمهور
والكونه ادلا للضم للفاعل في المصدر والاخفى عليك ان اول مقام بالبشر على ان
اراد الفعل العامل قوله والاصل ان لا الفعل قد يقع في اكثر من ضمير انما
على اقره ان تب التنازع ونحن نقره كذا الطعنين اقتصار اعيانهم الاكثر اعما

على ظهور المقاييس فيما هو لا قبل
معلوم للفعل الاول اذ هو مستبعد بمثل الثاني
اي مستبعد قبل وجوده لا يكون فيه محتمل لان العمل السابق وجوده لا يمكن
ان يتابع وبعده وجوده لا يمكن ان يتابع في الحدة ان العمل الاول قبل وجوده قد
يدان استحقاق الاول قبل الثاني لوضع التتابع لعين اعمال الاول لان اسمها تارة
قبل الثاني مع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وفيها فرق على ما يفقد
نكي ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع مع العلم والكل واحد منهما
ولا ينفصل احد التتابع بحسبهما الزايدان مطلقا او مطلقا في تناوبه على
اعتقاده لا يمكن الا لكونه مع العلم الواحد منها لا يمكن وقوعه مع العلم والكل واحد منهما
اراد ان افاده وتنبه كتمان لا يذوقه حتى يمنع شي منها صحة وقوعه مع العلم الثاني
ومنه قال الماده انه يجب كونه مع العلم الواحد مع وقوعه في ذلك الموضع في تناوبه واقع
في ذلك الموضع لا يمنع ذلك وقوعه في هذا الموضع وانما يمنع مخالف الفعلين ولا يمنع
انه وقوع مضيق التتابع مع ظهور سرعة التحقيق واما العلم المنفصل الواقع
بعد ما نحو ما ذهب والزم الا ان هذا مقصود عقل اتمام او قاعدت فان اتماما
قائما بتتابعها كانت ويكون قطع التتابع في الواقع على من ذهب الكونه والبصر بالكل
ولا يخفى انك ان يامام مع استتار فاعله بنائه في الاول ليس بهذا في الكلام حتى يكون خيرا
له منه صفه واقعد بعد عرف الاستفهام رافعه لغيره في العلم في مقصود حمل التبدل
فليكن هذا على انك منكم حق المحتاج الى نفسه مستبعدا في سلبه من لا يمنع ضمها
ولان انما هو الحكم لا يمنع اضماره في الفعل الثاني وان كان قد سقطت عنه في الفصد لا
عقلى التتابع فيها بعد الا بما هو مشترك بين الطرفين والضمير لضم التحقيق معناه واما
في ما ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه تكرار المتتابع في ذلك ثم يقطع العلم
كذلك فغنى قوله لا نظرات القطع عند بهم الاضمار ان طريق القطع فما حقق العلم
العرب الاضمار بحسب ما دى الراد وهو يمنع لما عرفت فان قلت بل ليس في غيرهما
سواء السراي بينهما لتلا بل يطلع السراي على ما هو طريق الكسبي في علمها تارة

وحتى قوله وانما على مذهب غيرهما لا يمكن فتشده انه لا يمكن على ما هو عليه بل
مذهبهم ان كان قطع التراجع لا يخفى عليك ان الكسائي قد تجاوز ما جعله من هذا
لجهد القائلين انصار الفاعل. والثالث عند احوال الاول لانه سيعبر حذف الفاعل فيه سواء فعل
اول او الثاني وما ينبغي ان يفتقر عليه ان قطع القياس في ما ضرب واكرمت الالفاظ عند
تجدي بالكرار تقول ما ضرب الا انما وما اكرمت الا انما فتدعيون الفاعل
بما ان كان كانت الجملة جزءا واعترافا ان كانت الجملة مقيدة فجزءا وقوله فان اعلمت
ثم ثل ان كان له ولتختار بالواو على ما ذكره الفصحى وقوله فيجوز ان كان بالفاء على ما
يختار الفصحى ومفعول ما لم فيه فاعله اعادة الفعل في الفاعلية كما في اصطلاح العز
اولا رادة الى مذهب فصحى او كما واما داخل في المفعول. وفيه ما قد كثر قوله في المفعول
انما يصح بظاهر ان كان المفعول لتقدم مشترك من المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم في
فاعلية حذف الظاهر فلا يخفى ان ما لم يسلط عليه المفعول وبعبارة اخرى
على اشتراك لفظ المفعول في اشتراك الظاهر من خبره من الاسماء الخمسة الا ان يقال ان اشتراك
المفاعيل في اشتراك المفعول لا يثبت اشتراك في اشتراك المفعول في اشتراك المفعول
وليس بهذا اعتبارا ثالثا من لا تخرج لان المتشبه على قسمه مقيد بالوجود فكان قد قال
الشارع من حيث ان قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من الشارح
بل اجتماع قسمين وهو روح عن الاسم ومن لم يسلط لهذا مع وضوحه في قوله هو اسم
فما ان قال ان الكلام في السادة اسم واحد فامد له افراد ظاهرة او مكررة اسم
والخفي ان
والشارح المذكور عن بحث السارح لانه ليس تارة عن ظاهر
واحد بل في اسمين بغير قد يكون شارب الفعلين في هذا على ما لم يمتنع وعاد في المثال
والعامل له وهو مفعول المفعول وهو الاستبعاد عن العبر الواجب الى انصاف النفس
كما يتبادر ومنه ان الضمير يعمل ولو رجع الى المصدر في قوله البصريون لم يقل ان الخصال
اعمال السادة فالكون فيهم مع انه اخبر وعبارة في البيان او قد لانه لا يعلم ان الخصال
عند انكونه الاول لا خصال المساواة لقربة اي تم به مساواة الفاعلية

[illegible]

علة الفضل لابد وان يقول او الفضل الكثير من الفعل ومفعوله الذي هو الابد
له في الجملة انه قد قيل من الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار والتكرار او التفسير
والتقدير والمقصود الاختصار من التصريح واخفاء ما هو لازم من التبع على
المذهب المختار والاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالذهب الى الجملة
ولم يحدده وانما جاز حذفه للتاليين هم فان قلت كان المختار عدم انحصار المذهب
فما يحتاج اليه من سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختاراً مطلقاً بل انهم يبيع دواعي
الى عدمه وان كان الذكر مختاراً مطلقاً والحقيقة مختارة مطلقاً والجملة الابد
لكون مختاراً من غير ايدى الاصل وهو مختار ذكره وتكرره في التبع والجملة التي
تضار واحد مع امكان الاضمار كما ذكره في الوجه في السندى ويتفكر ان ارادوا
بالتبع المختار مع امكان الاضمار فمفسد وان ارادوا ان لا يحسن ثم تلاوه به لانه
يبيع اي اشبهت على المختار وصلقت على غيره لان يبيع مانع من ذلك كما هو المفعول المختار
لذلك كما هو قول القائل المختار هو لانه ان يبيع مانع من ذلك في الاضمار جميعاً
ولا يخفى ان لا يتصور البناء في بحث لانه انما يتم امتناع التبايع لونه في التبايع او التباين
انما ثبت او التباين كما انه لا يطبق في النطق ويحتمل ان يفرق بين بل هو مع افراده يبيع ان شئ
فيصير متابع العقلين المختلفين فاللفظ في الشرح والتشريح في مطلقاً افراده ان يخطب احدهما
ان يكون مطلقاً مفعول يترشئ به عن افراده فيطلب للآخر ان يكون مفعول يترشئ به عن افراده
ولما استدله الكوفي في قوله ان يقول لا يجوز ان يكون من باب افعال الا ان لا يتم
كله على الوجه في حذف المفعول لاننا نقول في حذف المفعول ان كسار الوزن هذا
ولا يجوز على باب الابدان في التفسير الشهيد شيئاً من اجواب اما الاول فلان اعاد الاول اريد
عن من يدعوه سواء حذف المفعول او لم يحرر البيت شاهد له وشهادة مع حذف
المفعول الثاني اما الثاني فلانه اذا اراد ان يثبت على التباين ان يكون الضمير دواعي في
حذف المفعول على المختار لاستلزام عدم الشيء لادى مبيته وكفانه قيل من المالك
وبه متطلب التباين في كل منهما اما منافاة الطلب لعدم الشيء فظاهر اما انها

فليقر أن النصب وقراءة اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 وكذلك في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 هذه اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 يكون المفعول الأول في هذا الباب مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً
 اليه شيئاً لشدة مشيئة الفاعل في تحقيقه إن تقاضى كان المفعول به تمام معاً التام
 كذلك عن المفعول به تمام مقدم في السناد الفعل للمفعول به لأن الفعل للمفعول به
 وضع على ما يقع على الشيء في السناد إلى المفعول به وقوع الفعل عليه بغيره من
 الشبهة والتمساق وجد المفعول به لا يقع التام في مقدمه لعدم جواز اجتماع
 التام والشبهة وهذا يقتضي أن يكون المتحد في مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً
 لمجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً مجزئاً
 في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 وفي غير ذلك من الصفات وكذا في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 ولم يقل في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 الزمان والطلاق والكان المطلق لا يصلح أن لا تمام مقام الفاء في اليمين في اليمين واليمين في اليمين
 عليه على ما قيل ولا يصلح أن لا يكون تمام من مفعول به تمام فائدة الاهتمام مقام الفاء
 بأن يقع ضرب شخص وكذا المفعول به واسطة اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 لأن معنى الفاعل عليه ينبغي أن يكون المفعول به من باب أعلت أو لا تلت
 العالم والكان المطلق وفي بعض النسخ منه لا يوجد اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 استنبط من اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 بينهما ولا يشترط أن يكونا باي وجوب تمام في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 في غير المجزئاً بالعكس بل وجوب العايد في اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين
 حين تعريف المجزئاً أن يجعل من مسائل اهتمامات على المفعول به لا يميز من
 اليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين واليمين في اليمين

الفرد

التعريف اقام هو وزنه قار تا حين ينزل مع سقوطه في البحر فيستريح عليه ولا يجب
الصفا بان يكون من جنس واحد لان يكون متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد
عز صامح لان يكون متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
ان يكون متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
ان يكون متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
على ظاهره ان لو كان متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
ان كان متبايناً مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
انت عن التسمية ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
سواء ما جنس هو المتباين او المتساوي مع ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
لعدم ما يشبهه به في شكله ايضا او لانه اطلع الشمس على ما هو عليه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
متبايناً او لانه كان من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
يفتح في الاخير اقام ينزل في كل يوم من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
في تمام وجوب بان قام به من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
متدا بالمره لانه لا يمتد على خلاف اصله من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
متدا على خلاف اقام ينزل فان الفاعلية تشمل على كل من قام به من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
وكانه متدا يشمل على تقديمه على خلاف اصله فلا يمتد على تقديمه من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
الظهر لا يقتضي ان يكون من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
لاننا من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
والمشقة على الاستفهام يجب تقديمه على اصله من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
المرور على ان زيد اقام على خلاف زيد اقام تمام او لا من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
ببسم اسم حقيقه جرحه عنه اخرها فعل الماضي ضرب وان لم يد اقام من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
او كما تدعيه الجنه لانه لا يمتد على اصله من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد
بان من جنس واحد من جنس واحد من جنس واحد

[illegible]

143

ويجوز فيه ان لا يخرج من حيث ان لا يضر به ولا يتكلف ان لا يجمع في
 مع ولا يراه القدر لا يجرى باب الخلق في هذا القليل له وهو الصفة
 الام عن العوالم المظلمة من ذلك في القسم الثاني من المبتدأ في بيته اليه في كافي
 وقم بلاه من المبتدأ وهذا المبتدأ بعينه عامل في الخبر لا يقتضيه المبتدأ والخبر لا يسمو
 كذا يستفاد من الخبر في كل عبارة الشارح على ان هو خبر المبتدأ لا سناد المبتدأ بل هو
 ومضى بالمبتدأ نداء بهم فلا يخفى ان الخبر في المبتدأ صامق وما كان خبره لا تعرف الصحيح
 المبتدأ عن ان من كل القصة لان المبتدأ ذات والخبر حال هنا انما هي كليات لم يخرج
 جعل الخبر خبرا ويجب ان ياؤرها وان في هذا مسمى به في الخبر ان حكمه ان في الخبر هذا دليل
 حارة اننا على ان ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان لا ينبغي ان يكون العامل عليه
 تقديمه على الفعل انما ذلك لان من مفعول في الخبر عامل ورتبه على العامل التقديم
 وذكر العامل الذي الفعل والدا في مقدم على ما لا يبدى حارة وانه زيد والخبر
 في صفة فاداره فيام زيد خبره لا يخفى لان المضاف اليه المبتدأ وان شئت انضاله بالمبتدأ
 في وقد جاء في الكفاية في باب المبتدأ وصحة الخبر وقد يكون المبتدأ نكرة للخبر
 ان المنعوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ القديم وقوله اذ كان المبتدأ مستملا على
 ما لا مصدر الكلام الى آخر ما بحث التقديم والتأخير واعتد به ان تقدم به في التنكير
 وحيلة على همه بحث التقديم لجمع بين اصوله التثنية القديم وتعرفت المبتدأ ووافى
 الخبر اذ جاء على اماله التعريف بآية او كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبتة على
 احواله الا فراه بقوله والمجي قد يكون حيلة ولو وقف بعض ما هو من أصل التقديم على
 معرفة بحث التنكير والمجي الحيلة وانصد رشيقة بانه قد لا يندفع به لا يمكن الجمع بين
 اصل القديم من الاصلين بالخبر ان اذ انحصرت بوجه ما يقال المصنوع ولا واضح
 يتخصص مثلا لعبد من الخ وقد ان يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارة
 فانها لا تليح اذ انحصرت بل اشتركتها فقرب من المعنى التي هي منافية
 للشركة غالبا فلا يرد ان من دخل السوق دخل صوتا فله الشك في غير ما حدث

كونه

نفسه

150

الكلية وهو ان يجد على ما في الصحيح . فليكن جزاءه لا بالقيسة على ما في الصحيح
بالقيسة عليه من غير ان يكون له في الصحيح ما لا يكون له في غيره من غير ان يكون له في غيره
الحدود والحدود في حيث يبين في حيث يبين . فيقدر ويضيق في قدره على ان يكون له في غيره
والاولى نسب حال هذا العلم والاولى العلم انما لا يتقل قال تعالى فانما يكون له في غيره من غير ان يكون له في غيره
به انما هو انما استعمل في بيان معناه وما اذا استعمل في بيان غير محتاج قال تعالى انما يكون له في غيره
بالقيسة . وهذا انما في صحيحه لا يتواءم في بيان اصل التركيب ولما اشار
المعنى التبيين في تركيب مفهومة من غير حاجة الى التبيين في التبيين . فمن ما يذكر بعده
منه في صحة استفراة في الدار او في غيره ان قايمة رجل من ذلك ويمكن ان يتقدم بان
في انما هو في غيره . واعتبار في الحقيقة ان الاصل ان يتقدم في صحة التبيين في غيره
هذا هو الشهور في بيان النفاة اما اشارة الى الحكم بان النكوة يجب ان يتخصص في
يقع متدا في غيره . له انما بعض الحقيقة من غيرها في غيرها . اما اشارة الى ما ذكره
تفسيره لا يمكن عليه في غيره . والعوض من غيره في غيرها من النكوة في غيرها . في غيرها في غيرها
في غيرها في غيرها . فان جميع اليه ان كانت تلك المزايا . وفي غيرها في غيرها
منه في غيرها في غيرها . وما ذكره بعض المحققين في ان النفاة لا يمكن ان يكون
لا في غيره في غيره من المقيدين من الحكم على النكوة . ويظهر ضبطوا في غيرها في غيرها
لكونه على بصيرة ما في الحكم على النكوة . ولما كان في غيره في غيرها في غيرها في غيرها
في غيرها في غيرها . فلا يصح حصر المصطلح فيهما من اسمين او مغل فيهما . اراد ان
يشترط في ان غير المتبداء قد يقع جملة ايضا في المتبداء من الجهل التي لها من غيرها من غيرها
ومعروها في سبغ الخبر والحال . والمضرب والمضرب في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها
واذا والبايع لغز . ولما عرفت في غيرها من الاعراب والجهل التي لها من غيرها من غيرها
ايضا حصرتها في سبغ المسألة في غيرها . ايضا كما هي في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها
والنفس في غيرها في غيرها . انما على غيرها في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها
واختاب بها القسم والواحد جوابا لشرط غيرها . مطلقا كلوا ولا في الوكيل او جان

لغيره

والطريق في تبيين هذا الدليل هو زيادة الحاجة الى ان يكون له في نفسه فائدة فقلت الطريق يمكن ان يكون
لا من غير ان يكون من غير ان يكون له في نفسه فائدة فقلت الطريق يمكن ان يكون
والاصل في الخبر الاول هو ان يكون له في نفسه فائدة فقلت الطريق يمكن ان يكون
معنى وجوب مصدر الكلام هو معنى غير الكلام كالاستفهام والتعجب والتوبيخ الخ
وهذه بعض النسخة في كلامهم فقل في هذا خبر لا يفيده من سماعه شيئا من قولنا لا بأس
في الاستدلال بالحق من غير الاستفهام وانما يجب منع كون منكرة ولا يجوز كانهما اشار الى
الانحراف الى هذا المعنى حيث قال فان معناه هذا انك ام ذك ذلك ولم يقل فان معناه ان يجل
او انك كذا في قوله وهذا معناه سبويه فصار من رتب برجل افضل من ابره او كانا
متساويين لو ان في ذلك قوله ان كانا معا فبين لك ان الاله هو رب عن الجملة على التثنية
في مرتبة الالهية فقلوا الله اول في قوله فلو وقع مبتداء او كان الخبر فعلا الى
خرج من قوله تام ابره في قوله تام ابره وقوله صور صحيح الى الله لان الجملة ليس فعلا
ضرورة فلا حاجة الى ان يكون لا يتبدل في قوله او كان الخبر فعلا او كان الخبر مشتملا على فعل
او انما يتم البناء على الخبر فلهذا في الصور وليس الخبر اتم ما يكون في هذه الصور والى
كان انشيد في انشاء الشرط منه فيخرج ان يجل على انشاء في ان الخبر اجزاء لشرط لا يتعد
او يلبس على الفاعل ان كان مشق او محمول على قبل وجوب التقديم في هذه الصور
مختلف فيه فلو لم يذهب الكتاب الى عدم الوجوب لكان اخف كالاتفهام
قبل لا يتعد الخبر من وجبات التقديم بالاستفهام وفيه نظر لان ما قام به زيد ما يجب
فيه تسمية الخبر بضمه التي فان قلت فيجب ان يجب تقديم الخبر في ان ما قام به لان قوله
المرمى التي قلت مقتضى صدر الكلام في خبره الجمل في ان ما قام به لان خبره الجمل
معنى الجملة فانه لم يقدروا في جملة وجملة ما يفهمه او كذا في الخبر بتقديم الخبر
عن كون الخبر بتأخير معناه فكونه مبتداء محمول على تام فان رتبنا انما يجب كونه مبتداء
لا اخر تام حتى لو قدم تام محمول كونه فاعلة اعلمت ان الخبر التابع له لم يقل الله
او خبره الخبر وانما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط

لا وضع ان يتعدى او لا يتعلق الخبر الذي يمنع تعدد محله واما ارادة بالتعلق مثل تعدد الخبر
 بالكل دون تعدد العامل به ، لا لا يتعلق الخبر بتعلق العامل به فهو في غير اقلية من مسائل
 على الله عز وجل مع انه المحجب قديم الخبر وقد يقال اراد لتعلق الخبر بالكل دون العامل بالكل
 ليشمل مثل زيد كما يدل عليه الفصل المتقدم او كان الخبر جزئيا عن ان المتعلق هو
 اسمها وجزءها الماؤن بالقرء متناه للآخر عن ان لا يقع من يكون جزوا عن المتناه
 انما للتأنيج القديمة على ان الكلام مسجود والبناء انما هو حيا من به ، فان لم يكن
 لا يصلح لظهور بعد النبوة على المسجدة وقد قال اصل كلام المعاصي الله تبارك وتعالى
 تقول كلام الله على ما هو اذ قلنا عند خبر في التحقيق من معنى ان لان معنى عندك انك
 قائم بما هو في عندك تحقيق قياضك والحق في معنى خبر التحقيق انما هو ان قيل فما اذا
 يكون ان بعد ما نوا اما انك خارج فلا صدق قلت هذا اذ لم يكن ان وما تفرع منها
 لم يتبدل نحو اما انك خارج ولو لا انك خارج وخرجت فاذا ان مسجود اخره التحصيل
 ما بعد اما من في العطف انما قديم الخبر على المتناه في جميع هذه الصور فان
 قلت انما ان معنى ما ذكره في هذه الشبهة ما هو له الخبراء قلت انما هو ان المعنى بل
 اراد ان يكون ما بين بطلان الخبر او من الشبهة بل واحد من هذه الصور لا يورث كل من
 هذه الصور تتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عند قيده بدفعه او تحصيله او تحصيله
 فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عند كثير ومنه رتبة قاييم وعبره قاعد ولم ينفذه واحدة
 الكلام يكون المعنى وقد يتعدد الخبر في الكلام واحد لان اسم كثيرا كانه في ابو رقام فانه
 تعدد الخبر في الكلام الواحد ومع قال قد للتقليل والتحقيق رده العطف بين المعنى حقيقة
 الى ان من غير ما رده من الحقيقة فانه انما الحقيقة خبر واحد لان له صورة اثبات
 الحقيقة المعنى طه فان قلت يلزم خلوه لكونه ملاعن الغير فيكون الخبر في الشق ما به ان
 الغير مما لا يكتبه وجوب هذا حلوان لمضمان قلت اعني في كل منهما خبر استحق
 المعنى كما ان خبر في كل امرائ استحق المعنى وهذه الصورة ترك العطف او
 صدق انما يتم فيما ادركه المبدأ عزهما عالم وما جمل فانه في العطف واجب



الى المصروف كان له وجه ثابت في المضاف اليه كل ما كان له في المضاف اليه في القديم **قوله**
 قلت الاداء الموصوفه الموصوفه معنى المضاف الى الكل المحيط بالافراد الموصوفه
 وبصرف معنى **والاخره** والخبر من قبل الخبر اي كمال الشرحه ويكون في
 الاجزايه فلي يبين الاجزاء وقد يكون امرا ومنه ان يشكك بالاستفهام عن الجملة التي
 انشأه قصد كثير الدرس ان يباين الناس بعد ان يكون منهم ملاحه ان كانت
 بالغة فاللهار سوجه ويمكن ان يدفع اليه يقع الزائغ الاستفهام ووجه الشرط
 في الصدارة ويديم الحامه بان يقال هل تحقق ان انت الشبه بالغة فالتاثير هو
 وجه عليه ان وجه المتع فليست واصل لو كان كونهما من لفظ الجزية فوجبان
 لا يمنع باب كان وعلت فلا طهر ان يقال ان نفي من الامتداد اذا اخذ عليه سطرعا
 مداره الشرط الذي هو من المبتدأ وقصه معنى الشبه لا تقاوم لانه انى هو
 الصدارة فلم يصح وهو الفاعل في المبتدأ والضعف مقصود مع كان المقاسر
 عدم الدخول على ان نص الا انه لعدم تاثيره في المعنى لعدم وعدم منع ان
 المعقوده الحافها بالمكسورة فان قيل راد كان في التفسير ان المعنى مع
 التبع ولا يتبعها انما تتحقق في ذلك ولعل وهذا لا يتصل في الامور الوجد
 انما وقع في ان الكسرة وما المانع ابا للاختلاف في غيرها من باب الياسر
 فظهر وجه كل تخصيص وتبع من المعنى في هذا المقام ووجه ذلك التخصيص هو ان تمام
 الاختلاف الواقع فيها يشير بان المانع بالافعال في تفضل اليان الاختلاف ولا وجه له فاقول
 انه وعاء الجبين من الحروف للشبه بهما انه سيقول وامره كما هو في المبدأ فلو يبين
 له منها لا يتم الحكم المذكور فيما بعد المتكلم في الخط وقد يبين من قبل المانع
 في ذلك اصلا لا يركن اصله الى الامور ونحو ذلك الله اهل الحمد وتقديرها الحمد
 احتمال كون المخصوص به مبتدأ وحذف لا يثبت به بل يتبع من كونه مبتدأ سابقا لجزء
 قلت فيكون التبع هو واقع وجوب حذف الخبر من جزاء التام في موضع فينبغي
 بديان وجهه بحذف الخبر فبيان المصاحبة احتمال كون المخصوص بجزء الحذف فينبغي

أمر محمد بن كعب بن الأشعث
حاشا للذي وليت ولعاه

الاعتناء به في العذر في عدم ذكره في هذا النوع ان الاول في كتبهم من حيث
 بحث الفت والتأمن بين الكتب افعال المدح والذم او المبتدأ في هذه وجوبه
 مثلاً المبتدأ المحذوف والظاهر وجوبه مثلاً الحذف ابتداءً وعلى الاول في الكلام
 حذف مضاف او ابتداءً قول المبتدأ المستعمل في هذا الحذف مضافين في لغة هذا
 قول المستعمل كان له قبل الحذف ترك الظاهر فحق له مثل المبتدأ المحذوف في قول
 المستعمل بيان الحق لا شهد بحق يوجب وجوبه المجرى للمعلا المقتضى
 تسمية ليل الهلال وبعده التي كذا قبل لكن في القاموس الهلال لغة العرب والميلين او
 التي اولها ثلث اولها سبع والسن من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين
 ويجوز لك بعد ما اشار الى انما المستعمل لكلام في هذه كتب اللغة للمستعمل في مصر
 الهلال وهو البصر الرابع من تدوين يتولد في القاموس استعمل الصريح صرح
 بالكلية وكذا الكلام رفع صرحه او خفض هذا فاستعمل البصر للهلال انما صرح
 وفي بعض النسخ قبل الاستعمال ما هو قريب من ذلك كونه كانه استعمل هذا
 فكانه اشار الى ان قوله الشارح اشارة الى استحالة اللفظ المشترك في معنيتين لان
 مقصود المستعمل فيه مع الاحتمال ان يكون مقصوداً بتعبير شيء بالاشارة في الحكم على
 الهلال في قوله ان يقال ليس في هذا الخبر لان العربيين في الجاهلية
 لا يصححون بالابتداء جراً على عادة المستعملين غالباً العادة ما اتفقوا على او على
 فقوله غالباً العتين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم ما ينكر لان اعتبار الراجح
 من بين المتقاربين في اللفظ مع كثرة من مظان الانكار وقوله ليل بنوعهم نفس المبتدأ
 وهذه اللفظ بما هو في آخر الكلام الموقوف عليه وقيل لا يصلح فيها اللفظ بالذات اللفظ
 فان تدرى على الذهب تصحى ان هذا ما نقل بعض المذاهب الغير الصحيحة
 ما هي من ان هذا اللفظ مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع ومنها ان اللفظ
 ركان والمحذوف هو المضاف الى ابتداء اي خرجت في وقت خروج السبع والمذ
 السبع ان تدرى في وقت خروج السبع واقف فاذا اللفظ ليل المحذوف الذي يدل على

154

صحة هذا يجب عندى ان العرب اذا اخرجوا بالجدوة تقول فاذا السبع وقطعوا فاطلوا
على بعض الدرسب الفخرى لا يروى على بعضها ما نحن فيه اسم وهو ان اذا جازى فاجازت
المقدر والمقدر رسرت ففا ا - وقت السبع واقف ويحتمل ان جعلوا في مكان
وقد انقضى ثم كلفوا اماله فلف واذا فاعلموا والشعر يحد في - فيها التمر
يقال التمر قد انشبه في القوم اى قدامه تد وقوله فيها التمر اى تركب فيها يميز
الناظر في جملته عن الجاهل من العايد في كلمة ما ان ينفق ان لا يعنى لظن في الجملته
الظن فالحق مع الساج والعايد يحد في اصح من حد منه فالترب من قبل الى
الكبد ومن وكف ان تجعل ما ممد رية والمصدر حنيا يكون المعنى ويجوز ان
وقت التمر في موضع وذلك في اربعة ابواب لم يثبت المصدر في هذا الخبر
في هذا الدار اى هل او ما سئل لان تقدير الخبر لا يرفع لاسباعه المعنى والمعنى
بان البحر في الدار ليس - بل هو في التبدل الذي يبدل في الاصل ان يقول التبدل
الى بعد لونه ونزير جام يستخرج من قوله هذا ان كانا شجرة لها وكاه احمارها اجبا
تحتها على "حاة الضابطة الاولى ماضى من بقية او قوله قد زيد ورفع
بان يرفع الفعل لا يكون واجبا من بزعة ولا في الساج يجب تركه في غير الدار
جواب القسم الاول - وقال القرطبي لا يوراد في رفعه ان لا يبدى من القوة
يحد من عند الكلام في ان كان خبرا يميز كون السند اليه معمول لاجل الفعل وان الخبر
فيما به كل متبدا وكان مصدرا صرزه الاول كان مصدرا وما ولا به فان المتبدا
من المصدر صرنا ان لا يكون مصدرا حقيقة فاقسم مفسر الى انما يميز بين
عرب زيد عمر وقاموا وقد اشبه في الاشارة الى احدهما او كليهما نحو فاضا
قائمين وهدى حال ونحو هذه الحال المارة ان كانت حمله اسمية اكثر
شدة السوق من تروا وخطب فيكون الايسر قائما قال الشيخ الدرني يجوز في هذا القسم
رفع الحال في الخبر بان يرفع الخطب ليكون الخبر قائما في الاول كلام كان جازا والجزاز
لن من الجازي في الخبر بان قلت فلا يكون الذي يجب من مواقع وجوبه في الخبر

فكروا

ان يتم التامة قلت ان ارفع قايما لم يكن التكميل من التامة لان التامة لا تتناهى في الحال ولا يتحقق
ان ما هو ان يقع الحال في هذا القسم مقبلا اذ كان او لا كان في الحال اذ لا يتصل بال
ان يكون العلم مبنيا على الظاهر والباب وجوز الشرح في جعل المصدر في قطب اليك
الوجه هذا اني قطب او تارة كونه فاعرف ان هذا المصدر المصداق من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة ضربين هذا حاصل اذا كان عاملا متبعا اذا كان له مصدر
الحال حاصل سوى المصدر ان المصدر لا يجوز ان يكون عاملا في كاستعرف ولا يجوز
ان يكون العامل حاصل لان ذلك الحال هو غير المصدر وقابل حاصل هو المصدر فلو هو
حاصل عاملا في نصف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وهذا ضرب من
جزء التلاطف له ان يختلف في تقديره اذا كان ولكنه يتقدر حاصل فذلك
متعلقات الظرف الاول متعلق الظرف ثم حذف افعاء شرط العامل في
الحال اذ افعاء ضربه فالية عن شرط لا يتحقق في جملات كثيرة من
حذف افعاء مع الجملة لانها لم يثبت في غير هذا المكان ومن لا بد من حذف
معنى كان الثالثة الى معنى التامة ومن قيام الحذف مقام الظرف فكذا كتب في
الحاشية فيبقى عليك ان الريب مع الجملة لانها هو اليها وان حذف افعاء
الجملة لانها هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع افعاء البقية ووجه
جعل ان تامة انهم لم يجدوا ابدأ من جعل المصوب بعد المصدر فلا يظهر وجهه
فكان له ولزمه في الواو يند اذا كان جملة اسمية فلو كان ناقصة لكان خبرا لشيء
غير حاصل للمقام انوا اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا شيئا بالجملة واليا لزم في مادة
من التوجيه الحال من التكلف في الحذف متناهية في التلاطف بالنظر اذ
معنى والنظر الى المعقول عن خبره مصدر الضرب وقوة لا يعمها في غير
عنما باللام ثم تقرر حذف المعقول الذي هو في الحال في التلاطف العامل
وشيء الحذف ولقد تاملت في شذاهية ما كان اكثر استراحة من التكلف
ونقد المتبذ والمقصود عمومه يدل على الاستعمال فيقال وجهه ان الحذف العرف اذ

استعمل في

[illegible]

القصة

15

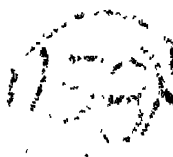
لا ينفك

واما ان خيرا فمستند الى سند قوي في الاستدلال مستانفدا لا ينفك
 بهداه احد اليه في الاستدلال فيكون الاستدلال في ما هو مستانفدا من غير ان
 الخبر في نفسه لا ينفك عن الاستدلال في نفسه انما هو المستانفد من ان ينفك
 ومنه ان خبرنا في نفسه لا ينفك عن الاستدلال في نفسه بل هو المستانفد من ان ينفك
 وهكذا في باقي المقامات المستانفدة من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 فليدع جميع هذه المخرجات فيكون خبرنا في نفسه المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 فنحن انما نثبت ان خبرنا في نفسه المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 بعد دخوله في الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 المعادة ونقول في المخرجات المستانفدة من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 فان وقع الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 بدخوله في المخرجات المستانفدة من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 لا ينفك انما هو المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 لا بد من جعل الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 فانه لو عدت على الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 المتشابهة بهما مع انه خبرنا في نفسه المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 يقابل تقدير الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 اسناده بغير ما ينفك عليه ان هذا المعنى فلا هو المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 تراجع الى ان يجب عند بعض الجواب السابق يعني عن هذا الجواب الذي يحتاج
 فيه الى التكيف يعني ان المتبادر من المستند المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 هذه المخرجات في الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 متجاوزا بين المقام كما اشار اليه فيكون مستانفدا من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 المعنى ان لا ينفك من الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 الاستدلال انما هو المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك
 بل هو مستانفد من الاستدلال المستانفد من الاستدلال المستانفد من ان ينفك

[illegible]

⑤

54



المراد ان يكون متعلقا بالفعل من غير ان يكون استمرا له او تحت فعله
اي من ان المفعول به لا يشترط ان يكون متعلقا بالفعل من غير ان يكون
مفعولا به كونه مفعولا به او غير متعلقا به كونه مفعولا به
يطلق لمره تعريف حم المفعول به في تعريف المفعول به استمرا
ومستلزم ومستلزم بل هو متعلق به من غير ان يكون متعلقا به
اشعر من ان يكون متعلقا به في تعريف المفعول به استمرا
المفعول به لا يشترط ان يكون متعلقا به في تعريف المفعول به استمرا
بمفعول به ولا مستلزم له ذلك الفعل والمتعلق به متعلقا به ولا يشترط ان
يشترط في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
اصلا في المفعول به لا يشترط ان يكون في الاصل مفعولا به
المفعول به في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
ولست زيدا في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
المفعول به في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
لوجه في المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
شأنه في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
هو مفعول به لا المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
له المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
الفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
نحوه في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
بالاستناد اليه في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
مفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا
المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا في تعريف المفعول به استمرا

بأنه

يحيى بن عيسى بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

157

في معنى الفعل لما فتح زيد يكون معنى الفعل منه مني الفعل المطلق ولا يكون
مشتقاً من اشتغال الفعل مني وانما قد ورد في كلامه اشتغال الفعل
معنى الفعل المطلق ليس اشتغالاً من اشتغال الفعل مني بل اشتغال
لأن لا ينقض يجوزيت انواعاً فافاد به في كل واحد من ذلك ما لا يخفى
لأن الضرب المقتضى منه عين الاطلاق مستحق ما هو في قوله لا ينقض
اما ان كان المقصود من قوله لا ينقض هو ان
ان لم يكن في نفس زيد زيادة في اقسامه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
تمامه من ان كان مصدره او ان كان في حقيقة من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
والمعنى في قوله لا ينقض ان يكون خبريت من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
تلكه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
فقط هو في قوله لا ينقض ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
اي هو ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
لا بد من المطلق المبرأ من التعلق لا على التمدد ولا على التكرار في نفسه من زيادة
على مفهوم الفعل وتكون في الفعل المطلق في لفظه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
هذا الحكم كونه قيد التعلق لا بد من علم من التعلق ان لا يكون في الحقيقة العاقل باعتراف
لفظه لكن لم يرد ان ما هو في لفظه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
اي لا بد من ان يكون في لفظه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
لأنه لا بد من ان يكون في لفظه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
يجد ان قوله لا ينقض ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
التي لا بد من ان يكون في لفظه من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
والحلوس من ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف
للقاوة بحسب الباب ايضا
منه تارة وانما وانما في قوله لا ينقض ان كان في الحقيقة العاقل باعتراف

فهو مقدم وهو من قولنا ما من العرش غير استيفه فليس محققا غير
 ولا غير الشيء للشيء والثابت في القاموس من قولنا ما من العرش غير الاستيفه
 غير النفس والبرهان قطع لا في قولنا ما من العرش غير الاستيفه ولا في قولنا
 ما من العرش غير الاستيفه هو ما عليه القدر والقياس على
 ما لا يليق ان يكون معنى وجوب التمام سيما على هذا الحان القياس لا ينفك
 الخذف سيما على ما لا يليق به في الكلام العرش يستحيل الوجود في العالم العاصم بل معنى
 وجوب الخذف سيما على ان لا يربط بمتطلبات الوجود العاصم ولا على ان لا تعرف
 لاجاب بعضهم التصواب انه لا جواب لما عرفت من كل واحد
 اخيف الى الفاضل والمفعول بواسطة حرف الجر انما ان يقيد او لم يقيد بما
 بيان الحق وجوب حذف تاءه واسمها او ان من التصدير او غير متغير
 على ما في قولنا لا يسلو او لا يسلو عليك ان لا يكون في بيان العرش هو
 الجواب الاول فثبت ان هذا التام لا ينافي لاجل التمام وانما انما ينافي
 منه في قولنا ما من العرش غير الاستيفه لان الصفة الواحدة لا يصح
 ان تكون تامة ولو صحت في قولنا ما من العرش غير الاستيفه فثبت معنى في ما ذكره بالشرح
 اظهر ان وجه الفصل بين الصفة والوصف والحق انه صفة لعل في قولنا
 في قولنا ما من العرش غير الاستيفه في قولنا ما من العرش غير الاستيفه
 قال بعد ذلك دخل على اسم ان يكون جنبا عند او معناه بان جامع بينهما
 للتعديل كان او وضع فاقصد
 على اسم طالب الخبر ويكون المصداق انما هو عدم مقصدا في كل خبر تارة والوارد
 بالذات صفة او معنى لشيء ما كان زيد لا يبيى اجماعه في قولنا ما من العرش غير الاستيفه
 للغة وان زيد في قولنا ما من العرش غير الاستيفه على ما لا يبيى من زيد كما في قولنا ما من العرش غير الاستيفه
 وخرج به ان يكون خبرا عند لفظه في الكلام نحو ما زيد لا يبيى بالرفع وتبين
 المعنى لا يصلح ان يكون خبرا لا تأويل له مبالغة وفيه نظر لا تأويل له

(160)

ذلك المبدأ لا يسير مع انه ليس بمقدور ان يكون له خبر عنه وان لم يرد
على التجربة فيكون له خبر عنه لا يملكها الا انه فيجوز ان يكون له خبر عنه
مقام القائل قلت لا يكون منه خبر مطلقا لاننا لا نعلم له خبرا في المعنى والمفرد
المطلق لا يكون كذلك وفيه زيادة او نقصان في الخبر جملة ذلك لا يسير في خبره فان
حذف فعله لا يوجب صحة ما حاكه الا ان خبره سيرا شديدا هو وقع مكررا
له في او مكررا بالاعتناء على ما كان اجزا لا انه لا يخبر عن وقوعه مطلقا على
قوله خبر اي عن وقوع الخبر عن اسم كالحق وقوله خبر عنه لا يخبر عنه لان الخبر
يخبر عن هذا وهو لا يخبر عن وقوعه في الخبر مطلقا وانما الى القول مطلقا ونوع بعد اسم لا يكون
خبر عنه لان خبره لا يكون خبرا لكنه بعد ما يقع والاعتناء الى ان خبره هو ان يقع ما وقع خبرا
به الا ان مفعلا او مكررا لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
لأن خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
ما وقع مفعلا خبره لا ان خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
الواقع موقع الخبر لا ان خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
الما في المثال الاول ان خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
لا يجب كلمة المثال الثاني فانه يقع في خبره لا ان خبره لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره
البريد معرب ومم بريد وهو اسم يعقوب تمام في خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
ثم مراد اسم يعقوبك ومنه يقع لفصلا من الخبر بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
مضمون الخبر فانه يقع خبره الى ما نراه وفيه خبره لان الخبر لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره
الذي مراد مع ان الخبر لا يكون خبرا عنه بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
يتعين ان يكون بمفاد والمواد مضمون الخبر بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
اي انما اذا كان مضافا الى خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره بل خبرا عن خبره
التي في الآية اعميه وح يقول بالمصدر الحقيق بالماضي انه كان قاضا

القلم



التي هي وجوب حذف العامل فيه وما بيان احكامه فلهذا سنبين بصوت حسن جليل
او بصوت كبير ان تسمع حقيقته بمنزلة شئ واحد فحين ينظر الطالب الى صوت واحد في السمع فيرى
جعل صوتا ثابتا في الظاهر واحد في الحقيقة فيكون صوت واحد في الصوت حركاته في الصوت
انما احتراز من قبل صوت واحد في الصوت واحد في الحقيقة فاذ انصوت صوتا جازما
حين تصد على الحال التي ورعده على ان يردل ومطرب بيان او حقيقته بتقدير مثل او تباين
بها هذا اذا لم تكن الاما عا اذ اعرف في حقيقته لا يكون بالوصف فيكون لا من الحليل
سواء بتقدير مثل او تباين عليه فيكون هذا في غير ما اذ انما في الحقيقة فيكون
العامل في الصوت الواحد في الحقيقة فيكون تباين مع الفعل فيكون هذا التباين في الواقع
فيكون ان يصح الفعل في جوف هذا المقام مقطوع به من شئ قبل هذا من معنى
المصدر لا محالة في الاصل فيكون مضمون جملة لا يحتمل فيكون في مقابل وقوع
مضمون جملة لا يحتمل فيكون هذه العبارة فيكون مضمون على الخبر والواستعمال فيكون
كاهو الظاهر فيكون باصفة فيكون الى ان يحتمل فيكون تباين فيكون بل غير منصوب فيكون
الافتتاح والاختلاف فيكون وهذا اختلاف في الرواية المشهورة اي اعترف اعترافا
فيكون ان يكون خلاف سبب في قسم السابق فيكون في الحقيقة فيكون ويستحي هذا النوع
من الفصول الى التسمية من متاخر في الحقيقة في هذا القسم وتسمية فلا وط ان يكون تسمى
على سبب الحكم مع الغير فيكون في حكم كناية عن المتأخرين ما ان يصح
على انها محتملة فيكون ما وقع مضمون مضمون سواء كان له احتمال غيره فيكون مع
التعقير او لم يكن فيكون منها لانه من حيث هو مضمون فيكون في معنى
من حيث انه مضمون عليه بل في المصدر فيكون في الحقيقة فيكون في معنى
فيكون في المصدر فيكون في الحقيقة فيكون في معنى فيكون في معنى فيكون في معنى
للتاسع بالعين ان الواحد في المصدر فيكون في الحقيقة فيكون في معنى فيكون في معنى
وال عليه ويقع فيكون في الحقيقة فيكون في معنى فيكون في معنى فيكون في معنى
فيكون في معنى فيكون في الحقيقة فيكون في معنى فيكون في معنى فيكون في معنى

١٥٠

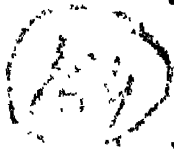
في تعريف الفعل أو المصطلح منه - أي أخذ من الكل معنى التعلق ومنه فهو يلزم ما هو
زاد عليه وقوله المنة سبب لوجوبه التعلق بسبب لوجوبه الحال - وهو أن يكون
الاسم انتزاعا سابقا أو كقادر به - أن لا يقول من أقسام الناسم انتزاعا
عن الإطلاق والاسم في التعريف على ما لا - بعد لأن القول به قيد أو قيد
تأيم ليس اسما وقع عليه فعل الذي على ثلاث إطلاق أو اسما في تعريفه المصطلح المطلق
أو متناهي في تعريف المصطلح المطلق على ما هو مقتضى العلم - وقد تم تعريف المصطلح
على ما هو مقتضى المشهور بما يميز من سميته المصطلح باسم هذا المصطلح المطلق فيكون
المصطلح به والاسم يقع عليه المصطلح تحت كذا أو تحت من هو الاستسما - وهو المصطلح لانا
نقوله المصطلح لا يستفاد به - الشرح والاسم المصطلح بالاسم المصطلح لانا المصطلح على
معنى هو - واسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح
وقد ورد في بعض مقدمات تعريفه المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح
تقدم به على واسطه عز - انهم يقولون في تعريفه ان المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح
دعيت من هذا فانه يقال ان المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
انما يتبين ان هذا هو تعريف المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
حرف جوهري في تعريف المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
زاد في حيث يميزه معقول به دون زيد ومثله في زيد ويخرج الى ان التعلق
الفعل بواسطه جوهري في تعريف المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
ان التعلق بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
عند من قال ان المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
لان المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
اشكل على بعض عمدة ما اشترك فيه وعمره فاحتاج الى مزيدا من المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم
وعقل ما يقرب من التعريف في جميع التعريفات ما يخرج التعلق به - بل يتبين ان المصطلح
لا يقع ولا يتقاسم به من غير ان يكون هو المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم المصطلح بالاسم

[illegible]

انك سبوت وصوب الخذف بنده واعتق به لا تحشم واما ما قال ابو عبد الله ان
 المختار المختار فان التمثل به من حيث انه قد ان لا يصح فيه وجه آخر فخصا
 به من لا بد من هذا الاختيار لعدم ان الخذف المختار ما جبا سبلا من
 الابداد لا حرا في الحاشية السيرة راقب من الجبل والحرر ما عطا من الارض
 بوجهه او عليه ما كان الا قبا في اللغة نقض الاء او في اللغة حقيقة
 لا يابا لنداء الجبل عليك بوجهه ولا عطاء من لا يطلب عنه فقال ابو عبد الله
 كان عليك وبنه ما يلي في الاخر مع اكثر افرادي الخذف به من متعدد
 هذا صحت قوله من راءه ولكن قد انه لا حاجة الى جعل الاقبات ثم من قال
 بالوجه من القلب ثم جعله لا يقبل بيني واول القلب امرت في حقيقة انه
 حكما لا بد به من الاقبات بالقلب والاعطاء الما قبا وكما او حشا مثل اسماء
 وابا يان ومنه نداء في الحقيقة من هنا فقال ابو عبد الله لا بد له ولا بد له
 لذلك التمثيل من امر نداء باختياره وجعله اعيان الى ان يزل ويانه على علم اخر
 تواله القتل بغيره من نداء صلوح النداء قد ادب فالا في ان يقال ان ادب
 لا بد منه في نظر لان القدر ان يزل عليك ان العباد قللا باسم بالشر لا بعد ما ثبت
 في الشرح ولا معنى لمرادة الا اجابة لانه نواردين اجابة انعام ما يزل في نوا
 من تقديره ادعوا مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخريف فلا معنى للاجابة فيدور
 المسمى فهو لا يكون مطلوبا منه فهم في حقه تحكم يمكن فحده بان الندوب باب
 وادع كسر للدوران على السنتهم فاستبعد جعلها ناء غير ملحق بالندوة فخلو
 اعدا فانه قيل الوقوع فلا يرداد فالدخول للنادي كما فعله صلح الفصل
 واما من منع المعنى من ذلك انهم لم يبعدوا عنه وامن الداء بان
 يكون ان الندوب حقيقة الطلب اللغوي تهافت على عطية نداء والمطلوب فابها
 قد رصار الطلب بغير نداء لا محالة الثالث من انتظام هذا انه احتمال قنابل
 او المنادي او الحرف وهو جواز حذف حرف النداء من كنهه فابها

[illegible]

ان يبيح الله عز وجل ان يبيع لانه باهر حاله في السائر والظن والظن
 مستحق عن الكمال اساقى قلته الواقعة بكونها للقلعة المستقيمة
 بالبيع باقسام المصوب تاتى في هذا الجمع والمختار من الافتتاح من قال
 اقسام المرفوع والمصوب المرفوع من الافتتاح انما هو مرفوع ومصوب
 بخلاف المصوب فانها تملكه مضاف وشبهه ونكرة غير مرفوعة وان اقسام
 غير المصوب تملكه مرفوعة مستغاث فلا تملكه مستغاث الملام ويطلب
 لا مقصود به بيان المصوب بقوله لا يملكه بل لا يملكه المستغاث ولا
 بالحق او يبيع المصوب بشبهه والنكرة التي لا يملكه بل لا يملكه المستغاث
 فان لا اختصار في بيان الشيء على ما يبيح فلا بد من طلب الاختصاص به
 انفسه على طلب الاختصاص به لبيان الجاهل به كذا ما عدا النصايح
 ويمكن فهمه بان الاختصار فيه كثره او طوله لا يملكه بل لا يملكه المستغاث
 ونكته التبيين ان تعال يا كذا لبيان على ما يبيع به لانه خاص بالشيء بخلاف
 الغيب فانه كذا مرفوع لا بد من خلاف المصوب فانه مرفوع ومصوب
 لا كما قال في عدم المستغاث لا اتصال منه للثبات والمغير من حالة الاصط
 يرفع والحداد في ضرورة التعاوض ما على التعاوض كونه اسنادا برفع المنادى
 باعتبار ما هو اليبس وما بعده فيكون المغير من السند اليه بالمناجاة اعتبارا
 من زهر الدار على الاول قد فعل وكذا ان يجعل الضمير في المضاف المتاخر فيقول
 اعدوا هذا قرب المقري او الفعل مستند الى الجار والمجرور عطفا بحسب اللفظ
 على ما تقدم فانه يبين ان الفعل مستند الى المضاف المتاخر فيقول يبنى على ما به الرفع و
 في حقه على ما به الرفع الترفع وكذا ليد اتصال الرفع او في الفعل بالاسم
 اي يكون مضافا ولا يشهد مضافا للرفع هذا الباب يبيح ان يقال في
 وانما عايند شبه المضاف فيكون على الارادة بزيادة مرفوعة غير مرفوعة
 شبه المضاف على ما به الرفع فيكون المغير اليه لان الفعل الكامل المرفوع يبنى على كسبي



بناء

[illegible]

[illegible]

156

المعنى يشمل ضد المضاد فلا حاجة لأدلة إلى أنهما المقرون في معناهما
أدراج المضاف إلى المضاف إليه **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
بأن اللزوم لا يستلزم التقييد بل التقييد فيصح أن يقال **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
وحيث لا يكون المقطوف انقرا لم يمت **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو في **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
التاكيد في الصفات **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
في معنى التاكيد **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
عند لا يكون من ليد **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
العرب مختلف في شيء **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
التاكيد بالمعنى **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
المذكور من حيثها حكم المستقل لكن **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
شيء بأن تراد التقييد هنا **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
لجزء وصف المتأخر في المقابلة **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
يؤيد العلم بأن على الاحتصاص **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
المتأخر في الاستثناء **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
المتأخر في الاستثناء **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
إن دعوى مقابلة سوى لغة الله **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
أخصر **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
العامة **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
تضمنه **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
خواص **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
مثلا **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
وهو أول البعث **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**

157

الميتاحد المتاحد ما هو لا ... انما هو ...
باللام ...
باللام ...
قوله ...
النساء ...
سما ...
لجواز ...
بطنة ...
اللام ...
وقال ...
بناء ...
تشد ...
الرجل ...
هنا ...
الموصوف ...
المص ...
لان ...
يكون ...
انظر ...
بالنساء ...
المكتوب ...
يقرب ...
يشعر ...

ما لم يكن مقصودا من هذا العمل الا ان ياتوا بغيره
 والذين انزلوا على اهل بيت علي بن ابي طالب من الانبياء
 طية الله عليهم السلام والذين... ولما ذكرنا هذا يخرج منه الاسم
 للهم وحقه لا يحل ان يسموا الله جعلوا في هذا والعرب بالاسم والاسم
 انما هو حق الله عليهم السلام من القاموس السانعة او يجوز ان يسموا الله
 وهم بان اذ اتوا بغير ما سموا به من الله... منادى وعرب الى وهذا في نصب
 ما به منادى والاسم بالاسم الذي اذ تابع للعرب قد بقره قوله لان تابع
 الله والعرب لا يتبع محله ومنهم من قال انشور... رب للومدة الى
 تابع معرب واحد تابع للعرب واحد تابع لفظ... ان بالعرب الواحد
 ما يكون له اعراب واحد كان العرب باعرابين عربا وكما لا يخفى ان بلغ من
 التعلق بلفظ اللفظ... لا يخفى ان القسيف... لا يخفى ان
 من هذا حقيقة مقصود فيكون له اعرابان فيضه ان اعراب النصب لنا
 لفظا لا يوافق فيه... ولما كان ما لفظه خاصة هذا اشار الى ذلك
 احكام لفظ الله في باب النداء قطع من بواحدة ما من نداء بجملة ما من
 بين حرف النداء واكثر من نداء ايها ايتها اكره في معنى اليبس ونداء
 بنون وسط الهم وتخصيص الهم الاخر ما كان اشد تناسبا باللفظ...
 حيثما كان اللفظ لا يلقى بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة ان يقول
 يا الله خاصة من ان يقول يا ايها الله مثلا فيمن ومن خصائص هذا اللفظ
 ان يضاف منه حرف النداء ويعوض عنه الهم الشدة في اللفظ في اللفظ
 وهو مختص بالنداء... ما به اشد شدة اللفظ اشدوا كما هم يوصلوا
 في التخصيص بالنداء من شدة اللفظ جعل اللفظ بمنزلة العيب
 ويتم اللفظ لا يندى لفظي ولم يسموا لفظا اضر منه لكونه على ما نشأ
 تاتوا الى التسمية او لكونه على ما تاتوا في الشعر فيبقى الشعر من حرفه فيعرف

١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

القمر من جهة العالم بكرم ان يصح ان ينزل من جهة العالم فصارت سهلا
الخطا في وجهه ورجم وجهه الترخيم الى سماء لانتم لم تلتزموا
او اوضح من هذا الكلام يعني ان القمر في وجهه مستقيم الى جهة
الشمس واما من جهة الارض فيكون مائل الى جهة الشمال ولا يصح ان يكون
مائل في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
منصوبا على وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
اي انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
المشهور فيما بين الجمهور انما هو في وجهه من جهة الارض
فمن ذلك ان جعل العالم في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
من جهة الترخيم انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
ويبين من هذا انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
القمر من وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
من جهة الترخيم انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
بدليل انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
وقيل انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
بعض الناس انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
الضرب من انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
ومن لم يدرك ذلك قال انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
امور انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
للتأويل الذي مع هذا انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
في انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
الاطلاق انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض
الاطلاق انما هو في وجهه من جهة الارض انما هو في وجهه من جهة الارض

6-10-60

[illegible]

120

رد على الابدال بحيث قال يجب مع الابدال ليس الا انه قد زيد انما لا يرفع
لا التباس في ذلك الشرح بانهم اشعاروا به في ما ذكره
اللفظ خالف الترتيب الذي في كلامه لانهم لم يذكروا فيه كافي في قوله
فانه يقول فيه في ضرب الرمي لا في الالف لانهم لم يذكروا في الالف
الشارة الى زيادة الالف في الالف متفق عليه وهو لا يضر في الالف
الراء متشبه عن هذا الالف بعد حذف حرف الجر المندوب عنهم
وكذا الواو لا انه معدول اليه وح كذا الالف في عبارة القاص وقت كانه
واغلامك بكه بنده هذا المثال على ما ذكره في المضاف الى الخطاب على
خلاف المتعارفين فانه لا يجوز ان لا يكون في خطاب المتشبهين في كلام واحد من جهة
غير تشبيه او صريح او عطف ولا يجد ان يقال يكون مقادير او ما الى آخره المندوب
من المتشبهين وعدم معلوم منادى على ضرب من الدعوى والتشبيه كافي باجمال
لانهم لو كان منادى لكان منصوب الى الخطاب ولم يصح في كلامك لان
يجب به تمام المضاف لان الاسم اتم بالتشبيه في الكلام او بغيره المضيفين او
الحجج او الاضافات لا توجد مما يضاف او في الجملة من المضاف والمضاف
اليه فانها متغايران في الجملة والافاضات والمضاف اليه الاضافة
السببية بعد ان والجملة القوم ومن غريب هذا التمام انه قال
المصنف في الايضاح المفصل الحمد الراس الا انما في مقامنا مع اسم
الحسن الاول المتعارف باسم الحسن لاننا لا نعرفه في هذا المقام
بقي بعضا من تكره سواء كان مضاف او غير مضاف في مقامنا من ذلك
باسم الحسن ما يصح دخول اللام فيه لاننا لا نعرفه في هذا المقام
واما في العلم من الكعاب وان لم يتركه في هذا المقام في العلم لم يتركه
بالعلم فلا بد ان هذا التعليل يقتضي ان يتصل العلم بهذا العلم
كأنه لا يتصل به لا يترك هذا في هذا المقام بل في العلم لم يتركه

بان لا يكون مفعلا له فيه لان مفعلا الله ولا يكون له مفعول
 لان المستفاد من ان المفعول هو المفعول من الله مفعول
 المفعول باليعدان فقال قولنا يا سبي والارباب الله يستعين بهم معاً
 انما يقال حذف حرف النداء المفعول لبيان عدم جواز حذف حرف النداء
 عند نحو ينف الملاحم ان يحرق ويقتل غيره ولا يصلح حذف حرف النداء
 الا في غير كاسير الا اعلام المنقول ان كان شخصين مالك يقيم للميم والاصل
 شخص لصاحب الميم لا واما الرجل فيحي ان يذكرا في الذي لم يورث
 في اللام او الموصوف به في مالا يكون حذف حرف النداء عنه للالة
 البيان فالتامة او اداة امر او المفعول فلما اصبحت اخذت منه الطلاق
 وقدر مثل في عدة طلب الشيء وقبل مثل يستعمله المفعول قاله شخص
 صار مثلاً للمفعول في قوله من النفس من الوعد التفتيد واطرف
 جزم وشراف كندره في قوله حق يطرد ما لا يلقى عليه ثوب فيضاه
 ما كان طلاقاً في كبره في قوله انما يجمع من هو اشرف منه فان ان تخ فاجتر
 وان يحجر وانه فعل لا يمتد من يظن ولا زيادة او بدل من اعماله او
 متعلق بصرفه او يورث من تقبل من المفعول متعلق او مفعول اخر فاما
 فسر المطلق انما هو لانه يصدق بيان منهم ما اضرعاه به في شرط
 التفسير لا يصدق بيان ما عوم من افراجه في المقام وبعد معرفته عوم
 منه مدح بعد العاقل ما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للعام
 وهذا جعل حسن التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة على تصحيح
 عا انه من المفعول به وهذا من قولنا لفظ الكل في التعريف قد خرو
 به المقام وقد خرفت به في ان يتركب الاكراه التي قد لا يبعد
 عنهم يخص المفعول به بل ذكر على وجه العوم وهو مرجع الى احواله
 حيث المفعول به اي اضرعاه به في تقدير الكلمة على حلقا خاصا

هو

172

هو كذا شأ وهو مبدئ خلق المخلوقين ومنه ما لا يخلو من مجموع
ظرفا لغيره النسب هو الشرع واحد والماء ما للخلق والكونية صفة
لحذوف هو اعلية ويظهر لخصته احراز من الاول استبعاد عن مبرور
التي هي عين ليل في حق من قبل ما في زيد وبعده من نظر لان العيش اما
ليزيد في زيد لا ضربته وزيدا ضربت به او ما في زيد لا ضربت به فلا ضربه
ايضت زيداً ضربت فلا ضربه لم يلزم اللغو وانه ان قبل لا يستلزم ان يثبت
بما فلا بد من اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصدا طرد الباب
من شغل صفة لا ملام من المفهوم من كذا او وجعله صفة لكل من هو على سبيل
الاشارة لوجوب متابعة المعنى خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب
الفرق بينه تستعمل منه متعلق بالاستعمال على تصديق معنى الفراغ والاشارة
و ينع جعل الاستعمال بمعنى من من خلق المجرور الثاني او متعلق بضمير
بان يكون مضافا اليه ليعمل للفسر المعطوف على مفعوله غور لدا ضربت
رجلا اهانة اه ضربت اني اهانة او مفعولا لصفة المعطوف على مفعوله او
مسألة وعلى هذا من او ما يناسبه بالتوافق قيل فيه مسأله لان
التي اوتى المفردات لا يميز ويند عث لان العامل يقع في الفعل ويشهد
بالمركب وهو مفرد كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع موارد اعتبارها في
كلام المتن لا يجرى قوله بالمفعول ونقيل الفراغ من العمل فيه نحو ذلك
لا شغل يخرج عن زيد ضربه فيه انه خرج جميع صور ما احضر لنا ليس المانع
عنا في المجرور الاستعمال بل شغل الله ما المقدرا اياه ايضا مانع لان يقال لا
انه ما الفعل صورة الا فلك الاستعمال عن ذلك ضربه فان رفع زيد
ما تبع عن مفعول بعده فيه وسعد النصيب بالمفعول خرج جركان
خو يند كنت اياه لا يخلق انه خرج جركان بقوله كل اسم لانه كان للبادر
فقد اقام من قوله نصب النصيب بالمفعول ليس ككذلك المتبادر من كل

اسم المفعول ولك ان يقول الاسم من المفعول في التعميم بل طاعة اخر فيه
عامه في شريطة التفسير منه زيد ان كنت اياه فلا تعني لتسديد نود انفسه لآخر
والاخر من بينهما في وجه الغير الحق انقصي سوت كلامه خلوص اقسام
للتعريف في المفعول منها ليس من افعال المص ايضا في الحسن الا ان المص
الفعل من الافعال المروعة بالفعل المجرولة افي يست عليه وانما تقدم له
انفسه في السطحة بمراء ندم السطحة بالان لا اذ قدم في هذا القسم ما هو
اعرف فيه فامل ينصب زيد جعل منه نصب المزدودون ما اخر ما مله
على شريطة التفسير واما قوله في ضربت اذ ذلك ولك ان تجعله تفسير لما فيه
ما اخر ما مله على شريطة التفسير لئلا يفتيد من ان قال انه منصوب بما هو
الرد مبتغى عن البيان فان الاصل فيه ضربت زيدا اخره في اخر ضربت
الاول لوجود ما فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا والمخلف ضربت فذكر
المفسرة لا احتياج للمفسر مع الذكر ولذا للجوز ذكر في مقام ان الاصا
في تشبه الكتاب اي مواقع يطعن في بادى الزاى النظر انه من قبيل الاما
شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس وفي القاموس
الغير موضع يتصور فيه وجوده ومسته لان يكون كذا اي جديرويه ان قال انه
وحيث ان الرب قد قدم ما اخر فيه الرفع على ما اخر فيه النص مع ان من
انما بالاب اشهد لان جعل ما هو العدم من الباب منه اوم وقيل لانه ارجح بلاء
عن المخلف بالابتداء فيجتمعا من الابتداء الذي هو العاقل في المشد او
المجروح لا يجتمع بل كونه مبتداء الثاني مصدر المبتداء الذي يعنون
مبتداء ومبذره ليعا انما يستلزم مجهول مقتدر لانه ان كتاب ما لا عامه
اليه واشعار مجهد لونه الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكافى تعان بالان
لا يجرده عن العواقل للفظه لا بد له من قبل آخر وهو لا سناد به
الاولي بشرط المبتداء وفيه ان تجرده من رفعه بالابتداء وكيف يعبر قوله

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

